المالية العامة

مقايضات الكفاءة والعدالة

المالية العامة
مقايضات الكفاءة والعدالة

الدكتور/ ميثم لعيبي

جميع الحقـــوق محفوظـــة ALL RIGHTS RESERVED

الطبعة العربية - ٢٠١٦

رقم الإيداع 2508/ 6 /2015

التحـــريـــــر : هيئـــة تحـــريـــر
تصميم الغلاف : نضال جمهور
الصف والإخراج: سامي أبو سعدة
المطبعة: سمير منصور للطباعة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطـــاق إستعادة المعلومـــات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر .

عمان – الأردن

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means without prior permission in writing of the publisher.

Amman - Jordan

اليازوري

دار اليـــازوري العلمية للنشر والتوزيع

عمان –العبدلي– مقابل مجلس النواب

هاتف: 4626626 6 962+ تلفاكس: 4614185 6 962+

ص. ب: 520646 الرمز البريدي: 11152

info@yazori.com www.yazori.com

المالية العامة

مقايضات الكفاءة والعدالة

«مدخل النظرية الجزئية»

تأليف

الدكتور/ ميثم لعيبي

اليازوري

تقديم

يقول أستاذنا (ابراهيم كبة)، أنَّ قانون «غريشام» قد أسيء فهمه، فالعملة الرديئة لا تطرد العملة الجيدة «من» السوق، بل أن ما يحدث هو أنَّ العملة الجيدة هي التي تطرد العملة الرديئة «الى» السوق. وهذه العملية تحدث بهذا الترتيب، لأنَّ السوق «الرديء» لم يعد قادراً على التعامل بالعملة الجيدة، ولا على تقديم مقايضة عادلة مقابلها اصلاً.

ويبدو أنَّ المؤلف يعرف إشكالية الخوض في دراسة مواضيع من هذا النوع، فهو يدرك حاجة المختصين لفهم ما يدور في الدروب المغلقة لهذه المادة الشائكة واللصيقة بحياتهم، كما أنه يدرك عجز الطرق المستخدمة (ضمن الاطار النظري والمفاهيمي) عن مساعد طلبة الاقتصاد في تحليل الأحداث التي تقع في العالم الحقيقي. وكثيراً ما كشفت الازمات الاقتصادية، وإخفاق السياسات الحكومية في استخدام وتخصيص الموارد الاقتصادية عن هذا الانفصال العميق بين علم الاقتصاد من جهة، وبين المشكلات التي يتصدى لتحليلها، ووضع الحلول اللازمة من جهة اخرى. وواضح أنَّ المؤلف يدرك مدى حاجتنا لاستخدام ذلك من أجل تجنب أخطاء السياسة الاقتصادية للحكومات، والتي أصبحت السبب الرئيس وراء كل أزمة، بما في ذلك أزماتنا السياسية والاجتماعية «المركّبة» في الوقت الراهن.

إنَّ «الحقيقة الرئيسية» كما يعرضها مؤلف هذا الكتاب هي: إنَّ هناك مقايضة «حرجة» بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال النشاط المتعلق بالمال العام.

وإبتداءاً من الفصل الاول يحاول تأكيد هذه الحقيقة بربط الاطار النظري الصرف؛ كأشتقاق منحنى الطلب على السلع العامة البحتة، وإحتساب المنافع والتكاليف الحدية لها..الخ، بتدخلات الحكومة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بهدف ضبط إيقاع عمل نظام السوق، والحد من الآثار السلبية لإخفاقاته في توزيع الموارد الاقتصادية بعدالة، أو استخدامها بكفاءة.

ويستعمل ذات المنهجية في الفصل الثاني، حيث يعمل على ربط مفاهيم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، بدور الحكومة في هذا التخصيص بين القطاعين العام والخاص، من خلال سعيها الى تحقيق أفضل استخدام، وبأكفأ صورة من وجهة نظر المجتمع، ومن ثم البحث في تحديد الاهداف العامة التي تسعى الحكومة لبلوغها، ودراسة الوسائل المختلفة التي تؤدي الى تحقيق هذه الاهداف.

ويحاول الباحث تحقيق «أضافته» على مفردات فنية تتميز بثقلها على القارئ غير المتخصص، من خلال ربط كل ما قام بعرضه وتحليله من مداخل نظرية، بمهمة هامة وحساسة، تتجسد في قدرة الحكومات على التنسيق بين هدفي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، كما لو أن ثمة صندوق «عُدّة» مفاهيمية و«أدواتية» في كل نظام اقتصادي، وأنَّ على الحكومة أنْ تكون قادرة على استخدام عُدّتها الخاصة بها، وبما يتسق مع التوصيف الخاص لنظامها الاقتصادي.

ولكي تتكامل هذه المنهجية، يتناول الفصل الثالث موضوع النفقات العامة، بالتركيز على عملية إتخاذ قرارات الإنفاق العام (وبالذات الإنفاق الاستثماري) من خلال إيضاح القواعد التي لا بد أنْ تستند اليها الحكومة عند تنفيذها تلك القرارات، من أجل بلوغ الكفاءة الاقتصادية. في حين يفرد الفصل الرابع لبحث موضوع النفقات العامة وعدالته التوزيعية، ومن ثم الانتقال الى البحث في سبل الموائمة بين العدالة والكفاءة في برامج الانفاق.

ويذهب الفصل الخامس لبحث الايرادات العامة ضمن محاور تتناول آثار الضرائب على العمل والادخار والاستهلاك وكيف يمكن أنْ تظهر من خلالها آثار الكفاءة الاقتصادية. فيما تم تخصيص الفصل السادس لبحث موضوع الايرادات العامة في ظل العدالة الاجتماعية، وضمن محاور تتناول العدالة الضريبية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية، ودور الضرائب الكمركية في تحقيق مقايضة منصفة بين الكفاءة والعدالة، وذلك في محاولة للأجابة عن تساؤلٍ طالما سبّبَ أرقاً للمشتغلين في هذا الحقل

«المعرفي» الشائك وهو: هل يؤدي سعي الحكومات لحماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية الى تحقيق الكفاءة؟ وهل أن ثمة آثار مقابلة على العمل، والتبادل التجاري، والمستوى العام للأسعار، والعدالة الاجتماعية؟

أخيراً، فأن المؤلف لم ينجح في تحقيق هذين الهدفين من خلال الجهد الكبير والنبيل المبذول في إعداد هذا الكتاب وتقديمه للقارئ المختص فقط، وإنما من خلال حرصه على أن تكون منهجيته «مُبتكرة « في مقاربتها لهذه الإشكالية الشائكة في علم الاقتصاد، مقارنة بالدراسات السابقة حول ذات الموضوع.

عماد عبد اللطيف سالم

****

تـوطئة

ثمة ملاحظات أود أن أوردها للقارئ الكريم في مُستهل هذا العمـل، أولها أن المادة العلميـة المعروضة ذات مغزى لدارسـي حقل المـال العام خصوصاً والاقتصـاد على وجه العموم والمتخصصين وطلبة الدراسـات العليا، ومن ثم فان مضمونه يتطلب إلماماً بالمادة العلمية لمبادىء المالية العامة فضلاً عن نظرية الاقتصاد الجزئي.

الملاحظة الثانية، هـي أن الأفكار التي يتضمنها الكتاب تركِّـز على زاوية الاقتصاد الوحدوي وذلك بهدف وضع أسـس متينـة لفهم الاطار النظـري للماليـة العامة، لجهة الأسـباب التي تدعو الـدول الى إشـباع الحاجات العامـة، بوصفها جزئاً مـن الحاجات الإنسـانية التي تحرص النظرية الوحدوية على دراسة سبل إشـباعها من خلال استعمال الموارد الاقتصادية النـادرة بكفاءة، كمـا أن المفاضلات بين القطاعيـن العام والخاص في اقتسـام الموارد النادرة لإشـباع تلك الحاجات؛ وبما يؤدي لتحقيـق تخصيص أمثل للموارد، يفرض استعمال أدوات جزئية تتعلق بالتحليل الحدِّي في مجالات الاستهلاك والانتاج، على أن هذا لا ينفي الانتقال الى مسـتوى الاقتصاد الكلي في بعض الحالات التي تتطلبها اتجاهات التحليل.

الملاحظة الأخرى، هـي أن هذا العمل يُسـهِب في الآثـار التي تتركها عناصـر المالية العامة (الإنفـاق العام والايراد العـام والموازنة العامـة) على هدفي الكفـاءة والعدالة، وهو منهج يجـد أهميته مـن الأهداف التـي تسـعى الماليـة لبلوغهـا وتناقضات تلـك الأهداف وحتمية التنسـيق بينها، وذلك في ظل قيد الموارد المالية النادرة التي تستطيع الدول تدبيرها وضرورة اقتسامها بشـكل كفوء بين أهداف الانتاج والاسـتهلاك، وفي ضوء المزاحمة التي من الممكن أن يولِّدها نشاط القطاع العام على القطاع الخاص، بما يتضمنه من آثار احلالية ايجابية أو سـلبية، وذلـك دون التضحية بمحـاولات الدولة اسـتهداف العدالـة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخول والثروات بين الفئات الاجتماعية المتباينة.

ولعلَّ الحقيقة الرئيسة التي تخرج بها هذه المادة العلمية، هي أن هناك مقايضة حرجة بين هدفي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال أي نشاط يتعلق بالمال العام، والحراجة تأتي من أن الهدفين لا يمكن الاستغناء عنهما، وأن التضحية بأي منهما على حساب الآخر تأتي بنتائج مكلفة إما اقتصادياً أو اجتماعياً، وهذه الحقيقة تفتح الآفاق لدراسات تطبيقية مهمة في اقتصادات البلدان المختلفة؛ والنامية منها على وجه الخصوص.

وبسبب طبيعة المادة النظرية البحتة في هذا العمل، فإن الجهد الذي بُذل فيه يُمثِّل عرضاً مركَّزاً لمادة علمية تم جمعها وترجمتها من مصادر متنوِّعة، ومن ثم طرحها من خلال منهجية مبتكرة، نتمنى أن تمثِّل إضافة متواضعة لحقل الاختصاص.

إن أحد الاستنتاجات المفتاحية التي يصل لها العمل هي أنه لا زال بإمكان النظرية الجزئية مد تخصصات الاقتصاد الأخرى؛ وبالتحديد مالية الدولة، بأدوات تحليلية على درجة من الدقة، بما يمكنها في إعادة رسم السياسات المالية سواء على مستوى الضرائب وأقسام الايرادات، أو مشروعات الاستثمار ومصروفات التشغيل، أو إدارة الدَين، وآثار ذلك على مجمل متغيرات الاقتصاد، هذا دون غض الطرف عن أي إنتقادات وصعوبات يمكن أن تواجه الى هذا النوع من التحليل على أرض الواقع.

كما خلص الكتاب الى أن مدخل الموائمة بين تحقيق كفاءة المال العام وعدالته في آن واحد، مفيد لناحية الاسترشاد به عند مختلف الظروف التي تواجهها البلدان، وعند أي مستوى من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وأن لا مناص من الرجوع الى عمل مقاربات بين هذين المتغيرين اللذين يصعب التوفيق بينهما، وأن هذه المقاربات تبقى ممكنة، وذلك بمحاولات التقريب بين متطلبات اقتصادية بحتة؛ تشغل بال أهل الاختصاص في العادة، وبين متطلبات اخرى، تجد مجالها الأوسع في حقول السياسة، والاجتماع.

إن هذا العمل يفتح الباب للعودة الى المالية العامة؛ من زاوية التحليل الجزئي، وهذا أمر بالغ الأهمية، لجهة تقديمه مقاربة مع نشاط القطاع الخاص، وضرورات الاسترشاد

بمؤشـراته التي لا غنى عنها، خاصة تلك التي تتعلق بمفاهيم التحليـل الحدي المجدية في الوصول الى الاسـتخدام الكفء للموارد النادرة، وذلك في ظل عدم الرشـادة التي غالباً ما ترافق تصرفات القطاع العام.

كما لا يفوتنا الاشـارة؛ في الختـام، الى أن هذا العمـل يمكن أن يمنـح مقدمات هامة لدراسـات قادمة سـواء تطبيقية تتعلق بحـالات دراسـية، أم نظرية تتضمـن مداخل أخرى، يمكن أن يكون مدخل النظرية الكلية واحداً من أهمها.

ميثم لعيبي

****

الباب الأول

جوانب تأصيلية في

اقتصاديات المالية العامة

- الفصل الاول: لماذا تتدخل الدولة في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي
- الفصل الثاني: أهداف الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتنسيق الاهداف

الفصل الاول

لماذا تتدخل الدولة

في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي

المبحث الأول

كيفية الوصول الى السلعة العامة

● خاصيتا عدم الاستبعاد والاستهلاك غير التنافسي

تتصف السلع والخدمات العامة البحتة *Pure public goods* بخاصيتي الاستهلاك غير التنافسي *Non–rival consumption* وعدم الاستبعاد *Non– excludability*، وفي ظل خاصية الاستهلاك غير التنافسي فإنه طالما تم توفير السلعة أو الخدمة تكون تكلفة الموارد الإضافية اللازمة لكي يستفيد فرد آخر من استهلاكها (تكلفتها الحدية) مساوية للصفر، أما في ظل خاصية عدم الاستبعاد فان السلع والخدمات لا يمكن إستبعاد أي فرد من استهلاكها سواء ساهم في دفع ثمنها أم لم يساهم.

يمكن التمييز بين كل من السلع العامة والسلع الخاصة، تبعاً لمعيارين أساسين هما: "الاستهلاك غير التنافسي أو عدم الانتقاص" و "عدم إمكانية الاستبعاد".

● الاستهلاك غير التنافسي "عدم الانتقاص"

تتميز السلع الخاصة بأن "إمكانية الانتقاص" أو درجة "التنافس في الاستهلاك" تكون مرتفعة، إذ أن هناك تنافساً في استهلاك المتاح منها بشكل يؤدي الى أن استهلاك فرد ما يترتب عليه انتقاص المتاح للآخرين. وعلى العكس من ذلك، تتميز السلع العامة بعدم وجود أو إنخفاض درجة الاستهلاك التنافسي ومن ثم إنخفاض إمكانية الانتقاص، إذ أن استهلاك فرد ما لا يترتب عليه انتقاص المتاح للآخرين. وتختلف السلع الخاصة تأسيساً على ما تقدم عن السلع العامة من ناحية إمكانية تحديد تكلفة استهلاكها من قبل الفرد. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤٥)

ويكون استهلاك السلعة غير تنافسي عندما تكون التكلفة الحدية الناتجة من إضافة شخص واحد الى هذا الاستهلاك تساوي الصفر.

وتنشأ هذه الخاصية من عدم إمكانية تقسيم السلع، إذ تكون متاحة لجميع أفراد المجتمع بالتساوي، فاستهلاك السلع العامة من قبل أحد أفراد المجتمع سوف لن يقلل من الكمية المتاحة من تلك السلعة للأفراد الآخرين، وهذا يجعل أفراد المجتمع لا يسعون لامتلاك هذه السلعة حتى يحققوا مزايا خاصة لهم، وتكون منافع هذه السلع متاحة للجميع باستمرار ودون أن يتنافس أحد على استهلاكها.

ومثال ذلك لو أن سفينة مرت في البحر وإستدلَّت بنور منارة الميناء، فان ذلك لا يقلل من كمية النور الصادرة من المنارة، وعليه لن تنقص المنفعة التي ستأخذها السفن الأخرى من المنارة ذاتها. (*David H, 2011: 145*)

وبكلمات أخرى فإن السلع العامة لا تستهلك بالمعنى الحرفي المتعارف عليه في السلع الخاصة بحيث إنها تفنى، وإنما يتمتع الأفراد بوجودها، ولا يوجد تنافس بينهم على استهلاكها أو حيازتها.

● عدم إمكانية الاستبعاد

يرتبط مبدأ إمكانية الاستبعاد بالسلع الخاصة، وينتج من وضوح حقوق الملكية، فالفرد الذي يمتلك سلعة خاصة له حق التمتع بمنافعها ويستطيع أن يبعد الآخرين عن استهلاكها أو امتلاكها. ويتم تطبيق مبدأ الاستبعاد عن طريق نظام السوق، من خلال دفع السعر الذي يتحدد من خلال آلية العرض والطلب، فإذا قدمت خدمة الدفاع؛ على سبيل المثال، فإنه يصعب معه استبعاد أي فرد في المجتمع من الإستفادة من هذه الخدمة، فإذا إفترضنا أن بعض الأفراد لا يرغبون في خدمة الدفاع فإنهم سيستمتعون بهذه الخدمة سواء رغبوا أم لم يرغبوا، لذا يتعذر إستبعاد أحد أفراد المجتمع من الإستفادة منها سواء أسهم في تمويل نفقاتها أم لم يسهم.

يرفض نظام السوق أي شخص يمتنع عن دفع سعر السلع الخاصة. أما السلع العامة البحتة فإن إمكانية إستبعاد أي فرد من استهلاكها غير ممكن. فإذا إفترضنا ان بعض الأفراد لا يرغبون في خدمة الدفاع فإنهم سيستمتعون بهذه الخدمة سواء رغبوا أم لم يرغبوا، لذا يتعذر إستبعاد أحد أفراد المجتمع من الإستفادة منها سواء أسهم في تمويل نفقاتها أم لم يسهم.

وتجدر الإشارة الى أن خاصيتي "عدم إمكانية الانتقاص" و"عدم إمكانية الاستبعاد" مرتبطتان ببعضهما، ذلك إن كليهما يقوم على تقييم التكاليف والمنافع، إذ إن تحديد إستحقاق تحمل تكاليف منع دخول منتفعين جدد من الخدمة من عدمه يتوقف على التكاليف المفروضة على المنتفعين الحاليين.

فمثلاً عندما يصبح الطريق مزدحماً فقد يرى المنتفعون أن الأمر يبرر عبء إقامة بوابات وفرض رسوم للمرور. كذلك فإن المصلحة العامة في رقابة إستعمال مناطق الغابات مثلاً قد تنامت مع زيادة وعي المجتمعات بالتكاليف الباهظة لنضوب الموارد. (*Browning K, 1983:50*)

ومن الجدير بالذكر أن السلع والخدمات تتباين بين سلع خاصة بحتة وسلع عامة بحتة، وتقع بينهما درجات مختلفة من السلع أهمها السلع المستحقة "شبه العامة" التي تتميز ببعض خصائص السلع العامة والسلع الخاصة. وفي ظل السلع الخاصة البحتة يمكن استبعاد فئة معينة من المستهلكين، ولكن هذا الاستبعاد يتعذر في حالة السلع العامة البحتة، وبين تلك المجموعتين من السلع والخدمات تندرج مجموعات سلعية تتميز بدرجات مختلفة من قابلية الاستبعاد، ومن أهم تلك السلع والخدمات ما يسمى بـ"سلع الرسوم" التي تتميز بإمكانية الاستبعاد بينما تنخفض إمكانية الانتقاص فيها مثل نظام أنابيب الصرف الصحي، وثمة مجموعة أخرى من السلع والخدمات تسمى بـ"السلع المشتركة أو المشاعة"، وتتميز تلك المجموعة بقابليتها للانتقاص بينما تنخفض إمكانية الاستبعاد فيها، ومنها الكثير من مصادر المياه والغابات.. وغيرها. (*Browning K, 1983: 51*)

● التعليم بوصفه خدمة شبه عامة "مستحقة"

ينظر الى التعليم بوصفه خدمة تجمع بين بعض خصائص الخدمات العامة وبعض خصائص الخدمات الخاصة، فثمة اعتقاد شائع أن التعليم يولِّد على نطاق واسع سلسلة من المنافع الخارجية عندما يتم توفيره على الأقل بمستويات معينة لأطفال المجتمع كلِّهم، غير أن التعليم من ناحية أخرى يمكن أن يخضع بسهولة لتطبيق مبدأ الاستبعاد، حيث يمكن استبعاد أولئك الذين لا يدفعون مقابلاً للخدمات التعليمية من الاستفادة من منافع خدمة التعليم، وتأسيساً على ذلك يمكن إعتبار التعليم جزئياً خدمة شبه عامة أو "مستحقة". (*David H, 2011: 150*)

ونتيجة لطبيعة خدمة التعليم، تنشأ الحاجة لإتخاذ مجموعة من القرارات تدور حول كيفية توفيره، إذ يمكن توفير خدمات التعليم من خلال السوق مثلما هو الحال بالنسبة للخدمات الخاصة، كما يمكن توفيره من خلال الحكومة بدون مقابل أو بمقابل أقل من التكلفة، على أن يتم تغطية التكلفة كلياً في الحالة الأولى، وجزئياً في الحالة الثانية، من خلال الضرائب أو الايرادات العامة عموماً. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٥٦).

ومن الناحية الاقتصادية يكون من المجدي تسعير الخدمات التعليمية، ويبرر ذلك بأن التكلفة الحدية لتعليم طالب تكون موجبة أو أكبر من الصفر، وعليه فإن تقرير سعر صفري لهذه الخدمات لا يعد بمثابة بديل كفء من الناحية الاقتصادية. ومع ذلك، فمن المتفق عليه في نطاق واسع أن التعليم يولِّد آثاراً خارجية موجبة بشكل يفرض أهمية أن تدعمه الحكومات، ويتفاوت مدى هذا الدعم حسب مستوى التعليم، حيث يكون من المرغوب تقديم دعم كامل في حالة التعليم الأساسي والتعليم الثانوي مما يستتبع ضرورة تقديمه للأفراد بدون مقابل، على أن يمول عن طريق الضرائب. وكقاعدة عامة يمكن تبرير التدخل الحكومي في توفير خدمة التعليم انطلاقاً من رغبة الحكومات في توفير حد أدنى من هذه الخدمات لكل مواطن.

في معظم الدول نشأ خليط من المدارس الخاصة والمدارس الحكومية، وفي الحالة الأولى يكون توفير الخدمة من خلال السوق، فيما تكون آلية توفير الخدمة في الحالة الثانية من خلال القرارات السياسية عن طريق الحكومة. ويغلب الاتجاه أن تكون مدارس التعليم الأساسي والثانوي في كثير من البلدان تابعة لمؤسسات أو هيئات حكومية، فمثلاً في الولايات المتحدة يتلقى نحو ٩٠٪ من التلاميذ والطلبة تعليمهم الأساسي والثانوي من خلال مدارس حكومية. وبالنسبة لمستويات التعليم الأعلى يتواجد بطبيعة الحال عدد من المؤسسات العامة الحكومية (جامعات وكليات ومعاهد عامة) غير إن عدد من المؤسسات التعليمية الحكومية التي يتم تمويل أنشطتها بالكامل من خلال الضرائب يكون بطبيعة الحال أقل، حيث يدفع الطلبة في تلك المؤسسات نسبة من تكاليف تعليمهم من خلال رسوم دراسية تقل عن تكلفة الوحدة، غير إنه في السنوات الاخيرة تزايدت قيمة رسوم التعليم العالي بشكل مطرد وسريع.

وتطرح المناقشة السابقة تساؤلاً يدور موضوعه حول طبيعة الآثار الخارجية المصاحبة لتوفير الخدمات التعليمية بشكل أدى الى تحقيق هذا الدعم القوي لرؤية التوفير الحكومي المجاني لبعض خدمات التعليم، ولعل أهم الآثار الخارجية الايجابية للتعليم ما يأتي: (*David H, 2011: 155*)

١) يرى البعض أن ثمة آثار خارجية موجبة على نطاق واسع تصاحب الخدمات التعليمية تنشأ عندما نعيش في مجتمع يسود فيه اعتقاد أن كل شخص يتوافر له حد أدنى من مستوى التعليم يمكن إن يكون مواطناً منتجاً، فالمجتمع الواعي يرغب بأن يستطيع كل فرد القراءة وأن يتوافر لديه حد أدنى من مهارات الحاسوب بشكل يمكنه من إدارة شؤونه المالية وغيرها من الأمور، وأن يكون لديه تقدير ملائم للمؤسسات العامة وواجبات المواطنة تجاه الآخرين.

٢) يساعد توافر حد أدنى من تعليم المجتمع في تحسين ظروف معيشة أفراده.

٣) للتعليم وظيفة إجتماعية، فالنظام التعليمي الجيد يزوِّد الأفراد بالقدرة على العمل بكفاءة في المجتمع من خلال اتباع القواعد وتنفيذ الأوامر والعمل في إطار فريق العمل، كما أنه يزوِّد الطلبة ببعض المهارات الأساسية التي يتطلبها

أي مجتمع ينشد التقدم كالانضباط والقدرة على تنفيذ التوجيهات والتعليمات، وغيرها من المهارات التي تعزِّز من إنتاجية العاملين.

٤) يساعد التعليم العام الطلبة ويرشدهم من خلال مساعدتهم على التعرف على قدراتهم واختيار الوظائف الملائمة لهم.

٥) يوفِّر النظام التعليمي الجيد مواءمة جيدة بين العمال ووظائفهم بشكل يسهم في رفع مستوى الإنتاجية في المجتمع.

ويرى الكثيرون أن بعض المواطنين قد يطلبون خدمات تعليمية لأبنائهم وبناتهم بمستويات أقل من المستويات المثلى من الناحية الاقتصادية إذا تم توفير هذه الخدمات عن طريق نظام السوق التنافسية، ففي تلك الحالة قد تحرم عناصر متميزة فكرياً وذهنياً من فرص الحصول على خدمات تعليمية جيدة، والنتيجة أن يحرم المجتمع ككل من المساهمات المتميزة التي كان يمكن أن يحققها هؤلاء الأفراد مستقبلاً. ويبرر استهلاك خدمات التعليم بمستويات أقل من المستويات المرغوبة إجتماعياً ضرورة التدخل الحكومي لمعالجة أوجه القصور المترتبة على نظام السوق، والوسيلة في ذلك هو التعليم الحكومي العام.

ومع العرض المتقدم، تبقى حقيقة مضمونها أن التعليم له بعض خصائص الخدمة الخاصة، وأن أي حكومة لا تستطيع ضمان حصول جميع أطفال المجتمع على القدر ذاته من خدمات التعليم، إذ تتواجد على نطاق واسع درجات تباين واختلاف في نوع الخدمات التعليمية المتاحة ومقدارها بين مجموعات السكان وبين الأقاليم والمحافظات والمدن وربما الأحياء.

● درجة عمومية السلع والخدمات

مما يتقدم يمكن القول إننا نستطيع نظرياً أن نقسِّم السلع والخدمات على صنفين رئيسين هما السلع والخدمات العامة البحتة، والسلع والخدمات الخاصة البحتة، لكن الواقع يشير أن بين هذين الحدين توجد درجات متفاوتة بينهما، وتقع فيها سلع وخدمات يمكن أن تصنف على إنها تجمع خصائص النوعين من السلع "شبه العامة" وبدرجات متباينة. (محمد محمود النصر، ١٩٨٩: ٢٧٢)

لذا يمكن القـول إنه يوجد مدى واسـع تظهر فيه السـلع مـن حيث عموميتهـا، ابتداءاً من الواحد الصحيـح وانتهـاءً بالصفر، إذ تكون السـلع عنـد الواحد الصحيح عامة بشـكل بحت، أما عند الصفر فتكون السـلع خاصة بحتة، وبينهما تتفاوت درجـة العمومية، فخدمة مثـل الدفاع تتمتع بدرجـة عمومية ١٠٠٪ مثـلاً، بينما سـلعة مثل الملابس قـد تنطوي على درجـة عمومية تبلـغ الصفر، أما خدمـة التعليم مثـلاً فقد توجـد عند درجـة ٧٠٪ في بعض المجتمعـات أو ٤٠٪ في أخرى، ولأغـراض التحليل سـنقوم بإختيار عاملين مـن العوامل التي تؤثر على درجات عمومية السلع والخدمات:(عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٥٤).

١- درجة عدم قابلية السلعة للتجزئة

تتميز بعض السـلع والخدمات بعدم قابليتهـا للتجزئة، بمعنى أنـه لا يمكن تجزئة كل من الطلـب والعـرض عليها ومن ثـم فهي غيـر قابلة للبيـع؛ لذلـك لا يمكن ترك إشـباعها للقطاع الخاص نظراً لأن إشـباعها لا يكون متوقفـاً على دفع ثمن، كما أنه يصعب اسـتبعاد أحد أفراد المجتمع من الاسـتفادة منها سـواء أسـهم فـي تمويلها أم لم يسـهم، لـذا يصبح من الضروري قيـام الدولة بإشـباعها، فالحاجة الى الأمـن والعدل والحماية ضـد الاعتداء الخارجي لا يمكـن تجزئتها، فالدولـة لا تعرف مقدار انتفـاع كل فرد بخدمـة الحماية حتى تسـتطيع مطالبتـه بثمنها، لذلك فـإن نظام الأسـعار لا يصلح لقياسـها لعـدم تأثرها بظروف العـرض والطلـب، ولا يمكـن تـرك أمـر إشـباعها للقطـاع الخـاص لأن في ذلـك إخلال بواجبـات الدولـة الأساسـية، لذلـك يطلق عليهـا أيضـاً تسـمية الخدمات الأسـاس وعلى المرافق التي تقوم بها المرافق العامة الأصلية. (عادل أحمد حشيش، ١٩٧٧: ٣٧)

أما السـلع والخدمـات القابلـة للتجزئة فهي تلـك التي يمكـن تجزئة كل مـن الطلب والعـرض عليها ويترتـب على ذلـك تحديد ثمـن لها، ومـن ثم يمكن إشـباعها عـن طريق النشـاط الخاص، ويمكن إسـتبعاد من لا يدفع الثمن من الإسـتفادة منها، ويدخل في نطاق تلك السـلع النقل والمواصـلات والماء والكهربـاء والطاقة..الـخ. وهذه السـلع يمكن أن تتولـى الدولة أمر إشـباعها ويمكن أن يقـوم القطاع الخـاص بذلك، وذلـك بالإعتماد على

الطبيعـة الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية لـدور الدولة في المجتمـع، فخدمات الصحة يمكن بسهولة إحتسـاب ثمنها، لذلك يمكن للقطاع الخاص توفيرها، ويمكن للدولة القيام بذلك أيضاً. (ميشيل تودارو، ٢٠٠٩: ٤٦٧).

وعلى الرغم من ترك أمر إشباع الحاجات القابلة للتجزئة الى جهود القطاع الخاص، إلا إنه يمكن للهيئات العامة أن تقوم بها إذا تطلبت المصلحة العامة ذلك وإذا قلت كفاءة الجهات الخاصة في إدارتها مع إرتفاع الأسـعار بما يـؤدي الى تقليل فرص الإنتفاع بهـا من قبل جميع الأفراد، ومن الطبيعي هنا أن تطالب الدولة أو الهيئات العامة مقابلاً لتقديم هذه الحاجات.

وبشـكل عام يشـير هذا العامل الى إنه كلمـا زادت درجة عـدم قابلية سـلعة أو خدمة على التجزئة عند مستوى معين مالت هذه السـلعة لان تكون أكثر عمومية. (طاهر الجنابي، ١٩٩٠: ١٦).

٢- حجم المجموعات المستفيدة أو المستهلكة للسلعة (عدد مستهلكي السلعة)

يشـير هذا العامل الى إنه كلما كبر حجم المسـتفيدين أو مستهلكي سـلعة معينة كانت هذه السـلعة عامة شـرط أن تقترب من عدم القابلية للتجزئة. ويمكن أن نوضح العلاقة بين هذين العاملين من خلال الشكل البياني (١) الذي يمكن أن يعطي تفسيراً دقيقاً للعلاقة بين درجة عدم قابلية تجزئة السلعة وبين عدد مستهلكيها.

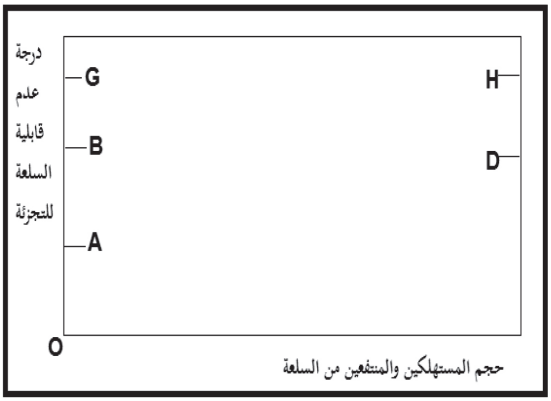

الشكل (١) درجة عمومية السلع والخدمات

إن كبر درجة عدم القابلية للتجزئة لسلعة ما يعد شرطاً ضرورياً لكبر درجة عموميتها، إلا انه ليس شرطاً كافياً لذلك، إذ يستلزم الامر ايضاً وفي آن واحد كبر حجم المجموعات المستهلكة لهذه السلعة

ويمثل المحور العمودي درجة عدم قابلية السلعة للتجزئة، أما المحور الأفقي فيمثل حجم المستهلكين والمنتفعين من هذه السلعة، ويمكن النظر إليهم على أنهم يمثلون الحجم الكلي للسكان المنتفعين.

وكلما أتجهنا نحو الأعلى في المحور العمودي زادت درجة عدم قابلية السلعة للتجزئة، إذ تبدأ من النقطة *A* ودرجتها صفراً الى النقطة *G* والتي تصل الى ١٠٠٪ وهو المستوى الذي لا يمكن بأي حال من الاحوال أن نجزأ السلعة عنده، ومن ناحية أخرى كلما إتجهنا من النقطة *A* نحو اليمين على المحور الأفقي فإن ذلك يعني تزايد عدد المستفيدين من السلعة. وعند محاولة قراءة الصورة المتمثلة بالشكل (١) نجد: (عبد المطلب عبد الحميد، ٢٠٠٥: ١٨١)

١) إن النقطة *A* تصور لنا من جهة أن هذه السلعة تتميز بعدد صغير جداً من المستهلكين المستفيدين؛ قد ينحصر في شخصين، ودرجة صغيرة من عدم القابلية للتجزئة من جهة أخرى، ومن ثم يمكن تجزئة هذه السلعة عند هذه النقطة، ومعنى ذلك إنه يمكن تبادل السلعة بواسطة هذين الشخصين بطريقة معينة من دون تدخل من جانب الدولة، ومن ثم فإن درجة العمومية لهذه السلعة تساوي صفراً.

٢) إن النقطة *B* تشير الى سلعة ذات ملامح عمومية كما تبدو، إذ إنها تتمتع بدرجة ليست صغيرة من التجزئة؛ تصل الى ٥٠٪ مثلاً، إلا أن عدد المستهلكين صغير بحيث يمكن أن يصلوا الى إتفاق لتنظيم التعامل بينهم من دون تدخل من جانب الدولة، ومن ثم تكون درجة العمومية لهذه السلعة تساوي الصفر ايضاً.

٣) إن النقطة *G* تدل على سلعة تتمتع بدرجة أعلى من عدم القابلية للتجزئة قد تصل الى ١٠٠٪ مما يعني إنطباق مبدأ عدم الاستبعاد على هذه السلعة، أي أنها تستهلك على الشيوع بين الأفراد المستهلكين لها ولكن عددهم ما زال قليلاً كما يشير المحور الأفقي، ومن ثم يمكن لهؤلاء الأفراد أن ينظموا فيما بينهم كيفية الاستفادة من هذه السلعة ودفع تكاليفها من غير الحاجة الى تدخل الدولة، ومن ثم فما زالت درجة العمومية لهذه السلعة تقترب من الصفر.

٤) أما النقطة *d* فتجمع كلا الخاصيتين، لإنها تتمتع بدرجة ليست صفر من عدم القابلية للاستبعاد، إذ تصل الى ما يقارب الـ٥٠٪، وحجم كبير جداً من المستهلكين المنتفعين من هذه السلعة، وأقرب مثال لذلك خدمات التعليم الأساس وخدمة المطافئ، ومن ثم فان هذه السلعة تتمتع بدرجة عالية من العمومية.

٥) وأخيراً فإن النقطة *H* هي عكس النقطة *A* إذ تشير الى سلعة تتمتع بدرجة من عدم القابلية للتجزئة بنسبة ١٠٠٪، مع حجم كبير من المجموعات المستهلكة والمستفيدة من السلعة وهو يمثل العدد الكلي للسكان، بمعنى أن السلعة تكون عامة بشكل بحت، أي ذات درجة عمومية تساوي نسبة الـ١٠٠٪.

والخلاصة أن كبر درجة عدم القابلية لتجزئة سلعة ما يعد شرطاً ضرورياً لكبر درجة عموميتها، إلا أنه ليس شرطاً كافياً لذلك، إذ يستلزم الأمر ايضاً كبر حجم المجموعات المستهلكة لهذه السلعة والمستفيدة منها في آن واحد.

● الطلب على السلع والخدمات العامة البحتة

تتميز السلع والخدمات العامة البحتة، كما تبين، بخضوعها لمبدأ عدم القابلية للإستبعاد ومبدأ الاستهلاك غير التنافسي أو عدم الانتقاص في الاستهلاك، وتطرح تلك الطبيعة لهذه السلع والخدمات أسئلة متعددة بشأن كيفية تحديد كل من الطلب عليها والحجم الأمثل للإنتاج من هذه السلع والخدمات. (*David H, 2011: 52*)

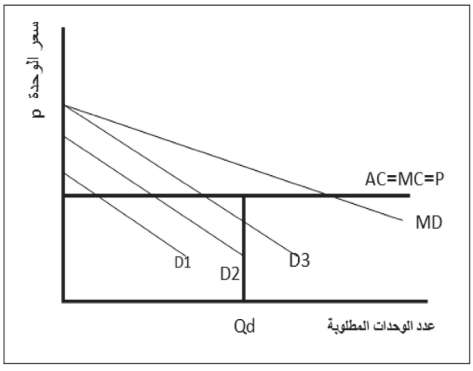

الشكل (٢) إشتقاق منحنى الطلب على السلع الخاصة

يتم اشتقاق منحنى طلب السوق على السلعة الخاصة البحتة من خلال التجميع الأفقي للكميات المطلوبة من جمع منحنيات الطلب الفردية عند كل سعر محتمل لوحدة السلعة.

وفي البدء يجب أن نسجل حقيقة علمية مضمونها أن الطلب على السلع العامة البحتة يجب أن يفسَّر بشكل مغاير عن تفسير الطلب على السلع والخدمات الخاصة، إذ إن منحنى طلب السوق على السلعة الخاصة البحتة يتم اشتقاقه من خلال تجميع الكميات المطلوبة من جميع المستهلكين عند كل سعر محتمل لوحدة السلعة (التجميع الأفقي للكميات).

ويوضح الشكل (٢) منحنى الطلب لإحدى السلع الخاصة ولتكن القمصان مثلاً، وعند أي سعر معين، يمكن إيجاد أي نقطة على منحنى طلب السوق على السلعة الخاصة من خلال جمع الكمية التي يطلبها كل مستهلك عند ذلك السعر، ويتم تجميع منحنيات الطلب الفردي للمستهلكين على المحور الأفقي للحصول على منحنى طلب السوق. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٦١).

وبحسب ما هو موضح بالشكل السابق، يعكس المحور الأفقي الكميات المطلوبة من السلعة الخاصة فيما يُظهِر المحور العمودي سعر الوحدة من هذه السلعة، وبافتراض أن سوق السلعة الخاصة يتشكل من ثلاثة مستهلكين(١، ٢، ٣) يُمثِّل طلبهم على السلعة عند الأسعار المختلفة بالمنحنيات (*D3,D2,D1*) على التوالي، فإن منحنى الطلب الكلي الذي يعكس الطلب السوقي على السلعة (*MD*) يتم الحصول عليه من خلال التجميع الأفقي للكميات المطلوبة من كل مستهلك عند كل سعر ممكن، ويتحدد الحجم الأمثل للناتج من السلعة الخاصة حين يكون سعر التوازن (*P*) والكمية التوازنية (*Qd*) وعند هذه النقطة تكون المعادلة:

$$D3 = D2 = D1 = MD$$

وعلى العكس من السلعة الخاصة، فإنه بالنسبة للسلعة العامة البحتة، يجب أن يستهلك المستهلكون الكمية نفسها من السلعة أو الخدمة، إذ لا يستطيع مشترو السلعة العامة أن يعدِّلوا من استهلاكهم بحيث يقل استهلاك بعضهم في مقابل زيادة استهلاك البعض الآخر. فإذا إفترضنا أن أحد المستهلكين يستهلك ثلاث وحدات إسبوعياً فإن كل مستهلك من باقي المستهلكين يستهلك أيضاً ثلاث وحدات. ففي ظل السلعة العامة

البحتة، لا يستطيع المستهلكون تعديل الكميات المشتراة حتى يتساوى سعر السلعة مع منافعهم الحدية من السلعة، والحقيقة التي يمكن استخلاصها من ذلك أن السلعة العامة البحتة لا يمكن تسعيرها بسبب إتصافها بخاصية عدم القابلية للخضوع لمبدأ الاستبعاد.

وفي ضوء ما تقدم ثمة سؤال يدور حول الكيفية التي يمكن بها اشتقاق منحنى طلب السلعة العامة البحتة؟ للاجابة عن ذلك لا بدَّ من الإشارة الى أن المحور العمودي في تلك الحالة لا يعكس أسعار السلعة، إذ يعكس بدلاً من ذلك المقادير القصوى التي يدفعها الأفراد لكل وحدة من السلعة العامة البحتة كدالة لكمية السلعة المتاحة فعلياً، وللتوضيح نفترض أن هناك ثلاثة مستهلكين يعيشون سوياً في مجتمع صغير يرغب تزويدهم بخدمات الحماية الأمنية، ففي هذه الحالة، يمكن قياس مقدار الحماية الأمنية بدلالة عدد رجال الأمن الذي يمكن توظيفهم اسبوعياً لحراسة المجتمع، إذ يمثل رجال الأمن هنا سلعة عامة بحتة بالنسبة للمستهلكين الثلاثة المشكلين للمجتمع المفترض في مثالنا هذا.

وفي ظل ذلك، لا توجد أي وسيلة لاي فرد في هذا المجتمع لاستخدام رجل أمن إضافي لمنفعته الخاصة من دون إن ينتفع جيرانه من ذلك. (*David H, 2011: 52*).

ويوضِّح الشكل (٣) منحنى الطلب على خدمة الأمن بدلالة عدد رجال الأمن، وتمثِّل أي نقطة على أي منحنى طلب فردي أقصى مقدار سوف يدفعه المستهلك مقابل كل وحدة من الكمية المقابلة له من السلعة العامة.

ويطلق على هذا المقدار المنفعة الحدية لخدمة الحماية الأمنية عند كل كمية، ويوضِّح منحنى الطلب لكل فرد من أفراد المجتمع كيف أن المنفعة الحدية لرجال الأمن تنخفض مع توافر المزيد منهم، ويتم الحصول على المقدار الإجمالي للمنفعة من خلال تجميع المنافع الحدية التي يحصل عليها جميع أفراد المجتمع. ويمكن الحصول على نقاط منحنى الطلب الكلي للسلعة العامة البحتة عن طريق تجميع المنافع الحدية الفردية عند كل كمية محتملة.

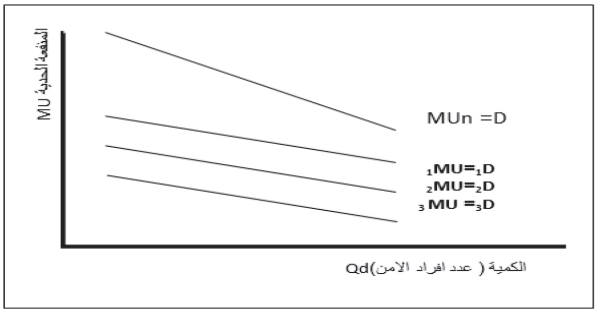

الشكل (٣) منحنى الطلب على السلعة العامة البحتة

إن منحنى الطلب للسلعة العامة البحتة يشتق من التجميع الرأسي لمنحنيات الطلب الفردية، ويفسر تجميع المنفعة الحدية السعر الذي يدفعه كل فرد لكل وحدة من السلعة بأن جميع الأفراد يجب أن يستهلكوا نفس القدر من هذه السلعة.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول إن منحنى الطلب الكلي للسلعة العامة البحتة يمكن إشتقاقه من خلال التجميع الرأسي لمنحنيات الطلب الفردية (بخلاف الوضع بالنسبة لمنحنى طلب السوق على السلعة الخاصة الذي يشتق عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات الطلب الفردية)، ويُفسِّر تجميع المنفعة الحدية أو سعر الطلب الذي يدفعه كل فرد لكل وحدة من السلعة العامة بأن جميع أفراد المجتمع يجب أن يستهلكوا القدر ذاته من هذه السلعة (غير أن التقدير الحدي للأفراد يختلف).

وكما هو واضح من الشكل فإن منحنى الطلب على السلعة العامة البحتة يتم اشتقاقه من خلال تجميع المنافع الحدية عند كل كمية إذ إن: (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٦٤).

$$MU1 + MU2 + MU3 + ... MUn = D$$

إذ تمثل *D* الطلب على السلعة العامة عند كمية معينة، فيما تمثل *MU1. MU2. MU3. MUn* المنافع الحدية لأفراد المجتمع البالغ عددهم(*n*).

وأخيراً تجدر الإشارة الى أن منحنى الطلب على السلعة العامة، شأنه شأن منحنى الطلب على السلعة الخاصة، يكون سالب الميل بما يعكس تناقص المنفعة الحدية المستمدة من استهلاك وحدة إضافية من السلعة. (*David H, 2011: 54*)

إن أبرز ما يميز السلع العامة هو أن التكلفة الحدية لاستخدام أي شخص إضافي لها تساوي صفراً، أي أن إنتفاع أي شخص إضافي من هذه السلعة (مثل مرور شخص إضافي على جسر) لن يضيف شيئاً للتكلفة الحدية، وبطبيعة الحال فإن التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية، يتطلب أن يتساوى كل من متغيَري التكلفة الحدية والسعر، وبما أن التكلفة الحدية للسلع العامة تساوي صفراً، عليه فإن السعر ايضاً يساوي صفراً، والقطاع الخاص لا يستطيع أن يقدِّم سلعاً وخدمات بسعر مساوي للصفر لأن ذلك لا يكفي لتغطية التكاليف الكلية وعليه ستكون هناك خسارة، لذلك لابد أن يكون هناك سعر معين للسلع والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص أعلى من الصفر، أي أعلى من التكلفة الحدِّية. (محمد عمر أبو دوح، ٢٠٠٦: ٢٢)

كما موضح بالشكل (٤، يلاحظ من الجانب الايسر (السلع الخاصة) أن:

DA = يمثل منحنى طلب *A*

DB = يمثل منحنى طلب *B*

DAB = يمثل منحنى الطلب الكلي للسوق وهو يجمع *DA* و *DB*

SS = يمثل منحنى العرض

E = تمثل نقطة التوازن. وإن *P* = تمثل السعر

ويلاحظ إنه عند النقطة *E* يتساوى السعر *P* مع الناتج *OH* وفي هذه الحالة فإن *A* يشتري الكمية *OF* بينما يشتري *B* الكمية *OG* ومجموع *OF* و *OG* يساوي *OH*.

أما الجانب الأيمن (السلع العامة) فنجد أن:

DA = يمثل منحنى طلب *A*

DB = يمثل منحنى طلب *B*

DAB = يمثل منحنى الطلب الكلي للسوق وهو يجمع *DA* و*DB*

SS = يمثل منحنى العرض

E = تمثل نقطة التوازن

ON = كمية السلع العامة

الشكل (٤) التوازن في سوق السلع العامة والسلع الخاصة

في كلا السلعتين، إذا كان الناتج أقل من نقطة التوازن، ستزداد المنافع الصافية بزيادة الإنتاج طالما ان المنفعة الحدية تتجاوز التكلفة الحدية، ويتحقق تعظيم المنافع عند نقطة التوازن، حيث تتساوى المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية. أما في حالة تجاوز الإنتاج نقطة التوازن *OH* للسلع الخاصة و*ON* للسلع العامة فإن ذلك سيؤدي الى خسارة في الرفاهية لأن التكلفة الحدية ستفوق المنفعة الحدية.

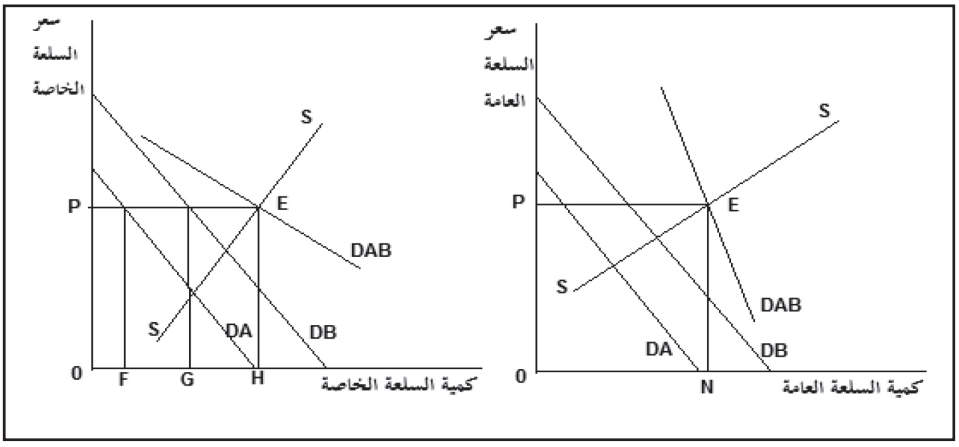

ويلاحظ في كلا السلعتين إنه إذا كان الناتج أقل من نقطة التوازن أي *OH* للسلع الخاصة و *ON* للسلع العامة، فذلك سيجعل المنفعة الحدية أكبر من التكلفة الحدية وعليه ستزداد المنافع الصافية بزيادة الإنتاج طالما أن المنفعة الحدية تتجاوز التكلفة الحدية، ويتحقق تعظيم المنافع عند حجم الإنتاج *OH* للسلع الخاصة و *ON* للسلع العامة، إذ تتساوى المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية، أما في حالة تجاوز الإنتاج نقطة التوازن *OH* للسلع الخاصة و *ON* للسلع العامة فإن ذلك سيؤدي الى خسارة في الرفاهية لأن التكلفة الحدية ستفوق المنفعة الحدية. (محمد عمر أبو دوح، ٢٠٠٦: ٢٣).

المبحث الثاني

تدخلات الدولة في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي

● الآثار الاقتصادية الخارجية

حتى يعمل نظام السوق بكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية بين الإستعمالات المختلفة لا بَّد من توافر شرط أساس، هو استقلالية القرارات الاقتصادية للوحدات الاقتصادية التي تعمل في السوق، إذ أن الإرتباطات والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية جميعها يجب أن تنعكس من خلال نظام السوق. وإذا إفترضنا إن هناك علاقات بين الوحدات الاقتصادية خارج نطاق السوق، أي لم تنعكس من خلال قوى السوق، فإن جهاز السعر سوف يعجز عن تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية من وجهة نظر المجتمع، والآثار الخارجية لقرارات الوحدات الاقتصادية تؤكد إن هناك علاقات بين الوحدات الاقتصادية تتم خارج نظام السوق، وأن جهاز السوق لا يتمكن من عكسها من خلال قوى العرض والطلب. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٧٠).

ويمكن التمييز بين نوعين من الآثار الخارجية، هما آثار خارجية ضارة، وآثار خارجية نافعة، ويمكن تعريف الآثار الخارجية الضارة أنها أضرار أو أعباء تتحملها وحدات اقتصادية نتيجة قرار اقتصادي (استهلاكي أو إنتاجي) إتخذته وحدة اقتصادية أخرى، من دون أن تدفع تعويضاً للوحدات المتضررة. ومثال ذلك المصانع التي تخرج عوادمها على شكل دخان أسود، إذ إنه إضافة الى تكاليف الإنتاج الخاصة التي يتحملها المنتج تكون هناك تكاليف أخرى لم تؤخذ بعين الاهتمام يتحملها أفراد المجتمع، وتتمثل هذه التكاليف في عدة أشكال، منها إزالة أوساخ المباني وتلوث الهواء من الدخان وأمراض الصدر وتلوث الأنهار.. (عبد الله الطاهر، ١٩٨٨: ٦٢).

كما نجد هذه الآثار الخارجية الضارة في مجال الاستهلاك، فعلى سبيل المثال، يزيد

التدخين كقرار استهلاكي أمراض الصدر والسرطان مما يرفع من التكاليف التي يتحملها المجتمع في الخدمات الصحية. وفي كل هذه الأمثلة نجد أن هناك تكاليف تترتب على قرار الإنتاج أو الاستهلاك الذي يتخذه المنتج الخاص أو المستهلك، وتتحمل هذه التكاليف وحدات اقتصادية أخرى ليس لها إرتباط أو علاقة بالوحدة متخذة القرار، ولم تؤخذ هذه التكاليف بالإعتبار من قبل المنتج الخاص أو المستهلك حين إتخذ كل منهم قراره الاقتصادي. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٧٢).

ويطلق على إجمالي التكاليف التي تتحملها جميع الوحدات الاقتصادية في المجتمع مقابل إنتاج السلعة التي لها آثار ضارة بالتكاليف الاجتماعية. وعلى هذا فان التكاليف الاجتماعية تتضمن التكاليف الخاصة التي يتحملها المنتج الخاص بالإضافة الى التكاليف التي تتحملها الوحدات الاقتصادية التي تضررت نتيجة وجود الآثار الخارجية الضارة، وهذا يعني أنه في حالة وجود الآثار الخارجية الضارة تكون التكاليف الاجتماعية أكبر من التكاليف الخاصة لإنتاج السلعة أو استهلاكها.

أما الآثار الخارجية النافعة فهي منافع أو مزايا تعود على الوحدات الاقتصادية نتيجة قرارات وحدات اقتصادية أخرى، لا ترتبط معها من خلال نظام السوق، بالإضافة الى ذلك فان الوحدات المستفيدة لا تدفع مقابل هذه المنافع التي تحققها، فمثلاً حين تُوظِّف إحدى المؤسسات بعض العمال غير المهرة، وتنفق مبالغ على برنامج لتدريبهم الفني، وبعد أن يكتمل تدريبهم وقبل أن تحصل المؤسسة على عائدات استثمارها في برنامج التدريب، يمكن لهؤلاء العمال أن ينتقلوا الى مؤسسة أخرى، فتكون هذه المؤسسة قد استفادت من الخبرة الفنية لهؤلاء العمال من دون أن تدفع مقابل لذلك الاستثمار الذي قدمته المؤسسة الأولى. (عبد الله الطاهر، ١٩٨٨: ٦٢).

والمنافع الاجتماعية هي مجموع المنافع المتحققة من إنتاج أو استهلاك سلعة ما، وهذه تتضمن المنافع الخاصة، أي المنافع التي تحققها الوحدات الاقتصادية من خلال قوى السوق بالإضافة الى المنافع المترتبة على الآثار الخارجية المفيدة التي تنعكس

من خلال قـوى السـوق. وعلى ذلك، ففـي حالة وجـود آثار خارجيـة نافعة تكـون المنافع الاجتماعية أكبر من المنافع الخاصة.

وفي حالـة وجود آثار خارجية نافعة لإنتاج سـلعة معينة فإن نظام السـوق سـوف ينتج كمية أقـل من الكميـة التـي يطلبها المجتمـع لهذه السـلعة، أي أن نظام السـوق يـؤدي الى إسـتعمال موارد اقتصادية أقل من تلك التي يجب إسـتعمالها لإنتاج هذه السلعة المرغوب بها مـن قبل المجتمـع، وعلى هذا فـإن المجتمـع لا يكون فـي أفضل وضع لـه، ولا يحقق أقصى رفاهية ممكنـة. ويمكن توضيح ذلك من الشـكل (٥) حيث يمثـل *D* منحنى الطلب في السـوق من دون أن تؤخذ الآثـار الخارجيـة النافعة بعين الاهتمـام، فإذا أضفنـا المنافع المترتبة من الآثار الخارجية النافعة على المنافع الخاصة للمشترين التي تنعكس في منحنى طلبهم على هذه السـلعة، نجد إن تفضيلات المجتمع نحو إنتاج هذه السلعة تكون أكبر من التفضيلات الخاصة لهذه السـلعة، وينعكس ذلك على منحنى طلب المجتمع على السـلعة *D1*. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٧٥).

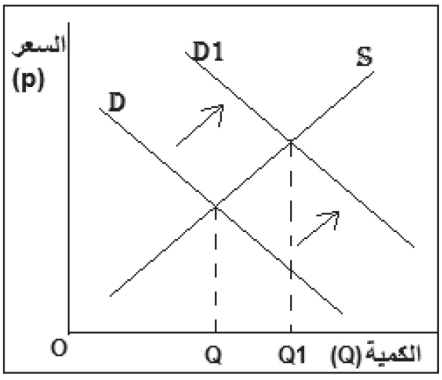

الشكل (٥) الآثار الخارجية النافعة

إذا أضفنا المنافع المترتبة من الآثار الخارجية النافعة على المنافع الخاصة للمشترين التي تنعكس في منحنى طلبهم على هذه السلعة، نجد إن تفضيلات المجتمع نحو إنتاج هذه السلعة تكون أكبر من التفضيلات الخاصة لهذه السلعة، وينعكس ذلك على منحنى طلب المجتمع على السلعة *D1*.

ومـن أجل تبيـان تفضيـلات المجتمع نحـو إنتاج هـذه السـلعة لا بد مـن إضافة تلك المنافع التي تسـتفيد منهـا الوحـدات الاقتصادية الأخـرى بالمجتمع خارج نطاق السـوق، وعليـه فـان منحنـى الطلـب الـذي يعكـس تفضيـلات مجمـوع الوحـدات الاقتصادية في

المجتمع *d1* يكون أعلى من منحنى طلب السوق *d*. وتكون كمية الإنتاج الواجب إنتاجها والتي تحقق رغبة المجتمع هي *oq1* وهي أكبر من الكمية المنتجة بناء على طلب السوق وهي *oq*. (عبد الله الطاهر، ١٩٨٨: ٦٣).

وفي حالة وجود آثار خارجية ضارة فإن نظام السوق سوف ينتج كميات من الإنتاج أكبر من الكميات التي يطلبها المجتمع لهذه السلعة، وذلك لأن نظام السوق يفشل في عكس تلك التكاليف المترتبة من الآثار الخارجية الضارة لذلك الإنتاج. لذلك فان نظام السوق سوف يؤدي الى إستعمال موارد اقتصادية أكبر من تلك التي يجب إستعمالها لإنتاج هذه السلع ذات الآثار الخارجية الضارة من وجهة نظر المجتمع. وهنا يكون ثمة سوء في إستعمال الموارد الاقتصادية، ولا يكون المجتمع في أفضل وضع له من استعمال موارده.

ويمكن توضيح ذلك بالشكل (٦) ويمثل s منحنى عرض السلعة في السوق، وهذا يمثل التكاليف الخاصة التي يتحملها المنتج الخاص عند إنتاج هذه السلعة، ولم تؤخذ بعين الاهتمام التكاليف المترتبة على وجود الآثار الخارجية الضارة لهذه السلعة، فإذا أضفنا هذه التكاليف الجانبية التي لم يتمكن المُنتِج من عكسها من خلال نظام السوق نجد إن التكاليف الاجتماعية التي يمكن تمثيلها في منحنى العرض *s1* أكبر من التكاليف الخاصة، فتكون كمية الإنتاج التي تتناسب مع وجهة نظر المجتمع هي *oq1* وهي أقل من كمية الإنتاج التي تتناسب مع وجهة نظر المنتج الخاص وهي *oq*.

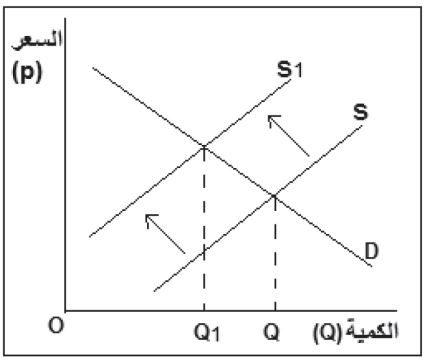

الشكل (٦) الآثار الخارجية الضارة

إذا أضفنا هذه التكاليف الجانبية التي لم يتمكن المنتج من عكسها من خلال نظام السوق نجد إن التكاليف الاجتماعية التي يمكن تمثيلها في منحنى العرض *s1* أكبر من التكاليف الخاصة، فتكون كمية الإنتاج التي تتناسب مع وجهة نظر المجتمع أقل من كمية الإنتاج التي تتناسب مع وجهة نظر المنتج الخاص وهي *OQ1*

ويتضح مما سبق أنه في حالة وجود الآثار الخارجية يكون هناك فرق بين المنافع والتكاليف الاجتماعية الخاصة. ومن بين الاسباب الرئيسة لوجود الآثار الخارجية أن حقوق الملكية لبعض الموارد لا تكون محددة بدقة بين أفراد المجتمع، بالاضافة الى ذلك فإن هذه الآثار غير قابلة للاستبعاد، إذ يُنتفع أو يُضر منها بطريقة لا إرادية، فهذه الوحدات لا تتمكن من إدخال هذه الآثار في نظام السوق، فإن كان عدد أفراد المجتمع المتأثرين بالآثار الخارجية كبيراً فإن التكاليف أو المنافع الاجتماعية تكون كبيرة، ويترتب على ذلك يكون فشل السوق في توزيع الموارد الاقتصادية كبيراً، وفي هذه الحالة لا بد من تدخل الحكومة من أجل رفع كفاءة إستخدام الموارد من وجهة نظر المجتمع، وذلك عن طريق الوصول الى الكمية المثلى للإنتاج من وجهة نظر المجتمع. وهناك شروط لتدخل الدولة في مثل هذه الحالات، إذ يمكن للدولة أن تتدخل كلما وجدت فروقاً كبيراً بين المنافع والتكاليف من وجهة نظر المجتمع ووجهة النظر الخاصة، ولكن على الدولة التأكد من أن هذه الفروقات ذات أهمية للمجتمع، كما يشترط وجود إمكانية للقياس الكمي لهذه الفروقات، إذ إن ذلك يكون مفيداً للحكومة قبل أن تتخذ قرارها في إجراء أي تعديلات، وذلك حتى لا يكون للإجراءات الحكومية أي آثار عكسية على النشاط الاقتصادي، ويمكن بيان أهم الاجراءات التي يمكن ان تتخذها الدولة في هذا الصدد: (عبد الله الطاهر، ١٩٨٨: ٦٦).

١) سيطرة الحكومة على الصناعة حين تكون الآثار الخارجية النافعة أمراً أساساً للمجتمع، حتى تضمن الإنتاج الأمثل لهذه الصناعة، مثل التعليم ودوائر الحريق والصحة العامة والطرق.

٢) تقديم إعانات اقتصادية الى الصناعات ذات الآثار الخارجية النافعة، إذ ستعوض الإعانات زيادة التكاليف المترتبة على زيادة الإنتاج اللازمة لمقابلة تفضيلات المجتمع، فبدون تلك الإعانات لا يوجد حافز لدى المنتجين لزيادة إنتاجهم.

٣) فرض ضريبة خاصة على الصناعات التي تسبب آثاراً خارجية ضارة، والأثر المترتب على فرض الضريبة هو إجبار المؤسسات على إدخال تكاليف هذه

الآثار الضارة ضمن تكاليف الإنتاج للصناعة، وبهذه الوسيلة فأن المنشأة سوف تتخذ قراراتها الإنتاجية على أساس التكاليف الاجتماعية.

٤) تحديد أو منع بعض النشاطات الإنتاجية التي تؤدي الى آثار خارجية ضاره، مثل منع إستعمال سيارات الديزل داخل المدن، وإقامة المصانع في الاماكن المزدحة بالسكان، إذ تسبب تلوثاً كبيراً في البيئة.

٥) يمكن للحكومة أن تقوم بإجراءات تخفيف لبعض الآثار الضارة الناتجة عن قرارات وحدات القرار الاقتصادي في المجتمع، وهذا التخفيف يأتي حين تكون الصناعة أساسية للمجتمع، فيمكن للحكومة أن تقدم عناية خاصة بأفراد المجتمع المتضررين، مثل تحصينهم ضد الأمراض المتوقعة من تلك الآثار، أو تنظيف الأوساخ المترتبة على الإنتاج، وهذه السياسة التي ترمي الى تخفيف الآثار لا تتمكن من تصحيح حجم الناتج للمصنع الى الحجم الأمثل من وجهة نظر المجتمع، لأن تمويل الإنفاق المقدم لتلك الإجراءات المخففة للآثار الضارة سوف يتحملها المجتمع بأسره، ولا تدخل تلك النفقات في تكاليف الإنتاج حتى تعكس التكاليف الاجتماعية، فيكون قرار الوحدة الإنتاجية قائماً على التكاليف الخاصة بالمصنع فقط، وهو ما لن يكن متوافقاً مع التكاليف الاجتماعية بالضرورة، مما يؤدي الى سوء استخدام الموارد.

● نقص المعلومات وجمود عناصر الإنتاج

من الفروض الواجب توفرها من أجل كفاءة عمل نظام السوق، المعرفة التامة للوحدات الاقتصادية بأحوال السوق، كما هو الحال من ضرورة توفر فرضية الحرية التامة لحركة عناصر الإنتاج بين الصناعات المختلفة. (عبد الله الطاهر، ١٩٨٨: ٧٠).

إن فقدان مثل هذه الشروط يؤدي الى فشل نظام السوق في تحقيق الإستعمال الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة، بالإضافة الى أن السعر المتحقق في السوق في ظل عدم توافر هذه الشروط لا يعكس تفضيلات المستهلكين. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٣٤).

إن المستهلكين قد يبنون قراراتهم الاستهلاكية على معلومات غير صحيحة أو خاطئة مما يجعل تلك القرارات غير مثالية وهذا يقلل من رفاهية المجتمع، بالاضافة الى إن جمود عناصر الإنتاج يؤدي الى سوء إستغلال تلك العناصر إذ يكون العائد أقل مما تستوجبه الظروف السوقية، أو يمتنع جزء من القوى العاملة عن الدخول في السوق نتيجة عدم المعرفة بأحواله، وهذا كله يستوجب تدخل الدولة من أجل إزالة مثل هذه العوائق ويعيد الى السوق الحرية التي يجب أن يتمتع بها حتى يعمل بكفاءة تامة.

ومن الناحية الواقعية، نجد في الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد على نظام السوق أن هناك عوائق أمام تحقق هذه الشروط، فظروف الإنتاج في معظم الدول الرأسمالية تخضع لعدد قليل من المؤسسات، حيث تحاول كل مؤسسة أن تحصل على أكبر جزء من طلب السوق على السلع، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن المؤسسات تستعمل شتى أساليب الدعاية والاعلان والمؤثرات النفسية، مما يحفز المستهلكين على قبول أي منتجات تعرض في السوق، وعليه نجد أن المستهلكين يبنون قراراتهم الاستهلاكية على معلومات غير تامة أو خاطئة، مما يجعل تلك القرارات ليست مثالية وهذا يقلل من رفاهية المجتمع، بالإضافة الى إن جمود عناصر الإنتاج يؤدي الى سوء استغلال تلك العناصر، إذ يكون العائد منها أقل مما تستوجبه ظروف السوق، أو يكون هناك إمتناع جزء من القوى العاملة عن الدخول في السوق نتيجة عدم المعرفة بأحواله، وهذا كله يؤدي الى سوء استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة، ويستوجب تدخل الحكومة من أجل إزالة مثل هذه العوائق، وتعيد الى السوق الحرية التي يجب أن يتمتع بها، حتى يعمل بكفاء تامة. وهناك عدة طرق يمكن للحكومة إستخدامها منها عمل النشرات الاحصائية الدورية التي تتعلق بالنشاطات الاقتصادية المختلفة وإنشاء الغرف التجارية التي تزود المنتجين بمعلومات كافية عن السوق وأنواع وكميات السلع الموجودة في الداخل والخارج، فضلاً عن إمكانية عمل دوائر لدراسة أحوال المستهلك وحمايته من الدعايات وتزويده بالمعلومات الكافية عن السلع الاستهلاكية وأسعارها وأنواعها وأماكن وجودها وكذلك يمكن للحكومة أن

تفتتح مراكز للعمل لتقديم المعلومات الكافية عن سوق العمل والفرص المتاحة والمزايا الأخرى، وكل ذلك من أجل تقليل الجمود في حركة عناصر الإنتاج وخاصة العمل مما يرفع كفاءة استعمال الموارد المتاحة. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٢٨).

● تناقص التكاليف والاحتكار (المنافسة غير الكاملة)

هناك سبب رئيس يحول دون تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بواسطة القطاع الخاص وهو ظاهرة التكاليف المتناقصة وأسواق المنافسة غير الكاملة (الاحتكار بكافة أنواعه.. الاحتكار البحت، واحتكار القلة، والمنافسة الاحتكارية). ويصور الشكل البياني (٧) حالة المنافسة الكاملة للمشروع الذي يحقق أقصى ربح عند إنتاج الكمية *oq* عند النقطة *a* حيث تتساوى التكلفة الحدية *mc* مع الايراد الحدي *mr*، وفي الوقت نفسه يحقق المشروع الإنتاج الإجتماعي الأمثل، إذ تعادل التكلفة الحدية الإيراد المتوسط (*mc=ar*) عند النقطة *a*، وعليه فأن الإنتاج يتحرك الى النقطة التي تتعادل عندها التكلفة الإضافية للوحدة الحدية مع السعر الذي يرغب الأفراد دفعه للحصول عليها، وفي هذه الحالة تحدد سيادة المستهلك التخصيص الأمثل للموارد. أضف الى ذلك إنه كلما قام المشروع بتحديد إنتاجه عندما يتساوى السعر *p* (الايراد المتوسط *ar*) مع التكلفة الحدية *mc*، فإنه من المؤكد أن التكاليف الكلية للمشروع في الأجل الطويل لن تزيد عن الإيراد الكلي ما دام المشروع يحقق الإنتاج الاجتماعي الأمثل. (محمد محمود النصر، ١٩٨٩: ٢٧٢)

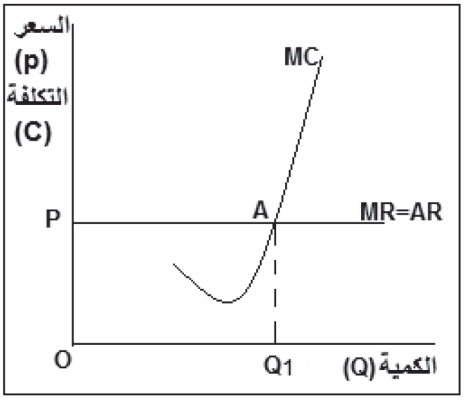

الشكل (٧) السعر والإنتاج في ظل المنافسة الكاملة

في هذه الحالة تحدد سيادة المستهلك التخصيص الأمثل للموارد. أضف الى ذلك إنه كلما قام المشروع بتحديد إنتاجه عندما يتساوى السعر *P* (الايراد المتوسط *AR*) مع التكلفة الحدية *MC* ، فانه من المؤكد ان التكاليف الكلية للمشروع في الأجل الطويل لن تزيد عن الايراد الكلي طالما ان المشروع يحقق الإنتاج الاجتماعي الأمثل.

لكن قد يوجد في الواقع العملي منشـأة واحدة أو عدد قليل من المنشآت تقوم بعملية الإنتاج، وهو ما يـؤدي الى وجود حالة احتـكار في الإنتاج، ويمكن أن نميـز هنا بين نوعين من الاحتكار.

النوع الأول هو الاحتكار الذي يسـببه إتحـاد الوحدات الاقتصاديـة المنتجة من أجل التحكم في حجم الإنتاج أو في السعر، وهذا يمنع من كفاءة عمل السوق في توزيع الموارد الاقتصاديـة بيـن الاسـتعمالات المختلفـة، فنجـد أن المُنتِج المحتكـر يتوقـف إنتاجه عند مسـتوى أقل مما يحتاج إليه المجتمع، ويأخذ سـعراً أعلى مما يفرضه السوق في ظل توافر شروط المنافسـة التامة، كما يتضح من الشـكل (٨) حيث يكون الإنتاج التوازني للمحتكر عند *q1* والسـعر الذي يحصل عليه هو *p1*، بينما الإنتاج التوازني للسـوق في ظل المنافسة يكون عند تسـاوي العرض والطلب (*mc=ar*) وهو عند إنتاج *q2* وهو أكبر من *q1*، والسعر الذي يحصل عليـه هو *p2* وهو أقل من *p1* وهـذا يضع عبئاً على أفـراد المجتمع لا يجعلهم في الوضع الأمثل، بالاضافة الى ما يؤدي اليه هذا الاحتكار من سـوء توزيع الدخل لصالح المحتكريـن الذين يحققون أرباحاً إحتكارية على حسـاب المسـتهلك، ومـن هنا يتضح أن وجود حالة الاحتكار هذه تسـتوجب تدخل الحكومة في النشـاط الاقتصادي من أجل رفع كفاءة إستخدام الموارد المتاحة لدى المجتمع بما يتناسب ومصلحته، بالإضافة الى حماية المستهلك من استغلال المحتكر في رفع السعر. (عبد الله الطاهر، ١٩٨٨: ٦٧).

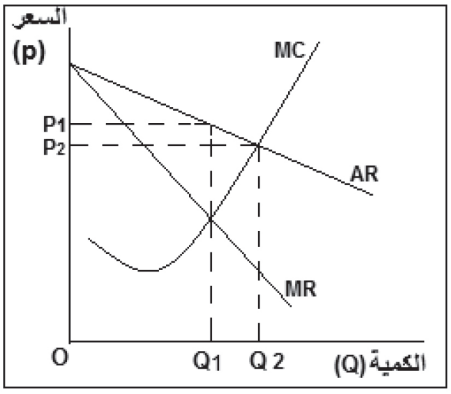

الشكل (٨) توازن المحتكر وتدخل الدولة

يكون الإنتاج التوازني للمحتكر عند *Q1* والسعر الذي يحصل عليه هو *p1* ، بينما الإنتاج التوازني للسوق في ظل المنافسة يكون عند تساوي العرض والطلب (*MC=AR*) وهو عند إنتاج *Q2* وهو أكبر من *Q1*، والسعر الذي يحصل عليه هو *p2* وهو أقل من *p1* وهذا يضع عبئاً على أفراد المجتمع لا يجعلهم في الوضع الأمثل.

أما النوع الثاني من الإحتكار، فيكون في حالة التكاليف المتناقصة في الصناعة، أي أن منحنى التكاليف الحدية يكون متناقصاً مع حجم الإنتاج، ومن طبيعة المنشأة التي يتميز إنتاجها بتكاليف متناقصة أن تتوسع في حجم الإنتاج، حتى تسيطر على السوق كله، لذا فإنه من كفاءة إستخدام الموارد الاقتصادية أن تقوم مؤسسة واحدة بإنتاج هذه السلعة، وبعبارة أخرى فإن وجود عدد كبير من المنشآت في هذه الصناعة يؤدي الى عدم كفاءة إستخدام الموارد، حيث تكون تكلفة إنتاج كل منشأة أكبر مما لو كان الإنتاج تم من منشأة واحدة، وهذا ما يسمى بحالة الإحتكار الطبيعي *Natural monopoly* ويرجع السبب في وجود مثل هذه الحالة الى ظاهرة تزايد الغلة بالنسبة لحجم العملية الإنتاجية التي تنتج من وجود الوفرة الاقتصادية في الصناعة، بالإضافة الى إن الإنتاج يتطلب مبالغ رأسمالية كبيرة كحد أدنى للبدء في العملية الإنتاجية، كما ان حجم النفقات الثابتة يكون كبيراً بالنسبة للنفقات المتغيرة، وغالباً ما تتميز مثل هذه الصناعات بعدم إمكانية تقسيمها، ناهيك عن إن حجم السوق (الطلب) على منتجات هذه الصناعة لا يكون بالحجم الذي يؤدي الى تشغيلها عند الحجم الأمثل (عند أدنى تكلفة متوسطة) ويترتب على ذلك كله وجود فوائض في الطاقة الإنتاجية في هذه الصناعة لمدة طويلة. وهناك أمثلة كثيرة على مثل تلك الصناعات، مثل السدود والسكك الحديد ومحطات الكهرباء والشبكات العامة للتلفون وللمياه وللغاز وللصرف الصحي. ويمكن توضيح حالة التكاليف المتناقصة في الصناعة بالشكل (٩) حيث تظهر التكاليف المتوسطة *AC* والتكاليف الحدية *MC* متناقصة بإستمرار على مدى حجم الإنتاج. والقاعدة التي يترتب عليها الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية من وجهة نظر المجتمع هي عندما يتساوى السعر مع التكلفة الحدية، أو عن تساوي الطلب (الإيراد المتوسط) مع العرض، وهذا هو شرط التوازن في سوق المنافسة الكاملة.

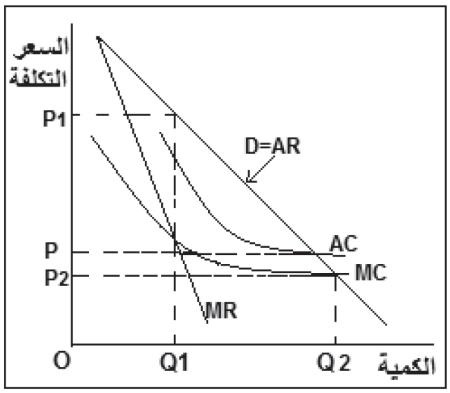

الشكل (٩) الإحتكار والتوازن في ظل التكاليف المتناقصة

إن منحنى التكاليف الحدية يكون متناقصاً مع حجم الإنتاج، ومن طبيعة هذه المنشأة أن تتوسع في حجم الإنتاج، لذا فإنه من الكفاءة أن تقوم مؤسسة واحدة بإنتاج هذه السلعة، إذ إن وجود عدد كبير من المنشآت يؤدي الى عدم كفاءة إستخدام الموارد، حيث تكون تكلفة إنتاج كل منشأة أكبر مما لو كان الإنتاج من منشأة واحدة، وهذا ما يسمى بالإحتكار الطبيعي.

إن مستوى السعر في الصناعة ذات التكاليف المتناقصة الذي يحقق كفاءة إستخدام الموارد يساوي *OP2* وهذا السعر لا يغطي تكاليف الإنتاج *OP* عند حجم الإنتاج التوازني الذي يقره سوق المنافسة، وهو يساوي *OQ2*، وحتى يحقق المحتكر أقصى ربح ممكن عليه أن يتقاضى سعراً يساوي *OP1* حيث يتساوى الإيراد الحدي *MR* مع التكلفة الحدية *MC* وتكون كمية الإنتاج التي تحقق للمحتكر التوازن هي *OQ1*. ونلاحظ أن السعر الذي يحقق أقصى ربح أعلى من السعر الذي يحقق الكفاءة في إستخدام الموارد بمقدار يساوي *P1P2*، وأن حجم الإنتاج الذي يمثل الاستخدام الكفء للموارد من وجهة نظر المجتمع *OQ2* أكبر من حجم الإنتاج التوازني للمحتكر، لذلك فإن المجتمع سوف يكون في وضع أفضل حين لا يكون محتكر في مجال الإنتاج، وعلى الحكومة أن تتدخل في السوق من أجل رفع كفاءة إستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع. (عبد الله الطاهر، ١٩٨٨: ٦٩).

ويأخذ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لحل مشكلة الاحتكار أشكالاً متنوعة منها: الإجراءات التنظيمية في وضع التشريعات والقوانين التي تمنع من حدوث الإحتكار غير الطبيعي في السوق، وفي حالة الإحتكار الطبيعي يمكن للحكومة أن تجبر الصناعة أن تضع السعر الذي يتساوى مع التكلفة الحدية، ومن ثم تقدم الإعانات الكافية لتغطية خسائر الصناعة، كما إنه يمكن للحكومة أن تتولى إنتاج هذه السلع إن كانت مهمة للمجتمع، ويمكن للحكومة ايضاً الإشراف على سياسة المشروعات الإحتكارية للتأكد من أن عمل هذه المشروعات يتفق ومصلحة المجتمع.

● التكاليف الحدية الصفرية

وهي الحالة التي تحدث عندما تساوي التكلفة الحدية فيها صفراً لإنتاج بعض السلع في الفترة القصيرة، ففي الشكل (١٠) ينطبق منحنى التكلفة الحدية *mc* على المحور الأفقي، ويتحدد الإنتاج الإجتماعي الأمثل *oa* بتقاطع التكلفة الحدية *mc* مع الإيراد المتوسط *ar* عند الخط *oa* وعليه يمكن القول ان الكفاءة في تخصيص الموارد تستلزم أن يكون سعر السلعة مساوياً للصفر، لان التكلفة الحدية تساوي الصفر، وبتعبير آخر فإن الحالة القصوى لظاهرة تناقص التكلفة تتطلب أن تقدم السلعة بدون مقابل، إذ يمكن إستعمال السلعة بواسطة أفراد إضافيين من دون زيادة في التكاليف، لاحظ الشكل (١٠). (محمد عمر أبو دوح، ٢٠٠٦: ٢٩).

ويشير الاقتصادي (باتور) الى أن الحالة القصوى لتناقص التكاليف تتضمن سلعاً عامة، بمعنى أن استهلاك هذه السلعة بواسطة المستهلك *x* لا ينتقص مما هو متروك منها لاستهلاك المستهلك *y*، فزيادة مستمع آخر للراديو أو إضافة مشاهد آخر للإرسال التلفزيوني أو إضافة مواطن للدفاع لن يؤدي لخفض العرض ولن يؤدي الى خفض استهلاك شخص آخر، وهذا يعني إنه إذا كانت التكلفة الحدية لوحدة اضافية من الاستهلاك تعادل الصفر، فإن السعر ينبغي أن يكون صفراً إذا كان الهدف هو تخصيص الموارد وفق قاعدة التخصيص الإجتماعي الأمثل، ومن المعروف أن أرباح القطاع الخاص ستكون مستحيلة عندما يكون السعر معادلاً للصفر.

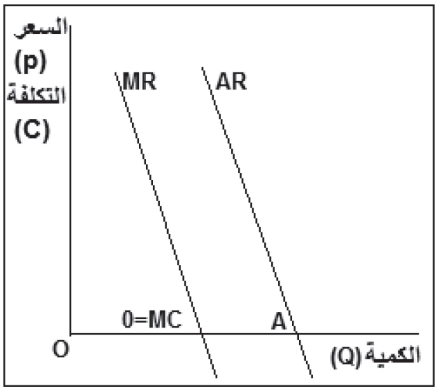

الشكل (١٠) التكلفة الحدية الصفرية في الأجل القصير

ان الكفاءة في تخصيص الموارد تستلزم أن يكون سعر السلعة مساوياً للصفر، لان التكلفة الحدية تساوي الصفر، وبتعبير آخر فإن الحالة القصوى لظاهرة تناقص التكلفة تتطلب أن تقدم السلعة بدون مقابل، حيث يمكن إستخدام السلعة بواسطة أفراد إضافيين بدون زيادة في التكاليف.

وهنا يجب أن نميِّز بين الكمية بمعنى وحدات إضافية من الاستهلاك وبين الكمية في صورة تحقيق مستوى أعلى من الإنتاج، ففي الشكل السابق (١٠) تكون التكلفة الحدية مساوية للصفر عند تحديد مستوى ثابت من الإرسال التلفزيوني لإستخدامه بواسطة مشاهدين إضافيين داخل الرقعة الجغرافية المقررة، ولكن التكلفة الحدية ستكون أكبر من الصفر عند تحقيق مستوى إنتاج أعلى من الإرسال التلفزيوني الذي يؤدي الى زيادة الرقعة الجغرافية مع إحتمال دخول مشاهدين جدد، وفي الواقع يمكن النظر الى الأخير على إنه التوسع في الطاقة في فترة زمنية طويلة، بينما ينظر الى الأول على أنه ظاهرة قصيرة الاجل في حالة ثبات الطاقة الإنتاجية، وهكذا تكون التكلفة الكلية للسلعة العامة ثابتة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن هذه التكلفة تتغير مع تغير حجم الإنتاج. (محمود عبد الرزاق، ٢٠١١: ١٥).

****

الفصل الثاني

أهداف الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتنسيق الأهداف

المبحث الأول

الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد

تشير الكفاءة الاقتصادية الى العلاقة بين المخرجات والمدخلات، وتعني استخدام الموارد الاقتصادية بالكيفية التي تعظم المردود الاقتصادي من ذلك الاستخدام للوصول الى أعظم مستوى ممكن من الناتج الإجمالي وتحقيق معدل مقبول للنمو والعمل على تحقيق وإنتاج تشكيلة مثلى من السلع والخدمات التي تتيح أقصى درجات الإشباع للحاجات الفردية والمجتمعية.

ويمكن أن تعد الكفاءة الاقتصادية النسبة والتناسب بين قيمة الهدف البشري المحقق للمنافع وقيمة الموارد الشحيحة التي أستُخدمت لتحقيق هذا الهدف، فعندما يوصف فعل اقتصادي بأنه غير كفوء فإن هذا يعني أننا نستطيع أن نحقق الأهداف نفسها المتحققة لكن بموارد أقل أو أن الموارد المستخدمة كان يمكن أن تحقق نتائج أفضل. (طارق العكيلي، ٢٠٠١: ١٧٠).

وينصرف مفهوم الكفاءة الاقتصادية الى توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات البديلة بشكل يتعذر عن طريقه الحصول على زيادة أو إشباع لرغبات المستهلكين نتيجة تبديل (توزيع) الموارد

● الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية

يعني الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية الاستغلال الكامل لها بعد توظيفها، فالتشغيل الكامل هو الحالة التي تنتفي فيها البطالة الإجبارية التي تعرف بأنها ذلك الجزء من القوى العاملة التي ترغب في الحصول على عمل بمعدلات الأجور السائدة ولكن لا تستطيع الحصول عليه.

بمعنى آخر فإن التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية يعني الوضع الذي تكون فيه الموارد المتاحة في المجتمع موظفة بالكامل في إنتاج السلع والخدمات، أما إذا كان أحد هذه الموارد غير مستغل أو غير موظف بكفاءة فإن ذلك سيسبب البطالة.

وعلى الرغم من أن التوظيف الكامل يفترض عدم وجود بطالة إجبارية إلا انه قد يحدث نوع من البطالة تسمى البطالة الإحتكاكية. وتفترض النظرية التقليدية أن الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل دائماً، وعند حدوث أية إختلالات في مستوى التوظيف الكامل ستعمل المنافسة التامة على إعادة التوازن لأنهم يفترضون أن العرض يخلق الطلب (قانون ساي) وتصبح مرونة الأجر الحقيقي التامة كفيلة بالتأثير في الطلب على العمل لتحقيق التوازن بين كل من عرض العمل والطلب عليه. أما كينز فقد اعترض على ذلك يرى أن لكل من الطلب على العمل وعرض العمل عوامل مختلفة، فقد أكدَّ على أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة وأن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات تقل عن مستويات التشغيل الكامل، وعليه فأن الكفاءة الاقتصادية تتحقق عندما يكون هناك استخدام كامل لموارد المجتمع المادية والبشرية الامر الذي يعمل على زيادة الرفاهية بدرجة كبيرة.

● تخصيص الموارد

إن القدرة الإنتاجية لأي إقتصاد في أي وقت تتحدد بمقدار العمل ورأس المال المتاحين والعرض المحدد من الموارد الطبيعية. والسؤال الذي يمكن أن يثار في هذا الصدد هو: كيف تُستَعمَل هذه القدرة الإنتاجية؟ وكيف تتوزع بين إنتاج مختلف أنواع السلع؟ (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٥٥).

ويمكن توضيح مسألة تخصيص الموارد وتوزيعها بين النشاطات الاقتصادية المختلفة وفي إنتاج أنواع السلع عن طريق ما يسمى بـ (منحنى إمكانات الإنتاج *The Production Possibilities Curve*) المتمثل بـ (*BB1*) في الشكل (١١) أدناه:

الشكل (١١) منحنى إمكانات الإنتاج

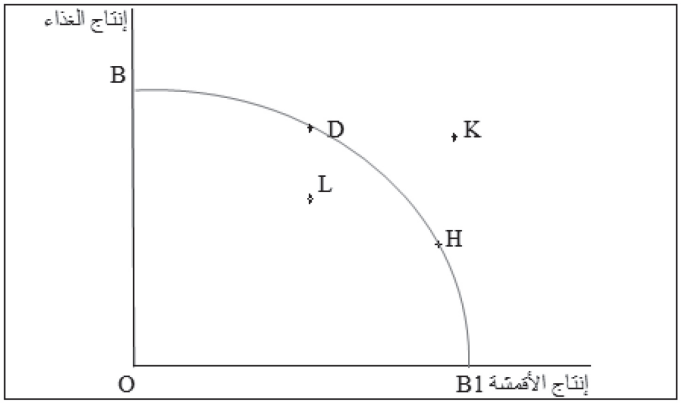

ففي ظل موارد إنتاجيـة وتقنية معطاة، يمكن إما إنتاج (*OB1*) من الأقمشـة أو (*OB*) من الغذاء، أو شـيء من هذا وذاك. ويفصـل المنحنى (*BB1*) بين المجموعـات الممكنة للإنتاج، وهي الواقعة تحت المنحنى، مثـل النقطة (*L*)، وبين المجموعات غيـر الممكنة، وهي الواقعة خارج نطاق المنحنى (*BB1*)، مثل النقطة (*K*) التي لا يمكـن تحقيقها ضمن الموارد المتاحة. ويشـير المنحنـى المذكـور الـى أن المـوارد الإنتاجيـة المتاحـة يمكن أن تسـتعمل فـي إنتاج مجموعـات مختلفة من السـلعتين، الغذاء والأقمشـة، تصل فـي أقصاها الى حـدود المنحنى ذاته، ولن يستطيع اقتصاد ما ان ينتج من السلع والخدمات ما يفوق إمكاناته الإنتاجية المتمثلة بالمنحنـى المذكور، كما إنـه لن يرغب فـي العمل داخل نطـاق المنحنى، كما فـي النقطة (*L*) مثلاً، التي رغم إنها ممكنه، إلا إنها ليست مرغوبه لأن جزءاً من موارد المجتمع سيبقى عاطلاً وغير مسـتغل، أما إذا عمل المجتمع على منحنى إمكانات إنتاجه، كما في النقطتين (*D*) و(*H*) فأن ذلك سيمثل المعنى الأسـاس للاسـتخدام الكامل. غير أن هناك نقاطاً عديدة على منحنى حدود الإنتاج هـذا تمثِّل مجموعات عدة من السـلع يمكن إنتاجها بالمقدار نفسـه من الموارد الإنتاجية المتاحة، وهذا هو السبب في وجود مسألة (الاختيار) دائماً.

ويُلاحـظ أن منحنـى إمكانات الإنتـاج مقعَّر بالنسـبة لنقطـة الأصـل(*O*) ويعني ذلك أن الاتجـاه بالحركة مـن النقطة (*B1*) صـوب النقطة (*B*) سـيضطر المجتمع الـى التضحية

بمقادير أكبر من إنتاج القماش مقابل كل وحدة إضافية من الغذاء المنتج، وسيحدث ذلك إذا كانت الموارد الإنتاجية الاقتصادية غير ملائمة بشكل متساو لإنتاج كلتا السلعتين، وهو أمر يبدو ممكناً، فبعض الموارد أكثر إنتاجية نسبياً في إنتاج القماش، وبعضها الآخر في إنتاج الغذاء، فكلما قلل المجتمع من إنتاج القماش الى أقل من (*OB1*)، فإن أول الموارد التي سيوجهها نحو إنتاج الطعام ستكون تلك التي هي أقل إنتاجية من غيرها في إنتاج الملابس، التي سيؤدي سحبها الى إنخفاض قليل في الإنتاج، ولكن كلما زاد مقدار الموارد الموجهة نحو إنتاج الطعام، فسيضطر المجتمع الى سحب موارد ملائمة تماماً لإنتاج القماش، مما سيؤدي الى زيادة التضحية في إنتاج الأخير بشكل مستمر وثابت.

ويجب في الأخير ملاحظة أن منحنى إمكانات الإنتاج وحده لا يمكن أن يوضح أي المجاميع سيتم إنتاجها عملياً من كلتا السلعتين، إذ يعتمد ذلك على تفضيلات المستهلكين، في ظل نظام السوق الحر، أو تفضيلات المخططين المركزيين في ظل النظام الاشتراكي الصرف.

● تقنيات الإنتاج

يمكن إنتاج كل سلعة بطرق إنتاج عديدة تختلف بحسب ما تستعمله نسبياً من العمل ورأس المال. ويدعى مجموع طرق الإنتاج المتاحة بالنسبة لجميع السلع بـــ (تقنيات الإنتاج)، ويمكن أن تعد هذه التقنيات ثابتة في الأجل القصير، ولكنها متغيرة في الأجل الطويل بسبب الجهود التي يبذلها العلماء والمهندسون والمخترعون، كما يعد التحسن التقني واحداً من الأسباب التي تؤدي الى تحرك (منحنى إمكانات الإنتاج) نحو اليمين وذلك بمرور الوقت، أما تقنية الإنتاج التي سيتم إختيارها في أي وقت فإنها ستتحدد بما هو متاح نسبياً من كل من العمل ورأس المال، ففي حين يكون عنصر العمل وافراً، وعنصر رأس المال نادراً نسبياً في البلدان النامية، مما يخلق ميلاً لإستعمال الوسائل اليدوية، فإن البلدان المتقدمة اقتصادياً تتميز بوفرة رأس المال، مما يؤدي الى إختيار تقنيات إنتاج تستعمل ذلك العنصر بكثافة نسبية أكبر. (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٥٧).

● الافتراضات السلوكية وميزان الأفضليات

هناك إفتراضات سلوكية معينة يقوم عليها علم الاقتصاد تتمثَّل بالآتي:

الإفتراض الأول: هـو أن كل فرد يرغب في العديد من السـلع، و(السـلعة) هي شـيء أو هـدف مرغوب، فإذا رغب شـخص ما فـي امتلاك شـيء ما أو مقـداراً أكبر من شـيء ما فإن ذلك الشيء هو(سـلعة). ومعنى ذلك أن السلعة تعطي ذلك الشـخص منفعة أو تولد له إشباعاً، ولكن ذلك لا يفترض أن الناس يستهدفون تراكم الثروة فقط، وإنما يفترض كذلك أن للفـرد أهدافاً اخـرى، كالتربيـة والمعرفة والاحتـرام.. فلا تتجاهـل النظريـة الاقتصادية ذلك، بل لا تُنكر أن الإنسان مدفوع بأهداف وسـلع حضارية وفكرية عامة، فمسائل العدالة والحرية الانسـانية هي أمور لا يمكن التغاضي عنها، فإذا أمكن تحقيق الاسـتخدام الكامل أو الكفاءة أو النمو فقط عن طريق إلغاء الحرية الإنسانية أو خلق ما يعدُّه معظم الناس ظلماً في المجتمـع، فقد لا يرغـب المجتمع في الإهتمـام بمسـائل الكفاءة والنمو والاسـتخدام الكامل، ولا يمكن للاقتصادي أن ينسـى أن توفير السـلع الاقتصادية إنمـا هو جزء من حياة الإنسـان فقط، فعليه أن يأخذ بعين الاهتمام الكيفية التي يؤثر بها هذه النشاط على النواحي غير الاقتصادية من الحياة. (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٥٨).

الإفتراض الثاني: هو أن بعض السـلع نادرة بالنسـبة لأي شـخص، وليس من الممكن إنتاج ما يكفي لإشـباع جميع الحاجات بالنسـبة لجميـع الناس كل الوقـت، ويقتضي ذلك الاختيار بين الفرص البديلة والمتاحة.

الإفتراض الثالث: وهو يتعلق بمبدأ الاسـتبدال أو الاحـلال *Substitution*، إذ يرغب الفرد في التضحية ببعض من أي سـلعة للحصول على مقدار أكبر من غيرها. ويمكن قياس درجه الاسـتبدال عن طريق ما يدعى بنسـبة الإحلال التي هي النسـبة بين معدلـي التغير في كميتين من سـلعتين مختلفتين، وليس بيـن مقادير كلية منهمـا. اما المعدل الـذي يكون فيه الشـخص غير مكترث *Indifferent* لتغيير أو للتضحية بجزء من سلعة مقابل جزء من سلعة

أخرى فيدعى (معدل إستبدال السواء *Indifferent Rate of Substitution*) ولان هذا المعدل هو نسبة بين تغيرات صغيرة، فإن معدل السواء هذا يدعى (معدل الاحلال الحدي *Marginal Rate of Substitution*) بين السلعتين، وتشير هذه النسبة الى تقدير ذاتي أو شخصي للسلعة. وتُقاس قيمة أية سلعة – بالمعنى الاقتصادي– في إطار مقدار من سلعة إقتصادية أخرى، فلا تُقاس القيمة في إطار إشباع ذاتي أو نفسي أو أخلاقي، فقيمة سلعة ما بالنسبة للشخص هي معدل الإحلال بين تلك السلعة وسلعة أخرى، وهو معدل يكون فيه الشخص سواء *Indifferent* فيما إذا تم التبادل بين هذا المقدار الاضافي من هذه السلعة أو تلك، ولان البيع والشراء يتمان نقداً، فإن قيمة المبادلة الشخصية يُعبَّر عنها كمعدل استبدال في إطار نقدي. (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٥٩)

الإفتراض الرابع: إن التقييم الإستبدالي الشخصي للفرد بالنسبة لأي سلعة يعتمد على مقدار ما لديه منها، فكلما زاد ما لديه منها، قل تقييمه الشخصي لتلك السلعة.

الإفتراض الخامس: لا يملك جميع الأفراد أنماطاً متطابقة من التفضيل، أي إنهم يختلفون في أنماط تفضيلاتهم ورغباتهم وحاجاتهم.

الإفتراض السادس: ويتعلق بميزان الأفضليات، ويفترض ذلك أولاً رشادة مواجهة وضع معين وإختيار البدائل التي تؤدي الى أكبر إشباع ممكن، ويعني ذلك ثانياً وجود درجات من الأفضلية لدى الفرد في إشباع حاجاته فهو يعمل أولاً على إشباع حاجاته الماسة ثم حاجاته الأقل أهمية من بعد ذلك، ومع إن القليل من الأفراد من له مثل هذا الميزان الدقيق من الأفضليات، إلا أن الاقتصاد يفترض سلوكاً رشيداً، لذا فإن لكل فرد ميزاناً من الأفضليات تنتظم فيه حاجاته بحسب أهميتها.

الإفتراض السابع: تعظيم الرفاه الاقتصادي لكل من وحدات النظام الاقتصادي، ويتألف ذلك من:

١) تعظيم إشباع المستهلكين: ويتضمَّن سعي كل وحدة استهلاكية الى تعظيم

إشباعها من استعمال الأموال المتاحة لأغراض الاستهلاك والادخار، ومن المتفق عليه أن نقص المعلومات حول الإشباع الذي يمكن الحصول عليه من السلع المختلفة قد يجعل تحقيق الوضع الأمثل غير ممكن.

٢) تعظيم دخل العوامل: فبالنسبة لمالكي العوامل الإنتاجية ومن لديهم رؤوس أموال نقدية يفترض، في ظل النظرية العامة للتعظيم، أن وحدات العوامل تكون متاحة بكميات وأشكال تعظم العوائد الصافية للوحدات المملوكة، ولا يعني هذا المردود بالضرورة تعظيم الدخل النقدي.

٣) تعظيم أرباح المشاريع: أي عوائدها من نشاطاتها الإنتاجية.

التخصيصات الكفء للموارد الاقتصادية

يقصد بالتخصص الكفء للموارد الاقتصادية توزيع الموارد الاقتصادية بين أغراض الاستهلاك والاستثمار وهو ما يسمى (التخصيص عبر الزمن)، وكذلك توزيع الموارد بين الأنشطة والقطاعات المختلفة اي (التخصيص القطاعي)، هذا بالإضافة إلى توزيع الموارد بين المناطق المختلفة وهو ما يطلق عليه (التخصيص الجغرافي)، فضلاً عن تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص (التخصيص الحكومي). ويمكن القول إن موارد المجتمع قد خصصت بكفاءة إذا كان هناك عدم إمكانية لتحقيق أية زيادة في مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية باستخدام التخصيصات للموارد الاقتصادية نفسها.

● تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص

تستعمل الموارد الاقتصادية المتاحة لدى المجتمع من أجل إشباع الحاجات العامة والخاصة على حد سواء، ومن المعلوم أن الموارد الاقتصادية المتاحة لأي مجتمع لا تكفي لإشباع الحاجات العامة والخاصة كافة في المجتمع.

وهنا يرد السؤال الآتي: ما مقدار الموارد الاقتصادية التي يجب أن نوجِّهها لكل استعمال؟ وبعبارة أخرى، ما حجم الموارد اللازمة من أجل إشباع الحاجات العامة، وما مقدار الموارد المتبقية للاستعمال في القطاع الخاص؟ وهذا هدف لا بدَّ أن تسعى الحكومات لبلوغه، وهو كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع بين الاستخدامات الرئيسة حول السلع العامة والسلع الخاصة، بحيث يتحقق أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة من وجهة نظر المجتمع.

وقد اظهر الفكر الاقتصادي نظريات متعددة من أجل الوصول الى الحجم الأمثل للسلع العامة، ومن ثم معرفة حجم الموارد الاقتصادية اللازمة لمثل هذا المقدار من السلع، مثل نظرية المنفعة ونموذج (بيجو) ونموذج (ليندال-جونسون) ونموذج (سامولسون)، ومعظم هذه النظريات تعاني قصوراً في الجوانب التطبيقية، إذ استند بعضها الى إفتراضات غير واقعية مثل إمكانية قياس المنفعة من استهلاك السلع العامة، أو وجود دالة منفعة للمجتمع بكامله. (محمد عمر أبو دوح، ٢٠٠٦: ٤٤).

وفي الواقع العملي نجد إن تحديد حجم الموارد الاقتصادية الموجه للاستخدام العام قرار سياسي تتخذه الحكومة بوصفها تمثِّل المجتمع، وعليه فإن تحديد مقدار الموارد الموجه للإستعمال العام يختلف من مجتمع لآخر حسب شكل النظام السياسي القائم، ففي دولة ديموقراطية يكون للفرد حق التصويت على ما ستتخذه الحكومة من قرارات تتضمن حجم السلع والخدمات العامة ونوعها، فإن الفرد يعلم إنه سيخضع لقرار الأغلبية الذي سيقرر حجم الموارد الاقتصادية الموجهة للاستخدام العام، ويكون من مصلحة

الفرد الناخب أن يدلي بصوته بما يتناسب مع تفضيلاته الخاصة نحو السلع العامة، وعلى هذا فإن نظام التصويت سوف يحل محل السعر.

ويتضمن هدف توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات استعمال الدولة تلك الموارد بأكفأ صورة ممكنة من وجهة نظر المجتمع، أي إن توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة سيكون طبقاً لأولويات المجتمع بهدف تحقيق أقصى نفع عام، أو أقل ضرر ممكن، وهذا يتطلب من الحكومة تحديد الأهداف العامة التي تسعى لبلوغها، ومن ثم دراسة الوسائل المختلفة التي تؤدي الى تحقيق هذه الأهداف.

كذلك نجد أحياناً أن استعمال الافراد للموارد قد يتعارض مع مصلحة الأجيال القادمة، إذ إن نشاط المنتجين مثلاً يقوم على أساس من دافع الربح، مما يجعل قرارات الأفراد تميل الى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لهم بأقصى ما يمكن، لذا فإن الدولة قد تتدخل بأن تؤجل استخدام بعض الموارد الى فترات قادمة من أجل حماية الأجيال المقبلة. وهناك الكثير من الأمثلة التي تحد فيها الدولة من استخدام بعض الموارد المهمة مثل مصادر المياه واحتياطي الثروة السمكية والغابات واحتياطي البترول..

● المنهج الحدي (نموذج بيجو)

يُستخدم هذا المنهج لتحديد الحجم الأمثل من الموارد التي يستعملها كل من القطاع العام والخاص، ويقوم هذا المنهج على عدة إفتراضات أولها ان زيادة الإنفاق العام يتم على حساب انخفاض الإنفاق الخاص، ومن ثم فإن تكلفة الفرصة البديلة للإنفاق العام هي بمثابة ما يتم التخلي عنه من منافع في القطاع الخاص بسبب تحويل الموارد من الاستعمال الخاص الى الاستعمال العام. وبحسب هذا المنهج وبإفتراض قابلية تجزئة الموارد بين الدولة والقطاع الخاص، وإمكانية تقييم المنافع الحدية للانفاق العام والتكاليف الحدية للضرائب، فإن نقطة تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص تحدث عندما تتساوى المنافع الحدية للإنفاق العام مع المنافع الحدية للإنفاق الخاص المضحى به والممكن تحقيقها لو بقيت الموارد ضمن دخول أفراد المجتمع، ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل (١٢). (محمد عمر أبو دوح، ٢٠٠٦: ٥٢)

ويتضح من الشكل تخصيص الموارد المتاحة للمجتمع بين الإنفاق العام بالقدر*AC* والإنفاق الخاص بالقدر *DF*واللذان يمثلان بمجموعهما *AC+DF* حجم الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك حتى تتساوى المنافع الحدية للإنفاق العام *AB* مع المنافع الحدية للإنفاق الخاص *DE*.

ويعتمد هذا المنهج على إمكانية قياس المنافع والتكاليف لكل من الإنفاق العام والضرائب وهذا ما يصعب تحقيقه في العديد من الحالات بالإضافة الى إن زيادة الإنفاق العام لا يكون بالضرورة على حساب إنخفاض الإنفاق الخاص. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٩).

الشكل (١٢) تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص

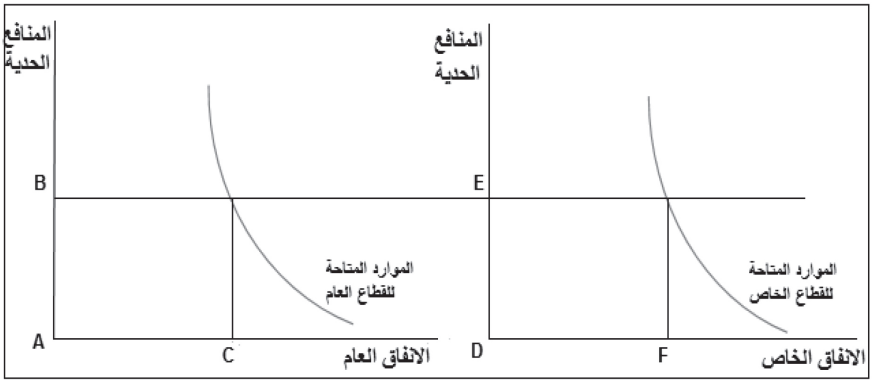

● منهج تحليل السواء (نموذج سامولسون)

على وفق هذا المنهج يتم تحديد نقطة تخصيص الموارد بين القطاعين: العام، والخاص عن طريق إشتقاق منحنى إمكانات الإنتاج والذي يعبر عن نقاط المزج المختلفة بين الاستخدام العام والخاص للموارد في جانب الإنتاج مع الأخذ بعين الاهتمام الظروف التكنولوجية والموارد المتاحة وإتجاه دوال التكاليف، ثم يتم بعد ذلك تحديد شكل خريطة السواء التي تعكس تفضيلات المجتمع تجاه السلع العامة والخاصة، أما الخطوة الاخيرة فيتم فيها الجمع بين منحنى الإنتاج وخريطة السواء للوصول الى نقطة التخصيص

الأمثل للموارد التي يتساوى عندها المعدل الحدي للإحلال بين السلع العامة والخاصة في جانب الإنتاج مع المعدل الحدي للإحلال بينهما في جانب الاستهلاك.

ويتضمن هذا المنهج أمثلية "باريتو" في تخصيص الموارد التي تتحقق في جانب الإنتاج عندما تكون الزيادة في إنتاج السلع العامة على حساب النقص في إنتاج السلع الخاصة في ظل قدر معين من الموارد. ويمكن توضيح ما يهدف إليه هذا المنهج من الشكل (١٣) الآتي:

الشكل (١٣) ظاهرة تقعر منحنى إمكانيات الانتاج

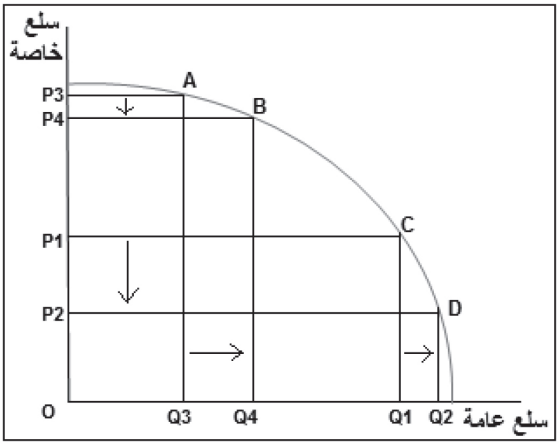

وعن طريق ما يعكسه تقعر منحنى إمكانيات الإنتاج يتبين أن هناك منتجات تنتجها الدولة بكفاءة أعلى مما ينتجه القطاع الخاص، وأن هناك منتجات ينتجها القطاع الخاص بكفاءة أعلى مما تنتجها الدولة، ومن ثم فإذا إختص أحد القطاعين بإنتاج ما يجب أن ينتجه القطاع الآخر فان ذلك سيؤدي الى حدوث خسارة على المستوى القومي تساوي مقدار الفرق بين النقص في إنتاج أحد القطاعين مقارنة بالزيادة الأقل في إنتاج القطاع الآخر، فعند النقطة *C* يتم إنتاج المقدار *OP1* من السلع الخاصة والمقدار *OQ1* من السلع العامة، فإذا تم الإنتقال الى النقطة *D* التي تتضمن توجيه المزيد من الموارد نحو الاستعمال العام فسوف تتم زيادة الإنتاج العام بمقدار *Q1Q2* مقابل نقص الإنتاج الخاص بمقدار *P1P2*، إذ ان مقدار الزيادة في الإنتاج العام *Q1Q2* أقل من مقدار النقص في الإنتاج الخاص

بمقـدار *P1P2* الأمر الـذي يقضي بإعـادة تخصيـص الموارد لصالـح القطـاع الخاص أي الإنتقال من *D* الـى *C*، وكذلك عند النقطـة *A* إذ يتم إنتاج المقدار *OP3* من السـلع الخاصة والمقدار *OQ3* من السـلع العامة، فإذا تم الإنتقال الى النقطة *B* التـي تتضمن توجيه المزيد من الموارد نحو الاستخدام العام فسوف يتم زيادة الإنتاج العام بمقدار *Q3Q4* مقابل نقص إنتاج القطاع الخـاص *P3P4*، إذ إن مقدار الزيادة فـي الإنتاج العـام *Q3Q4* أكبر من مقدار النقص فـي الانتـاج الخـاص *P3P4* الامر الذي يقضـي بإعـادة تخصيص المـوارد لصالح القطاع العام أي الإنتقال من *A* الى *B*. (محمد عمر أبو دوح، ٢٠٠٦: ٥٥).

ومـن الجدير بالقـول: إن الدولة تسـتطيع تحقيق الكفـاءة عند تخصيـص الموارد عن طريق تحقيق ما يعرف بشرط (سامولسون) لمواجهة الفشـل الحكومي، أي أن هناك حاجة ماسـة للتوفيق بين التدخل الحكومي لمعالجة الفشـل السـوقي وبين ضمـان أن يكون هذا التدخل هو الاكفأ. وشـرط (سامولسون) هو شـرط لتحقيق الكفاءة في إنتاج السلع العامة، الذي إذا ما إنطبق، فإن إحلال إنتاج السلع الخاصة محل السلع العامة أو العكس يؤدي الى تناقص في المنفعة الكلية للمجتمع ويمكن كتابته بالصيغة الآتية:

$$\sum_{i=1}^{n} \text{MRSi} = \text{MRT}$$

إذ إن:

MRSi = معدل الإحلال الحدي بالنسبة للشخص (الوحدة).

MRT = معدل التحويل الحدي بين السلع العامة وأي سلعة خاصة مختارة.

فالنظام الاقتصادي يسـمى كفوءاً إذا لم يكن بالمستطاع إشـباع فرد دون أن يؤثر ذلك في حالة فرد آخر، أي جعل فرد آخر أسـوأ، وأيضاً إن لم يكن بالإمكان الحصول على ناتج أكثر مـن دون زيـادة كمية المدخـلات، كذلك إن كانـت العمليـة الإنتاجية عنـد أقل وحدة تكاليف ممكنة.

والكفاءة في القطاعات الإنتاجيـة الخاصة تختلف عن الكفاءة فـي القطاعات العامة، فالكفـاءة الاقتصاديـة فـي القطاعات الخاصـة قد تسـتعمل معاييـر لا تتوافق مـع تلك التي تُسـتعمل في القطاع العـام، وهنـاك معايير عديدة تسـتعمل لقيـاس الكفـاءة الإنتاجية، منها معيار القيمـة المضافـة، ومعيـار الإنتاجيـة ومعيار معـدل العائد علـى الاسـتثمار، ويمكن توضيحها بحسب الآتي:

القيمة المضافة= قيمة الناتج النهائي(المخرجات)- قيمة مستلزمات الانتاج (المدخلات)

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{المخرجات (المنتجات)}}{\text{المدخلات (المستخدمات)}}$$

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح}}{\text{المبيعات رأس}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{المال المستثمر}}$$

وعموماً فإن هنـاك صعوبات متعددة تواجه تطبيق معايير قيـاس الكفاءة في القطاعات الإنتاجية الخاصـة على القطاعات العامـة، وأهمها تلك التي تتمثل بصعوبـات قياس الربح بالمفهوم التجاري كما في القطـاع الخاص وهذا بالطبع يعود الى طبيعة السـلع والخدمات العامـة المُنتَجة فهـي غير قابلـة للتجزئة وقـد يعجز القطاع الخـاص عن تقديمهـا، وكذلك صعوبة تطبيق مبـدأ الاسـتبعاد عليها. أمـا الصعوبة الاخرى فهـي تداخل وتعـدد الأهداف وتشابك تأثيراتها، فغالباً ما تكون المشـاريع العامة ذات أهداف اجتماعية واقتصادية ومالية وهناك مفاضلات بين تلك الاهداف لا تجري وفق شروط القطاع الخاص بالضرورة.

● تحقيق الكفاءة الإنتاجية

تعني الإنتاجيـة العلاقة بين كمية الموارد المسـتعملة فـي الإنتاج وبيـن كمية الإنتاج، فكلمـا إزدادت نسـبة الإنتـاج الـى المدخـلات كلمـا إرتفـع مسـتوى الإنتاجيـة، والكفاءة الإنتاجية تعنـي اما إنتاج أكبر قـدر ممكن وأفضل نوعيـة ممكنة من المخرجات باسـتعمال

مقدار محدد ونوعية معينة من المدخلات، أو هي إنتاج قدر محدد ونوعية معينة من المخرجات باستعمال أقل كمية ممكنة من المدخلات.

فقياس الإنتاجية يتضمن تقييم مجموعة واسعة من العوامل مثل التغير التقني ووفورات الحجم.. وغيرها. وقد أُستُعمل مقياس الإنتاجية لاكتشاف جوانب الإنتاج غير الكفوء وتحديد الاختناقات في مختلف المجالات لتحقيق هدف تحسين العملية الإنتاجية.

فالكفاءة الإنتاجية ذات أهمية كبيرة وذلك لأن الاهتمام بها والعمل على زيادتها يقود الى زيادة السلع الاستهلاكية والإنتاجية المتوفرة بما يؤدي الى تحسين ظروف العمل والإنتاج وتقليل النفقات، هذا بالإضافة الى تحقيق أكبر قدر من المنافسة في الأسواق الخارجية.

ولابد هنا من القول إن الزيادة في الإنتاجية يمكن أن تتحقق أما بزيادة كمية الإنتاج من دون زيادة في كمية المستخدمات أو تحقيق القدر نفسه من الإنتاج باستخدام كمية أقل من المستخدمات (مع البقاء على نوعية الإنتاج أو زيادة في مستوى الجودة والنوعية)، أو زيادة كمية الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في كمية المستخدمات.

فالإنتاجية هي من المؤشرات الملائمة لقياس الكفاءة الاقتصادية بالنسبة للجهات الحكومية التي تقدم الخدمات العامة (اجتماعية، إقتصادية، إدارية... الخ) إذ يعكس هذا المؤشر كفاءة تحويل المدخلات (الموارد الاقتصادية المتاحة) الى مخرجات (سلع وخدمات عامة).

● الكفاءة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي

آلية عمل السوق

تعتمد الوحدات الاقتصادية العاملة في أي إقتصاد، بصرف النظر عن نظامه الاجتماعي، على بعضها البعض في توفير السلع الاستهلاكية والإنتاجية التي تحتاجها، وكذلك الموارد الإنتاجية بأنواعها وأسواق تصريف منتجاتها، ويتطلب ذلك آلية ما لتوفير حد أدنى من التنسيق والاتساق بين نشاطات هذه الوحدات الاقتصادية المختلفة

والمعتمدة على بعضها البعض، فبدون آلية مثل هذه لا يستطيع أي إقتصاد حديث أن يواجه الإحتياجات الأساسية لمواطنيه، فلن تضع هذه الآلية وسائل الإنتاج المختلفة في أفضل استعمالات إنتاجية لها فقط، وانما تضمن أيضاً استغلالها استغلالاً كاملاً وبأقصى كفاءة ممكنة، بالإضافة الى توزيعها للدخول بين المستهلكين بطريقة يُفترض أنها عادلة، وهذه الآلية تدعى (آلية السوق *The Market Mechanism*)، التي تعمل في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي حين تتوفر الشروط الآتية: (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٣٤٤).

١) تقوم وحدات الاقتصاد الفردية بصورة عامة بإتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك كماً، ونوعاً، وكيفاً، ومكاناً، وزماناً.

٢) تقوم هذه الوحدات بإتخاذ هذه القرارات في إطار البدائل المتوفرة، أي بالإشارة الى الأسعار بمعناها الواسع، وبالنسبة لسلع الإنتاج والاستهلاك وعوامل الإنتاج المختلفة.

٣) تستجيب الأسعار عموماً الى قوى الطلب والعرض بالنسبة للسلع وعوامل الإنتاج المفردة، وتميل النتيجة النهائية الى توازن العرض والطلب وتنسيق النشاطات الاقتصادية للوحدات والعوامل الإنتاجية العديدة.

ويشير هذا كله الى استقلال الوحدات الاقتصادية غالباً من حيث القرارات التي يتخذها كل منها، والى أن هذه الوحدات تتعامل مع بعضها بصورة رئيسة من خلال التبادل الطوعي للسلع والخدمات. وهكذا تدار آلية الأسعار، تلقائياً وبصورة غير شخصية عموماً، وتنسِّق يوماً بعد آخر قرارات ونشاطات الوحدات والعوامل المستقلة والواسعة.

نموذج السوق التنافسية الكاملة

وتقوم آلية السوق أساساً على ما يدعى بـ (نموذج السوق التنافسية الكاملة) الذي يتصف بالصفات الأساسية الآتية: (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٣٤٤).

١) تمتلك وحدات إقتصادية فردية – هي الأفراد والمشاريع – جميع وسائل الإنتاج قانوناً.

٢) تدخل هذه الوحدات، تلقائياً وطواعية، في علاقات مبادلة فيما بينها، قائمة على أسس مقبولة بصورة مشتركة من قبل أطراف المبادلة، فيبيع الأفراد العمل والارض ورأس المال الى المشاريع التي تستعمل الدخل الناتج عن هذه المبيعات في شراء منتجات المشاريع ذاتها. ويفترض هنا إن كلاً من موارد أفراد ومنتجات المشاريع تكون متجانسة في كل سوق، وقابلة للتجزئة تماماً، ولها قابلية الحركة، والسوق هو نواة التبادل هذه، وهناك أسواق لكل نوع من السلع والخدمات.

٣) عند دخولها في علاقات مبادلة، يقرر الأفراد والمشاريع مستويات نشاطها الاقتصادي بالإشارة الى أسعار الندرة التي تواجههم في الأسواق المختلفة للسلع والخدمات، وهذه الأسعار هي تعبير رياضي للشروط التي تعرض بها البدائل المختلفة الى الوحدات الاقتصادية المتباينة، فهي إذن معامل للإختيار بين تلك البدائل. وتستجيب الأسعار في هذا النموذج الى تفاعل الطلب والعرض اللذين هما عبارة عن تعبير السوق بين الحاجات الفعلية، أي الحاجات المدعومة بقوة شرائية (الطلب)، وندرة الموارد (العرض)، معبر عن كل منهما في إطار نقدي.

٤) يفترض في هذا النموذج أن الوحدات الاقتصادية جميعاً على علم تام بوضع الاقتصاد المعني، بحيث أن أي إرتفاع في الأسعار يكون معروفاً تماماً لديها ويمكن القضاء عليه بسرعة.

٥) يفترض النموذج أن عدد الوحدات الاقتصادية العاملة في كلا سوقي السلع الاستهلاكية وعوامل الإنتاج من الكبر بحيث لا يمكن لوحدة إقتصادية منفردة أن تكون في مركز يسمح لها أن تؤثر في السعر السائد في السوق.

٦) إن هذا النموذج لن يعمل فقط على توزيع عوامل الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة طبقاً لتفضيلات المستهلكين كما يوحيها طلبهم السوقي، وإنما أيضاً يقوم بهذه المهمة بكفاءة عالية، فمحاولة كل وحدة إقتصادية الوصول بمردودها الصافي الى حده الاقصى سينتج عنها عائد حدي متساو لعوامل الإنتاج

ذات القدرة والكفاءة المتساويتين، ويعني تساوي العوائد الحدية هذه مردودات قصوى بالنسبة للنظام الاقتصادي كله، وبكلمات أخرى إزالة كل القيود التي تقف في طريق تحقيق شروط الأمثلية، والشروط هذه تقوم على أساس تحليل ساكن يجب تعديله في السياق الحركي للاقتصاد الواقعي، وتتكون هذه الشروط من سبعة عناصر هي: (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٣٤٤).

١) **شرط الأمثلية في إستعمال الموارد:** إن أكثر أساليب الإنتاج كفاءة تتحقق حين يكون:

$$\frac{\text{الانتاج الحدي للعامل } A}{\text{سعر العامل } A} = \frac{\text{الانتاج الحدي للعامل } B}{\text{سعر العامل } B} = \text{---} = \frac{\text{الانتاج الحدي للعامل } n}{\text{سعر العامل } n}$$

٢) **شرط الأمثلية بالنسبة لتخصيص الإنتاج:** إذا لم تكن التكاليف الحدية لإنتاج السلع المختلفة في النشاطات الاقتصادية متساوية مع بعضها، فإن بالإمكان زيادة الإنتاج، إذ يتم تحويل إنتاج سلعة معينة من نشاط الى آخر في ظل عرض محدود من عوامل الإنتاج. فبالمقدار نفسه من الجهد، وبالمقدار نفسه من التكلفة وعوامل الإنتاج، يمكن زيادة الناتج الكلي للإقتصاد مادامت التكاليف الحدية للمنتجين المختلفين غير متساوية، فشرط تعظيم الإنتاج في هذه الحالة سيكون:

$$\left(\frac{\text{التكلفة الحدية للسلعة } A}{\text{التكلفة الحدية للسلعة } B}\right) \text{في النشاط X} = \left(\frac{\text{التكلفة الحدية للسلعة } A}{\text{التكلفة الحدية للسلعة } B}\right) \text{في النشاط } Y$$

٣) **شرط الأمثلية في تخصيص موارد الإنتاج:** يمكن تحويل عوامل الإنتاج من نشاط الى آخر بهدف زيادة الإنتاج، وحتى يمكن تعظيم الإنتاج يجب توزيع عوامل الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة بحيث تكون النواتج الحدية لعوامل الإنتاج المختلفة متساوية في جميع النشاطات المذكورة، أي أن: (حسين سلوم، ١٩٩٠: ٤٠٤).

(الناتج الحدي للعامل *A*) في الصناعة *X* = (الناتج الحدي لنفس العامل) في كل صناعة أخرى.

٤) **شرط الأمثلية في الإختيار بالنسبة للمستهلك**: ويتحقق هذا الشرط إذا كانت:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } A}{\text{المنفعة الحدية للسلعة } B} = \frac{\text{سعر السلعة } A}{\text{سعر السلعة } B} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } n}{\text{المنفعة الحدية للسلعة } n}$$

٥) **شرط الأمثلية في الجهد**: كل مستهلك فرد هو مالك لعنصر من عناصر الإنتاج، كالعمل ورأس المال، ولتعظيم إشباعه عليه أن يوازن بين جهد العمل الذي يبذله من جهة ومنفعة الدخل الذي يستطيع إنفاقه على السلع والخدمات من جهة أخرى، ويتحقق شرط الأمثلية في الجهد عندما تتساوى المنفعة الحدية لما يحصل عليه الفرد من دخل إضافي مع الجهد الإضافي الذي يبذله للحصول على ذلك الدخل الإضافي نفسه. (طارق العكيلي، ٢٠٠١: ٣٠٩).

٦) **شرط الأمثلية في عملية المبادلة**: بما أن الأفراد يتاجرون مع بعضهم فإن الشرط الرابع في أعلاه قد نصَّ على أن من اللازم لكل فرد أن يستهلك من كل من السلعتين (*A*) و(*B*) مقادير بحيث إن ما ينفق من دخله على كل منهما يؤدي الى الإشباع نفسه من كل من السلعتين، أو نسبة المنافع الحدية المستخلصة من إستهلاك كل من السلعتين المذكورتين يجب أن تتساوى مع نسبة سعريهما، كما يجب أن تكون تلك النسب متساوية بالنسبة للمستهلكين كلِّهم للسلع ذاتها، ومعنى ذلك عدم التمييز في الأسعار بين المستهلكين على إختلافهم، فشرط الأمثلية هنا يتحقق إذا كانت:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } A}{\text{المنفعة الحدية للسلعة } B} = \frac{\text{سعر السلعة } A}{\text{سعر السلعة } B}$$

٧) **شـرط الأمثلية في الإنتاج**: ربما كان هذا أهم شـروط الأمثلية، إذ لدينا الان شروط الأمثليـة لتعظيـم الناتـج بالنسـبة للمنتجيـن، وأخـرى لتعظيم الإشـباع بالنسـبة للمسـتهلكين، في ظل نسـب أسـعار معطاة بيـن السـلع المختلفة، ويبقـى هناك شـرطان لتحقيق تلك النسـب في الأسـعار، ومن ثم تحقيق تلـك المجموعة من السلع التي تعظم إشباع المستهلكين ويتحقق ذلك إذا كانت:

$$\frac{\text{الكلفة الحدية للسلعة } A}{\text{الكلفة الحدية للسلعة } B} \text{ بالنسبة للمنتجين جميعا} = \frac{\text{سعر السلعة } A}{\text{سعر السلعة } B} \text{ بالنسبة للمستهلكسن جميعا}$$

إن هذه الشـروط السـبعة للأمثلية يجب أن تتحقق في آن واحد، فشـرط أمثلية الجهد يحدد العوامل المتاحة للمشـاريع، فـي حين تحدد شـروط الإنتاج في الوقت نفسـه معدل الأجر الـذي يدخل في قـرار العمل والجهـد مقابل الفـراغ والراحة، وكذلك تحدد أسـعار السـلع بتقاطع طلب الأفراد مع عرض المنتجين، وبذلك يكون النظام فـي حالة توازن عام يحدد في وقت واحد ما سـينتج وما المقدار والكيفية التي سـينتج بها واخيراً من سيسـتفيد منه، وتقوم آلية الأسعار في ظل نظام السوق بهذه المهمة.

والاسـتنتاج الذي نصل اليه من ذلك كله وفي ظل التوازن العام، هو أن وجود اقتصاد تنافسـي كامل سـيوفر وسـائل فعالة لإنتاج السـلع طبقاً لتفضيـلات المسـتهلكين، ويمكن تلخيص النتائج الاقتصادية للمنافسة الكاملة في الأسـواق الثلاثة الرئيسة في اقتصاد ما كما يأتي: (فواز جار الله، قيدار احمد، ١٩٨٧: ٢٥٣)

أولاً: في سوق المستهلك، ينتج عن المنافسة الكاملة بين الأفراد ما يأتي:

١) توزيع كفوء لمقدار معين من السلع والخدمات، بحيث لا يمكن إعادة توزيعه بين المستهلكين دون الإضرار ببعضهم.

٢) تساوي تفضيلات المستهلكين الحدية بحيث أن كل دينار ينفقه أي مستهلك على أي سلعة أو خدمة متاحة في الاقتصاد سيؤدي الى المقدار الحدي نفسه من الإشباع.

٣) تُعبِّر الأسعار تعبيراً حقيقياً عن التفضيلات الحدية لجميع المستهلكين في السوق.

ثانياً: في سوق الإنتاج والمنتجين، تؤدي المنافسة الكاملة بين المنتجين في صناعة معينة الى:

١) إنتاج كفوء، نتيجة لحدية المشاريع في دخول الصناعة أو تركها بحيث تميل الأسعار على المدى الطويل الى التساوي مع أدنى متوسط للتكاليف الكلية لكل مشروع.

٢) أعلى درجة من الكفاءة التقنية والإدارية، إذ يضطر كل مشروع لإقامة منشآت ذات حجم أمثل والى أن يبيع معدلاً أمثل من الإنتاج.

ثالثاً: سوق العوامل، إذ تؤدي المنافسة الكاملة بين بائعي عوامل الإنتاج ومشتريها الى:

١) تخصيص كفوء للموارد، أي أن استخدام أي عامل إنتاج سيكون الى الحد الذي تكون فيه قيمة ناتجه الحدي مساوية لسعره.

٢) تخصيص كفوء لعوامل الإنتاج، أي ان أسعار عوامل الإنتاج تعكس تكاليف الفرصة الحقيقية، حيث يجد كل مورد أكثر فرصة إنتاجية.

٣) تعكس الأجور وأسعار العوامل الأخرى التقويم الحدي الحقيقي للعبء النسبي الذي يتحمله مالك العامل الإنتاجي عند توفيره إياه.

٤) تعكس معدلات العوائد النسبية في النشاطات المختلفة التكاليف الحقيقية التي يتحملها المجتمع مقابل تخصيص الموارد الإنتاجية في استخداماتها القائمة.

وعليه فإن تحقيق الكفاءة الاقتصادية يتم حين لا يمكن إعادة تخصيص أي مورد، ولا يمكن إعادة توزيع أي منتوج لجعل وحدة إقتصادية معينة؛ ـمستهلكاً كان أم مشروعاً، في وضع أفضل، من دون جعل وحدة اقتصادية أخرى في وضع أسوء من ذي قبل.

وخلاصة ما تقدم هو إن النموذج التنافسي الكامل يتضمن ملكية خاصة للموارد،

وتبادلاً حراً، ومسؤولية فردية، وإتساقاً داخلياً بين عناصر النظام، وكفاءة ساكنة-غير حركية-. فهو يترجم طلبات الأفراد على سلع معينة الى قرارات اجتماعية حول الأسعار والنواتج، وهو عمل يتصف بأنه إنجاز غير شخصي *Impersonal* لأفراد خاصين وذوي أهداف اجتماعية، ويعني كون إنجاز النموذج (غير شخصي) أمرين اثنين:

١) إن آلية الأسعار، التي تعمل كوسيلة لجمع المعلومات وكأساس للإختيار، هي ليست نتيجة تصميم إنساني واع.

٢) إن أولئك الذين يقومون بالإختيار طبقاً للإشارات السوقية لا يشعرون بالضرورة بالنتائج العملية المترتبة على أعمالهم.

● الكفاءة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي
قانون القيمة وتخصيص الموارد

تقوم الأسعار بحسب (ماركس) على ما يسمى بقانون القيمة الذي صاغه مستنداً الى آراء (ريكاردو) في نظرية العمل في القيمة، وهي النظرية التي ذهب فيها (ريكاردو) الى أن السلع تستمد قيمتها في التبادل من مصدرين هما ندرتها من ناحية، وكمية العمل اللازم للحصول عليها من ناحية أخرى. غير أن (ماركس) ذهب الى أبعد من ذلك، حين عدَّ العمل جوهر القيمة، بينما رأى (ريكاردو) إن السلع تتبادل فيما بينها بحسب نسبة العمل المستخدم في إنتاجها. (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٤٠٢).

وقد حدد (فلشنكي) المشاكل المتأصلة في قانون القيمة في ظل الاشتراكية بثلاثة أسئلة وهي، كيف يجب تحديد القيمة؟ وكيف يجب تحديد السعر؟ وهل يجب أن يحدد قانون القيمة تخصيص الموارد؟

إن الجواب عن هذه الأسئلة يتحدد نظرياً وعملياً بما كان سائداً في البلدان الاشتراكية، ويعتمد على الممارسات العملية التي جرت عليها تلك البلدان نظراً لأهميتها من الناحيتين النظرية والتاريخية.

وقد سبق القول أن المفهوم الاشتراكي للقيمة يستند الى النظرية الماركسية في القيمة، وتقوم القاعدة الماركسية على الأساس الآتي:

$FC + VC + AV$

إذ ان:

FC = كلفة رأس المال الثابت.

VC = النفقات المتغيرة، أو الاجور.

AV = الإنتاج الفائض أو الإنتاج من أجل المجتمع (وهو ما يدعى بفائض القيمة إذا ما إنطبق على علاقات الإنتاج الرأسمالية، ويشتمل على الإيجار والفائدة والربح الرأسمالي)، وهو يمثل معدلاً اجتماعياً هامشياً كلياً من الربح متناسباً مع الاجور (*VC*).

وإذا كان (*AV*) متناسباً مع النفقات الثابتة والمتغيرة معاً، فإن ما ينتج عن ذلك يدعى (سعر الإنتاج). ومن المعروف أن التحليل الماركسي للقيمة ينكر عملياً دور الطلب في تحديد القيمة، ويرفض فكرة المنفعة الحدية لأنها؛ وبإفتراض أن القسمة موضوعية، تتحدد بمحتوى السلعة من العمل وليس بالتقويم الذاتي الذي يعتمد على الكمية المستعملة من السلعة. أما بعد الأفكار الماركسية فإن معظم الاقتصاديين الاشتراكيين يرون ضرورة التسعير، لا على أساس القيمة وانما على أساس سعر الإنتاج المذكور؛ لأن الأخير وحده الذي يعكس التكلفة الاجتماعية، مما يجعله أكثر مساعدة على تحقيق الكفاءة. ويذهب (فلشنكي) الى أن الاهتمام بالقيمة وبسعر الإنتاج ضئيل في الواقع، فتحديد السعر يخضع للاحتياجات العملية لتحقيق أهداف مختلفة، وقد أهمل المخططون المركزيون في الماضي الأسعار جميعها عند تخصيص الموارد بين استعمالاتها المتباينة، وذلك في ظل نظام من الموازين المادية، أما بعد ذلك فإن الأسعار المنهجية *Programming Prices* أصبحت تتعارض والنظرية الماركسية في القيمة. ووجود نظام أسعار متعددة، أو نظام أسعار ذي نطاقين *Tow – Tier Prices System* يشير الى عدم وجود معيار موحد في التسعير، وقد تكون هناك عدة أسعار للسلعة نفسها تبعاً لاستعمالاتها أو الأهداف المتوخاة منها.

ومـن الناحيـة الأخـرى، لا يمكـن السـماح للقيمـة أو الأسـعار أن تحـدد تخصيص المـوارد بين النشـاطات الاقتصاديـة المختلفة فـي ظل اقتصاد اشـتراكي مخطط، فالنسـب الهيكلية الرئيسـة في الاقتصاد، كما بين الاستهلاك والاسـتثمار والتراكم، أو بين النشاطات الاقتصادية المختلفـة، يتم تحديدها مركزياً وعلى أسـس سياسـية عموماً. وفـي القطاعات المهمة في الاقتصاد، وفي مسائل حاسمة ومهمة يلغى مفعول قانون القيمة، وقد يتم تحديد الأسعار نفسها في مسـتويات تعزز أنماط الإنتاج والاستهلاك المطلوبة. (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٤٠٥).

غيـر إن قانـون القيمة بقـي يعمـل فـي نطـاق الاقتصـاد الجزئي لأنـه عكس بالنسـبة للاقتصاديين الاشتراكيين، أكثر الطرق والوسائل كفاءة لتطوير الإنتاج الاشتراكي، وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف الممكنة. ولأن وسـائل الإنتاج مملوكة ملكية اجتماعية عامة، وفي ظل تخطيط التنمية والأسـعار مركزياً، لا يمكن لقانون القيمة أن يقود تلقائياً الى نتائج ضارة بالاقتصاد، كما قد يحدث في ظل النظام الرأسمالي.

الأسعار المثلى *Optimum Prices* وتطور نظرية الأسعار الاشتراكية

ليس هناك في الاقتصادات الاشتراكية آلية تلقائية أو بسيطة لتحديد أسعار عقلانية، ما دامت وسائل الإنتاج مملوكة ملكية عامة، ولم تكن الأسعار ذات علاقة بتخصيص الموارد في ظل التخطيط القائم علـى الموازين المادية، غيـر أن ضمان الاسـتغلال الأمثل للموارد الإنتاجية يقتضي أسسـاً عقلانيـة معينة لتحديد الأسـعار المنهجية، أي الأسـعار التي يمكن للمخططين المركزييـن تطبيقها لتحقيق تخصيص عـام للموارد. وهنـاك نموذجان للطريقة التي يمكن عن طريقها الوصول الى تحديد الأسـعار العقلانية هما تنافسـياً، على أساس لا مركزي، وإحتساباً، على أساس مركزي.

وقـد كان (أوسـكار لانكـه) الاقتصـادي البولنـدي المعروف، مـن بين أول مـن تبنّى الأسـلوب الأول وذلك منذ الثلاثينيات مـن القرن العشـرين، وقد وصف (لانكـه) طريقته

هذه بأنها قائمة على أساس (التجربة والخطأ *Trial And Error*) وسيكون هناك في ظل هذا الأسلوب، سوق حرة نسبياً لكل من عوامل الإنتاج (الأرض ورأس المال والعمل) وللإنتاج الذي يسمح لمستعمليه من المنتجين والمستهلكين بالتنافس عليه. (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٤١٠).

وتقوم هيئة التخطيط المركزية بتعديلات متتالية في الأسعار لضمان التوازن في السوق وذلك بدءاً من هيكل الأسعار القائم واستناداً الى إعتبارات اجتماعية شمولية، وكذلك تبعاً لعوامل العرض والطلب. وينظر هذا النموذج الى مهمة الاقتصاد الاشتراكي على أنها تنحصر في إشباع حاجات المستهلك بأقصى كفاءة ممكنة وفي سياق إتخاذ قرارات لا مركزية من قبل مدراء الإنتاج وتحت رقابة هيئة التخطيط المركزية على الأسعار، ويتم الحد من عدم التساوي في توزيع الدخول عن طريق الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتوزيع الناتج الاقتصادي تبعاً للحاجات الاجتماعية.

إن الأساس الذي يقوم عليه نموذج (لانكه) هو أن مسألة الكفاءة الإنتاجية هي واحدة، سواءً كان الاقتصاد اشتراكياً أم رأسمالياً، فيجب أن تعكس الأسعار، سواءً أسعار سوق حقيقة أم أسعار ظل محاسبية، قيمة الندرة النسبية للمنتوجات ولوسائل الإنتاج، ويجب أن تكون في مستوى تستطيع به تصفية السوق، أي تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ويتحقق ذلك في نموذج (لانكه) بشكل مباشر عن طريق مدراء الصناعات تبعاً لقواعد الإنتاج التي تحددها مركزياً هيئة التخطيط المركزية، فتؤمر كل وحدة إنتاجية أن تدير عملياتها بحسب القاعدتين الأساسيتين التاليتين، وهما:

١) لكل حجم معين من الإنتاج، يجب على تلك الوحدة أن تعمل على تجميع عوامل الإنتاج بطريقة تجعل متوسط التكلفة لكل وحدة من الإنتاج في حدها الأدنى وفي الأسعار المحددة لعوامل الإنتاج، أي تجميع الموارد، وهذا يجب أن يتم بحيث تكون الإنتاجية الحدية لآخر دينار يجري إنفاقه واحدة بالنسبة لجميع الموارد.

٢) على وحدات الإنتاج أن تعمل على تحديد مستويات الإنتاج في النقطة التي يتساوى فيها السعر المحدد للسلع مع التكلفة الحدية لإنتاج تلك السلع.

ويذهب (لانكه) إلى أن السعر التوازني بين العرض والطلب يمكن العثور عليه عن طريق (التجربة والخطأ)، وتقوم هذه الطريقة على أساس الدالة المحددة للأسعار في إقتصاد تنافسي، فتقوم هيئة التخطيط بتحديد مجموعة من الأسعار في الفترة المحاسبية الاولى، قائمة على التجربة التاريخية، وعلى أساس هذه الأسعار يتخذ مدراء المشاريع قراراتهم بالنسبة لتخصيص الموارد ومقادير إنتاجهم من السلع، كما يتخذ الأفراد قراراتهم كمستهلكين وكمجهزين للعمل، ونتيجةً لهذه القرارات اللامركزية يتم التوازن بين عرض الموارد والسلع وبين الطلب عليها. (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٤١١).

أما الأسلوب المركزي المحتسب، فهو أكثر ملائمة للأوضاع في اقتصاد اشتراكي خاضع للتخطيط المركزي، وتزايد قبول الاقتصاديين والسياسيين لهذا الإسلوب من الإدارة المركزية في البلدان الاشتراكية حينها، وقد زادت سهولة ذلك نتيجة للتقدم التقني المحاسبي والبرمجة الرياضية وتطوير الحاسبات، مما أدى الى ترك طريقة (التجربة والخطأ) التي جاء بها (لانكه)، وصار هناك شعور متنامي أن هذه الطريقة ستطوِّر نظام التخطيط المركزي كله ويقلل من الضياع في تخصيص الموارد.

إن العنصر الأساس في نظرية الأسعار المثلى إنها تعكس جميع التكاليف الاجتماعية، بما فيها التكاليف الأخرى غير تكاليف العمل، أي الإيجار والتكاليف المعيارية لرأس المال. وذهب الاقتصاديون الاشتراكيون الى إن تخصيص الموارد يجب أن يجري بالشكل الذي يضمن تقليل تكاليف الفرصة، وإن هذه التقويمات الشاملة، بما فيها تكاليف العمل المباشرة وغير المباشرة وتكاليف الفرصة، التي يدعوها بعضهم التكاليف الاجتماعية هي التي يجب أن توفر أساس للأسعار المثلى للبرمجة.

ويترك تحليل الأمثلية أو التعظيم هذا خلفه، نظرية العمل في القيمة، فهو يعترف، ولو ضمنياً، بندرة الموارد، ويشتمل على تحليل حدي (معدل الإحلال الحدي المتناقص)،

فيدعو بعض أصحاب نظرية الأسعار المثلى بصراحة الى تطبيق المبدأ الحدي في التكاليف، أي أن جميع المشاريع يجب أن تكون مربحة.

ويتفق هؤلاء على أن تطبيق الأسعار المثلى يجب أن ينحصر فقط بأغراض التخطيط أو البرمجة، ولا يجب أن يسمح له بالتأثير في توزيع الدخل القومي المرغوب به اجتماعياً، أي أنهم تصوروا سوق ظل *Shadow Market* الذي يقلدون فيه العرض والطلب القائمين على أساس ميزان إجتماعي شمولي هو في صالح المجتمع كله، وذلك بحثاً عن خطة مثلى، ويتضمن ذلك إستعمال ما يدعى بأسعار الظل *Shadow Prices* وليس المدفوعات الفعلية، لذا فإن مثل هذه الأسعار لا تؤدي وظائف توزيعية، رغم إنها تستعمل من أجل تحقيق تخصيص أمثل للموارد.

ويرى بعض هؤلاء أن حل مشكلة التعظيم أو الأمثلية *Optimality* لا يمكن أن يتحقق تماماً إلا إذا طبق المبدأ نفسه على جميع الأسعار، بما فيها أسعار المفرد وأسعار المنتجين، وهم يشيرون الى أن أي إنحرافات توزيعية غير مرغوبة لتلك الأسعار يمكن تصحيحها عن طريق إعادة تعديل الأجور والاستهلاك الاجتماعي والضرائب والمنح.

التخطيط العقلاني وتخصيص الموارد في ظل الاشتراكية

لعل أبرز مسألة كان يواجهها اقتصاد اشتراكي تكمن في ضرورة تقرير المنتجات التي يتوجب على المجتمع إنتاجها، والتقنية الأرخص التي يتطلب الأمر استعمالها في عملية الإنتاج. ففي ظل الرأسمالية يملي البحث عن الأرباح ما يجب إنتاجه، ولكن الاشتراكيين يرفضون ذلك لأنه يعطي أولوية للكماليات أكثر مما يعطيه لضرورات الحياة، كما يرفض الاشتراكيون الفكرة القائلة أن أسعار السوق تعكس قيماً اجتماعية ذات معنى. (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٤٢١).

ومع ذلك توفر الأسعار أساساً ملائماً لمقارنة السلع والخدمات مع بعضها إذ لا يمكن مقارنتها مباشرةً من دون الأسعار. ففي ظل الرأسمالية، وفي ظل موارد محدودة

ومعطاة، ينتج الرأسمالي مجموعة السلع التي تعطيه أكبر قيمة نقدية ممكنة في محاولة منه لتعظيم أرباحه، أما المخططون الاشتراكيون فإنهم يواجهون الوضع نفسه: مجموعة محدودة من الموارد، يمكن الحصول منها على تكوينات متعددة من المنتجات، لكن مهمتهم هي الأصعب، ذلك أنهم لا يهدفون إلى تعظيم الربح بذاته وإنما الى تعظيم الرفاه الاجتماعي، ولكي يمكن لهم إختيار مجموعة السلع التي تعظم الرفاه الاجتماعي، يجب أن تعكس الأسعار المستعملة في الحساب الاقتصادي أهداف المجتمع الاشتراكي.

التخطيط العقلاني في ظل الاشتراكية

أنكر (لودوك) إمكانية التخطيط الاقتصادي العقلاني في ظل الاشتراكية، فقد احتج أن احتساب الخيارات الاقتصادية يتطلب معرفة بالأسعار العقلانية لكل من المدخلات والنواتج. فإذا ما أراد المخطط أن يقرر في ما إذا كانت القطارات ستستعمل الفحم أو النفط لغرض تسييرها فيجب معرفة الأسعار النسبية لكل من هاتين المادتين بهدف استعمال أقلهما كلفة، غير أن الحكومة في ظل الاشتراكية تملك كلاً من الفحم والنفط والقطارات، لذا تبعاً لـ (لودوك)، فان عدم وجود سوق أو منافسة بين المنتجين لن يجعل بالمستطاع ان تكون هناك أسعار عقلانية، وعليه لن يكون هناك احتساب اقتصادي ذو معنى، ولا تخطيط عقلاني لتوزيع الموارد.

وقد جاء الجواب على ذلك من قبل (لانكه) و(تيلور) اللذان أشارا الى أن الحساب الاقتصادي لتخصيص أمثل للموارد الإنتاجية لا يتطلب أسعار في سوق حقيقية وإنما ثلاثة أنواع من المعلومات فقط: (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٤٢٢).

١) الموارد المتاحة، بشرية ومادية.

٢) ميزان أفضليات المستهلكين، سواء كانوا أفراداً أم مخططين أم سياسيين أم مجموعاً موزوناً لتفضيلات هؤلاء.

٣) دالة إنتاج كل منتوج، أي مجموعة الموارد الضرورية لإنتاج كل سلعة في المستوى التقني السائد نفسه.

ولنفترض أن اقتصاد ما ينتج نوعين من السلع، تموراً وعنباً، ويتطلب الأمر أن يكون المخططون على علم بالتقنية السائدة في إنتاج كل منهما، كما يجب أن يعرفوا الكمية المتاحة من كل من العمل ورأس المال، ولتفرض أن الاقتصاد المذكور يستطيع أن ينتج أما عشرة كيلوغرامات من العنب وعشرون كيلوغراماً من التمر (المجموعة *A*)، أو عشرة كيلوغرامات من التمر وعشرون كيلوغراماً من العنب (المجموعة *B*)، فأي مجموعة من هاتين المجموعتين سيتم إنتاجها بهدف تعظيم الإنتاج؟ إن الجواب عن ذلك يعتمد على سعر كل من المُنتَجَين مقارنة بسعر المُنتَج الآخر، وسيحدد المخططون الأسعار النسبية تبعاً لمعلوماتهم حول تفضيلات المستهلكين والأهداف الاجتماعية، فإذا كان المستهلكون يفضلون العنب ضعف تفضيلهم للتمر، فان أسعار العنب ستكون ضِعف سعر التمر، وإذا كانت الأسعار المحتسبة على أساس التفضيلات المذكورة هي الفا دينار للكيلوغرام الواحد من العنب والف دينار للتمر، فان القيمة الاجتماعية، أو الإنتاج، سيمكن تعظيمهما بإختيار المجموعة (*B*)، أي عشرة كيلوغرامات من التمر وعشرون كيلوغراماً من العنب، أما إذا كانت الأسعار التي تعكس رغبات المستهلكين عكس ذلك، أي الفا دينار للكيلوغرام الواحد من التمر والف دينار للعنب، فإن تعظيم القيمة الاجتماعية والإنتاج سيتحقق بإختيار المجموعة الأولى (*A*).

ويتطلب ذلك كله معرفة المخططين بمدى الموارد المتاحة، وتفضيلات المستهلكين والإمكانات التقنية، ويوفر التقنيون النوع الثالث من المعلومات، حول إمكانات الإنتاج في كل من إقتصاد المشروع وفي ظل الاشتراكية على السواء، إلاّ أن الإختيار النهائي بين التقنيات المختلفة هو مسألة إقتصادية تتصل بتكاليف المدخلات المختلفة. ففي الاقتصاد الرأسمالي تعكس أسعار السوق تلقائياً النوعين الأول والثاني من المعلومات، أي الندرة النسبية للموارد المختلفة، أما في ظل الاشتراكية فيتحتم على المخططين أن يجمعوا هذه المعلومات بأنفسهم، فإذا أمكن الحصول عليها، فيستطيع هؤلاء عندئذٍ احتساب أسعار عقلانية لجميع الموارد ولكل أنواع المنتجات، وستكون هذه الأسعار عبارة عن معلومات *Data* يستعملها المخططون لأغراض التخطيط العقلاني.

إن ميزة الاقتصاد التنافسي الكامل والمثالي، إنه يحقق في قليل أو كثير تخصيصاً عقلانياً للموارد، فيميل الاقتصاد التنافسي نتيجة للمنافسة على الأرباح الى أن يحقق شيئين، أولهما تقليل التكاليف، وثانيهما جعل سعر بيع السلعة مساويا لكلفة إنتاجها. وقد بيَّن (لانكه) أن من الضروري التمييز بين الأسعار كنسب تبادل سوقية، أي القيمة النقدية لها، وبين الأسعار كشروط *Terms* يتم عرض بدائل الخيارات على أساسها، وهو ما يحتاجه الحساب الاقتصادي في ظل الاشتراكية، ويتم عن طريق أسعار محاسبية أو تقويمات مؤقتة لغرض تخصيص الموارد، والمسألة هنا هي، هل أن تلك الأسعار ذات معنى أم أنها اعتباطية؟ (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٤٢٤).

يصر (لانكه) على أن هيكل أسعار موضوعي وذا معنى اقتصادي، هو أمر يمكن تحقيقه في اقتصاد اشتراكي إذا ما تم التمسك بدالة أسعار ذات حدود، وسيتم في الاقتصاد الاشتراكي فرض مثل هذه الدالة لتكون قاعدة محاسبية، وسيتخذ مدراء المشاريع المفردة القرارات كلِّها، كما لو أن الأسعار كانت مستقلة عن القرارات المتخذة لأغراض محاسبية، وسيعامل مدراء المشاريع الأسعار كأنها ثابتة تماماً، كما يعاملها رجال الأعمال في ظل النظام الرأسمالي.

وهكذا تكون عملية تحديد الأسعار في اقتصاد اشتراكي مشابهة تماماً لما هي عليه الحال في إقتصاد تنافسي، فيؤدي التخطيط المركزي وظائف السوق ويخلق الشروط الأساسية نفسها وهي: استعمال ذو حدود للأسعار في المحاسبة، وتقليل التكاليف وتساوي الكلفة الحدية مع سعر بيع المنتوج.

أما إذا لم يكن هناك تقنين شامل فستكون هناك حرية في اختيار السلع والخدمات كمّاً ونوعاً وذلك ضمن البدائل المتاحة، ولكن لن تكون هناك سيادة مستهلكين، بمعنى إستجابة الإنتاج للاستهلاك، ومن ثم قيام المنتجين بتخصيص الموارد الإنتاجية تبعاً لتفضيلات المستهلكين.

وعليه لا يملك المستهلك في الاقتصاد الاشتراكي سوى تأثيراً ضئيلاً على حجم

الإنتاج وتركيبه وذلك حتى في قطاع سلع الاستهلاك ذاته، وتعطى عادة أهمية محدودة لتنويع المنتجات والكماليات الاستهلاكية.

ويمكن القول، من الناحية العلمية: إن هناك إختيارات محدودة للمستهلكين في الاشتراكية، فالاستهلاك الكلِّي ومجمل هيكله العريض تحددهما هيئة التخطيط المركزية، كما تحدد الأخيرة كذلك مناهج الاستثمار الطويل الأجل في الصناعات الاستهلاكية، في حين يحدد المستهلكون، من خلال تفضيلاتهم التي تعكسها مشترياتهم السوقية، تكوين وتوزيع الإنتاج في قطاع سلع الاستهلاك. وفي ظل هذا الوضع، ولكي يمكن ضمان تنفيذ خطة الاستهلاك من جانبي الإنتاج والاستهلاك، يتحتم على سلطة التخطيط المركزية أن تمارس نظاماً مزدوجاً من الرقابة والتحكُّم، مكون من نظام أسعار مزدوج ذي نطاقين، إذ تتحرك أسعار المنتجين بشكل مستقل عن أسعار الفرد لسلع الاستهلاك، ففي حين يمكن المناورة بالأسعار الأولى للمنتجين بهدف تنظيم الربحية، ومن ثم الإنتاج، فإن بالإمكان إدارة أسعار المفرد بهدف التأثير في الاستهلاك. وبهذا الفصل بين هذين النوعين من الأسعار لن يستجيب الإنتاج بالضرورة لتفضيلات المستهلكين ما لم تقرر السلطة المذكورة غير ذلك، وبذلك تستطيع هذه السلطة ضمان توازن السوق من ناحيتي عرض السلع، والطلب عليها.

الكفاءة الاقتصادية في النظام الاشتراكي

يشير البعض من الاقتصادين، الى أن النظام الاقتصادي الاشتراكي لم يولِ أهمية كافية للمشاكل التي تنشأ على مستوى الاقتصاد الجزئي، فهناك تطابق ضئيل بين عملية إتخاذ القرارات على المستويين: الجزئي، والكلي، إذ تظهر التجربة صعوبة التوفيق عملياً بين الأهداف الموضوعة على المستوى المركزي رغم إنها قد تكون مثلى، وبين صالح المشروع ومستخدميه على المستوى الجزئي. كما قد لا تعكس الأسعار تماماً تكلفة عوامل الإنتاج، إذ لا يتم حساب الإيجار والفائدة كلياً بالضرورة ضمن التكاليف المذكورة، كما قد تستعمل معايير مختلفة لوضع الأسعار لأصناف مختلفة من المنتجات؛

لذلك قد لا تستطيع الأسعار أن تقوم بوظيفة توزيع الموارد وتخصيصها بصورة عقلانية وكفوءة، وقد يعمل ذلك على الحد من الاستغلال الأمثل للموارد، ومن التوزيع الأمثل للسلع والخدمات المنتجة. (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٤٤٥).

وقد دعا البعض الى إعتبار الاشتراكية تقود الى نتائج غير عقلانية من حيث جماعية الرغبات الانسانية، والى أن يكون توزيع الموارد وتسعير السلع مختلفين تماماً عنهما في الرأسمالية. كما أتهم البعض أن توجيه الإنتاج في ظل الاشتراكية يتم على أساس إعتباطي، بمعنى إتخاذ قرارات جديدة دون الإعتماد على معايير أو تجارب قديمة. ولكن السؤال المهم هو: هل ستقود هذه القرارات الجديدة الى تخصيص كفوء للموارد وتسعير عقلاني للسلع؟

لا شك في أن التسعير وتخصيص الموارد في ظل الاشتراكية أمران غير تلقائيين، مقارنةً بالمعايير التلقائية في ظل السوق الحرة للرأسمالية، غير أن الإعتباطية هي أمر غير وارد في الاقتصاد الاشتراكي ما دام النظام قادراً على خلق معايير جديدة للتخصيص، فقد يكون التسعير والتخصيص الاشتراكيين إعتباطيين ولكن ليس من الضروري غير عقلانيين أو غير كفوئين، فقد يمتلك اقتصاداً ما نظاماً سعرياً عقلانياً إذا ما عكس النظام بدقة تكاليف الموارد المستعملة لإشباع طلبات المنتجين والمستهلكين، فإذا ما عكست الأسعار النسبية بدقة ندرة الموارد مقارنةً بالطلب عليها فإن نظام الأسعار هذا سيؤدي وظائفه التخصيصية بشكل كفوء.

ويؤكِّد بعض الاقتصاديين أن الرقابة المركزية تجعل التسعير والتخصيص العقلانيين للموارد بحسب الطلب وبدقة عالية أكثر إمكاناً على التحقق في ظل الاشتراكية، وبحسب ما ذهب اليه الاقتصادي البريطاني الاشتراكي (ديكنسون) فإنه لا يمكن إلاّ في ظل الاقتصاد الاشتراكي تحقيق المبادئ الصحيحة للتقويم الاقتصادي حيث يمكن تنفيذ الإنتاج باستمرار في ضوء القياس الاحصائي.

ومع ذلك فقد ذهب البعض من منتقدي الاشتراكية الى أن قرارات الهيئات المتحكمة بالإنتاج والتوزيع الاشتراكيين تحتوي على لا عقلانية واحدة، وهي عدم قدرة هذه القرارات على احتساب التكلفة الحقيقية للسلع الإنتاجية التي هي من صنع الطبيعة أو من صنع الانسان.

فبما أن هذه السلع ستكون في ظل الاشتراكية مملوكة ملكية اجتماعية فإن أي قيم تُعزى اليها في احتساب التكاليف ستكون قيماً تحكيمية *Arbitrary* يضعها مستعملوها ومالكوها وهي الهيئات الاجتماعية المركزية ذات العلاقة، وعلى الرغم من أن التسعير العقلاني ممكن عملياً، في ظل الاشتراكية، إلاّ أن هؤلاء يذهبون الى أن ذلك لن يكون ممكناً عملياً بسبب المراحل المختلفة للإنتاج والتوزيع النهائي للسلع.

وستكون هذه المشكلة معقدة بالنسبة للمخططين الاشتراكيين، خلال وبعد الانتقال من الرأسمالية مباشرة، فأي تكلفة تعزى الى سلع الإنتاج هذه ستكون إعتباطية حقاً، وتجعل من الصعب على الهيئات المركزية التوفيق بين التكلفة الحقيقية لهذه السلع وبين الطلب الجديد وذلك حسبما ترسمه الخطة الاقتصادية الشاملة.

وهناك صعوبة خاصة متوقعة في ثلاثة أمور هي: (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٤٤٨).

١) سعر الفائدة المفروضة على إستعمال سلع الإنتاج.

٢) نسبة الاندثار التي تعكس بدقة الأجزاء المستعملة من خزين رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج الجارية.

٣) القيم الريعية *Rental Values* التي تعكس الإنتاجات المتمايزة للأنواع والمواقع المختلفة للأرض.

ومع ذلك يبقى الاقتصاد الاشتراكي؛ بحسب رأي (لانكه)، يفوق الاقتصاد الرأسمالي من حيث إنه يستطيع التوصل الى أسعار توازن صحيحة بين العرض والطلب،

من خلال محاولات متتالية هي أقصر وأقل كلفة مما هي عليه في ظل المنافسة ما دام مجلس التخطيط يملك معلومات هي أكثر بكثير من المشروع الحرّ، وذلك فيما يتعلق بما يجري في الاقتصاد ككل، وبذلك يستطيع المجلس المذكور أن يأخذ في حسبانه جميع البدائل المتخلى عنها أو المتحققة في عملية الإنتاج، آخذاً بعين الاهتمام جميع التكاليف الاجتماعية التي لا يعير لها المشروع التنافسي إهتماماً، ويستطيع الاقتصاد الاشتراكي بالتالي تحاشي الكثير من الهدر الاجتماعي المصاحب للمشروع الحرّ، كما لن يخضع الاقتصاد الاشتراكي للتقلبات الاقتصادية على الرغم من تعرضه لبعض القرارات الخاطئة في توجيه الاستثمار والإنتاج مثلاً، ولكن هذه الأخطاء لن تشمل الاقتصاد كله بالضرورة، فميزة الاقتصاد الاشتراكي، حسب (لانكه) هي إمكان جعل الأخطاء محلية *Localized* وليست عامة.

تطورت فكرة العدل بشكل كبير ومرت بمراحل متعددة، إذ لم يتطرق أرسطو الى مفهوم العدالة الا بعد ان طغى مفهوم المصلحة الفردية على المصالح العامة، أما أفلاطون فيربط مفهوم العدالة بمدينة الفطرة، وبحسب رأيه لم يعرف البشر مفاهيم الظلم لأن مفهوم الكل يحكم ويملك هي التي كانت سائدة، وفي متون الاساطير القديمة نرى ان مفاهيم العدل إرتبطت بالآلهة، فالعدالة مفهوم متعال عن الإنسان. أما المصريون فركزوا على حرمة القانون رغم عدم نفي إرتباطه بالآلهة. في حين إن الفكر الكينسي وإستبداده بإسم الرب ولد نفوراً إجتماعياً إنعكس على مفهوم العدالة الالهية سلباً، وقد أصبح الانسان ينشد الحق والعدالة في عقل الانسان لا وحي الآله، وأصبح العدل مرتبطاً بما ينتجه البشر من مفاهيم متغيرة تتغير بتغير الزمان والمكان، ووصل مفهوم العدالة الى ما يعرف بعدالة السوق، إذ أصبحت الشركات الكبرى تفضل حل المنازعات بطرق ودية بدلاً عن قضاء الدول، من خلال عقود التجارة والاستثمارات الكبرى.

****

المبحث الثاني

العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخول والثراوت

● فكرة العدالة وتطورها

إن العدل فكرة نسبية مجردة تختلف بإختلاف الزمان والمكان، وهي كما يقول (توما الاكويني): فكرة ترتبط ارتباطاً كاملاً بأسلوب الانسان وطريقة تفكيره عبر العصور، فالعدل في حقيقته ومعناه ليس بخاصية من خصائص القانون وليس هو ظاهرة من ظواهر المجتمع، بل هو فضيلة وسلوك للانسان في علاقته الاجتماعية يجب أن تتحقق ولو لم يكن هناك قانون أو دولة بسبب ظروف قاهرة معينة. وغالباً ما يرتبط مفهوم العدالة بظواهر محددة ومن بينها ظاهرة توزيع الدخول وظاهرة توزيع الثروات وظاهرة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

فـ(أرسطو) لم يتطرق لمفهوم العدالة إلا بعد أن طغى مفهوم المصلحة الفردية على المصالح العامة، أما (أفلاطون) فيربط مفهوم العدالة بمدينة الفطرة، وبحسب رأيه لم يعرف البشر مفاهيم الظلم لأن مفهوم "الكل يحكم ويملك" هي التي كانت سائدة مما جعل مساحة الاختلاف بين أفراد الجماعة تضيق، ويقدم (جان جاك روسو) الطرح نفسه، إذ رأى أن أسعد لحظات الانسان هي تلك التي عاشها أبان حقبة المرحلة الطبيعية (جمال مولود، ٢٠٠١: ٢٦).

وفي متون الأساطير القديمة نرى أن مفاهيم العدل ارتبطت بالسماء والالهة، فالعدالة مفهوم متعال عن الإنسان. أما المصريون فركَّزوا على حرمة القانون مع عدم نفي ارتباطه بالآلهة. في حين إن الفكر الكينسي واستبداده بإسم الرب ولَّد نفوراً اجتماعياً إنعكس على مفهوم العدالة الإلهية سلباً، وقد أصبح الانسان ينشد الحق والعدالة في عقل الانسان لا وحي الآله، وأصبح العدل مرتبطاً بما ينتجه البشر من مفاهيم متغيرة تتغيِّر بتغير الزمان

والمكان. ويشير الفرنسي الشهير (مونتسيكو) في كتابه روح القوانين الى أن العدالة لا تتمظهر في النصوص بل في روحه، لذلك فالعدالة ليست مجرد حكم ونص. كما يشير الفيلسوف الالماني (كانت) الى أن الانسان ينشد العدالة التي لا تتحقق إلا من خلال التركيز العقلي والأخلاقي والعملي الخالص، وتكون النتيجة سمو الانسان فوق كينونته الطبيعية (بومدين بوزيد، ٢٠٠٩: ١٤).

وفي الدول الرأسمالية يسود الإعتقاد بضرورة التفاوت في توزيع الدخول كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن تعظيم النمو وبلوغ معدلاته أقصاها في الأجل الطويل سوف يحقق عملية إعادة التوزيع ومن ثم القضاء على الفقر بصورة تلقائية. إذ يصف (سيمون كوزنتس) العلاقة بين قيم معامل جيني ونصيب الفرد من الناتج القومي بمقلوب حرف *U*، إذ انه في المراحل الأولى للتنمية يتجه توزيع الدخول في غير صالح الطبقات الفقيرة فتزداد قيم معامل جيني وتقترب من الواحد الصحيح ثم يعود توزيع الدخول الى صالح الطبقات الفقيرة في المراحل الأخيرة للتنمية الاقتصادية وتنخفض قيم معامل جيني وتقترب من الصفر.

وعلى الرغم من أن أغلب الأدبيات الاقتصادية والفلسفات السياسية تركز بشكل جلي على مبادئ العدالة التوزيعية على المستوى المحلي إلا أنه مع نشوء عولمة الإتصالات وتطورها وإتساع النشاط الاقتصادي على مستوى العالم توسعت فكرة العدالة التوزيعية لتكون على المستوى العالمي. فقد وصل مفهوم العدالة الى ما يعرف بعدالة السوق، إذ أصبحت الشركات الكبرى تفضِّل حل المنازعات بطرق ودية بدلاً عن قضاء الدول، من خلال عقود التجارة والاستثمارات الكبرى وذلك في ظل بروز المنظمات الدولية كمنظمة التجارة، وصندوق النقد، والبنك الدولي. (بومدين بوزيد، ٢٠٠٩: ٢٠١).

وقد يتوسَّع مفهوم العدالة الى العدالة بين الأجيال كما هو بين الأفراد، فأعباء الدَين الحكومي قد تتحملها الأجيال اللاحقة، لذا يجب أن تتسم بالعدالة فيما يتعلق بالأهداف المناطة بها، أي يجب التفريق بين أعباء الدين المخصص لزيادة التكوين الرأسمالي الذي

تجني الأجيال اللاحقة ثماره مع تحمل أطفاء هذه الديون، وبين أعباء الدين الاستهلاكي. إذ إن الدَين الموجَّه نحو الاستثمار يتسم بالعدالة بعكس الدين الاستهلاكي لأن الاجيال اللاحقة ستتحمل أعباء إنفاق لم يجنوا ثماره، في حين تسمح قواعد العدالة بين الأجيال تمويل تكوين رأس المال بالقروض.

● المساواة وتكافؤ الفرص

هناك فرق بين المساواة والعدالة، فلا يقصد بالعدالة المساواة في الدخول أو الحالة التعليمية أو الصحية.. بل تعني العدالة ذلك الوضع الذي تتساوى فيه الفرص أمام الجميع، أي أن تكون الجهود والكفاءة وروح المبادرة الشخصية هي الفيصل للتمييز بين المنجزات الاقتصادية للافراد – وليست الخلفية العائلية، أو الطبقة الاجتماعية، أو العرق أو النوع – ولا شكَّ في أن تحقيق العدالة يقتضي تحقيق المساواة في الحصول على الحريات السياسية والحصول على خدمات البنية الأساس لأفراد المجتمع.

فأغلب الدراسات الحديثة تؤكِّد على أهمية العدالة وتكافؤ الفرص كضرورة لدفع عجلة التنمية ورفع المستوى المعاشي للأفراد، فقد أكد تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٦ الصادر عن البنك الدولي تحت عنوان (الإنصاف يعزز قوة النمو من أجل تخفيض أعداد الفقراء) على أن العدالة لا بدَّ أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أي إستراتجيية فعالة وناجحة لتدنية أعداد الفقراء في أي مكان وخاصة الدولة النامية. ففي تسعينيات القرن الماضي ظهر هذا لاسيما وخاصة في الفكر الرأسمالي، إذ أكَّدت نظريات التنمية الأولى على أن عدم المساواة أمر غير مرغوب فيه كغاية في حد ذاته إلا انه وسيلة فعّالة لتحقيق النمو على المدى الطويل لان الميل الحدي للإدخار عند الاغنياء مرتفع بالمقارنة مع الفقراء ومن ثم فهم يدخرون ويستثمرون جزءاً كبيراً من دخولهم إذ يزيد الاستهلاك مع زيادة الدخل لكن بمقدار أقل من نسب زيادة الدخل.

والعدالة الاجتماعية ليست نظاماً اقتصادياً كالاشتراكية والرأسمالية وإنما هي مجموعة من الاحكام والمراد بها تخفيف الظلم والحيف الذي يوجد في المجتمع.

فالعدالـة تكون على جانبيـن الأول هو الجانـب النقدي المتمثـل في إعـادة توزيع الدخول وثمرات النمو على العناصر التي شـاركت في العملية الإنتاجية بصورة عادلة ولا شـكَّ في أن إعـادة توزيع الدخـل ينعكس إيجاباً علـى الاجور وتحقيـق التوازن بيـن كل من الاجور والارباح. أما الجانـب الآخـر للعدالة فهـو الجانب العينـي المتمثـل في توفيـر الخدمات والبرامج الاجتماعية مثل التعليم، والصحة، والإسـكان وغيرها من الامور التي تعمل على رفع رفاهية الأفراد في المجتمع. (مختصر تاريخ العدالة، ٢٠١٢: ٢٠٣)

وهنـاك نـوع مـن التحويـلات تسـمى تحويـلات التعـادل التي تؤكـد علـى أن جميع الأفراد داخل الدولة يجب أن يكون لهم الحق نفسـه من الحصـول على الخدمات من دون الخضوع الى معدلات ضريبة ذات اختلاف شـديد، وقد نشـأت الحاجة الى مثل هذا النوع من التحويـلات نتيجة للفروقـات والاختلافـات في الثـروة بين منطقـة وأخـرى. فالعدالة ليسـت غاية بحد ذاتها بقدر ماهي وسـيلة لزيادة الاسـتثمارات وجعلها أكثـر إنتاجية، الأمر الذي يعمل على تسـريع عجلة النمـو، فهناك هوة شاسـعة في عدم المسـاواة فـي الثروات والفـرص داخـل الدولـة وكذلك بيـن الـدول المختلفة، الامـر الذي يتسـبب في اسـتمرار الفقر المدقع لشـريحة كبيرة من السـكان وهو ما يؤدي الى هدر الإمكانات البشـرية والذي من شـأنه إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ومن شـأن السياسات الهادفة الى تحقيق المزيد من العدالة وتكافؤ الفرص أن تسد تلك الهوة.

مفاهيم العدالة في الفكر المعاصر

لقد إختـص الفكر المعاصـر ببعض المفاهيـم الجديدة عـن العدالة وفـق تنوع فكري سـاهم في بلورة فلسـفات حداثية تسـاعد الإنسـان في خضم التسـارع الزمنـي والتغير في زمن العولمـة والحروب علـى التعامل مـع هـذه المفاهيم ودمجها فـي الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعوب، ومن أبرز تلك المفاهيم: (بومدين بوزيد، ٢٠٠٩: ٣٩).

عدالـة الإنصـاف: فمـن المعـروف أن القدامـى جعلـوا مـن خصائـص العدالـة مبدأ الإنصـاف، لكن عدالـة الإنصـاف المطروحة لا تعنـي المعنى القديـم فقط بـل تضيف إليه

معنى الإعتماد المتبادل، كما يحدث في السوق، حيث يعمل الفرد على تحقيق التكافؤ بين مخرجاته واستثماراته، ويقوم هذا الصنف من العدالة على مبدأ الحق والمنفعة معاً، فالإنصاف يوجب الحكم على الأشياء بحسب روح القانون، أما العدل فيوجب الحكم عليها بحسب نص القانون.

عدالة التكافؤ: وهذا النوع يفرض واقع جماعات وأفراد منتمين الى جماعة معينة ذات خصائص ثقافية وسياسية ما، ويعتقدون في أنفسهم الوحدة الواحدة، إذ يشترك الجميع في تقاسم المخرجات بالتساوي "الفرد من أجل الجماعة والجماعة من أجل الفرد"، وهذه تصدق على بعض الجماعات المعاصرة التي تعيش في جماعات خاصة، وأيضاً في بعض المجتمعات الاشتراكية، ويسميها البعض بعدالة الحاجة (العدالة الماركسية).

العدالة الطبيعية: يُنظر للعدالة الطبيعية من وجهة الحق الطبيعي المرتبط بمطلب الحياة وجودتها، أو عدالة الخير المقترنة بمبدأ التناصف في الخيرات، غير أن مفهوم "إعطاء كل حق حقه" وفق مقولة الاستحقاق تثير مشكلة مفاهيمية، لأننا لا نستطيع تحديد معيار الاستحقاق خارج مجال قيم كل جماعة، أما إذا كان استحقاق الإنسان لحقه يقوم على قاعدة عامة يقبلها مجتمعه، سميت عندها بالعدالة الإتفاقية.

العدالة القانونية: إن الإستحقاق المبني على فكرة الحق والخير يستند الى قاعدة قانونية متينة تجعل من يخرقها كائناً مسؤولاً عن فعله ونتائجه أمام السلطة، ويخضع للمساءلة القانونية مهما كانت مكانته، وهي التي تحاول أن تجعل كل المواطنين متساوين أمام قوة القانون.

نضج مفهوم العدالة بشكل كبير في الفكر المعاصر، ووضع تمييزات متعددة وفقاً للتطورات التي مرت بها المجتمعات، إذ أدخل مفهوم الإنصاف وفقا لمبادئ الحق والمنفعة، فالإنصاف يوجب الحكم على الأشياء بحسب روح القانون. كما إن العدالة المبنية على فكرة الحق لا بد أن تستند الى قاعدة قانونية متينة تجعل المخالف يخضع للمساءلة امام المجتمع. في حين تم التوصل لإتفاق على إن التوزيع يلعب دوراً اساساً في إستقرار المجتمعات، خاصة في مجالات الإجتماع والسياسة. كما تم إدماج قضايا تقويم سلوك الفرد ومحاولة إعادة إدماجه من جديد كمواطن صالح من ضمن قضايا العدل. وقد وصلت العدالة الى مفهوم عالمي تمثل بمسؤوليات المجتمع الدولي في نقل مفاهيم الحرية الى باقي دول العالم التي تمر بمراحل انتقالية لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان وادماج البعد البيئي في ذلك للمحافظة على حصة الأجيال القادمة من الموارد النادرة.

العدالـة التوزيعيـة: تقـوم عدالـة التوزيـع علـى مقولة أرسـطو "إن الشـر أنتجه سـوء التوزيع"؛ لذلك يؤدي التوزيع دوراً أساسـاً في إسـتقرار المجتمعات، ويشـمل التوزيع كل المجـالات التي تدخل جـودة الحياة الكريمة للانسـان، سـواء فـي المجـال الاقتصادي أم السياسي أم الاجتماعي.

العدالـة الاجتماعية: ويسـتعمل هذا المصطلح لوصف شـعور معظـم الناس بوجوب أن ينال الجميع إسـتحقاقهم على أسـاس حاجاتهم وجهودهم، وكانت الماركسية من أبرز المدارس الفكرية التي أعطت للمفهوم بعداً أيديولوجياً من أجل استقطاب الطبقات الأفقر في العالم، كمـا أن بعض الدول الرأسـمالية جعلت من هـذا المفهوم فلسـفة لحكمها رغم طابعها الرأسـمالي. وتقوم هـذه العدالة على مبدأ الاسـتحقاق وتكافؤ الفـرص، وأن يكون لكل فرد ما يستحق لضمان وجوده وذاته بوصفه كائناً حياً لا بدَّ أن تتاح له كل فرص الحياة.

العدالة السياسـية: إن انتشـار الفكـر الديموقراطـي ولَّد لـدى الكثير شـعوراً بضرورة تحقيق عدالة تقوم على أساس حق مشـاركة المواطن في تدبير شـؤون الدولة، ولن تتحقق العدالة السياسـية إلا بحرية الترشـيح والإنتخاب وإنشـاء الاحزاب والجمعيات من منظور أن الإنسـان له ما لأخيه الانسـان، ومن ناحية أخرى فالعدالة السياسـية تحاول أن تنشر قيم السياسـة الأكثر إنسـانية في دول العالم جميعهـا، خاصة مفاهيـم المواطنـة والديموقراطية وتداول السلطة وحقوق الأقليات والانتخابات..

العدالـة الجنائية: لم يعد المجـرم في واقعنا المعاصـر ذلك المنبـوذ إجتماعياً، بل هو كائن له جميع ما للإنسـان العادي من الحق في الدفاع عن أسـباب الجريمة، ومن ثُم تقويم سلوكه وفق التربية الحديثة ومحاولة إعادة إدماجه من جديد كمواطن صالح. وقبل ان تنظر المحكمة في قضيـة كل مجرم فإن العدالة تفرض على المؤسسـة القضائيـة ضمان حق كل متهم محاكمة موضوعية تتيح له الحق الكامل في الدفاع عن نفسه قبل الإدانة أو التبرئة.

العدالة المتأصلة: وتتمثـل في بنية المعتقدات الفردية، وهي رحلة الانسـان مع مفهوم العدالة ضمن مراحـل العمر كلّهـا. فمرحلة الطفولة تعنـي إعتقاد الطفل في سـنوات حياته

الأولى بوجود عقوبات تلقائية تنبثق من الاشياء بحد ذاتها يفرضها عليه العالم الخارجي أولاً ثم يفرضها عليه عالمه الداخلي ثانياً، ورحلة العدالة تنتهي آخر الأمر الى اعتقاد الفرد بعدالة العالم، وهذه الرحلة تُؤصِّل في الفرد روح العدالة وتمكنه مواجهة بيئته المادية والاجتماعية كما لو أنها مستقرة ومنتظمة، وعن طريق هذا الاعتقاد المتنامي يستطيع الانسان تمثيل العدالة في كل الاشياء.

العدالة الانتقالية: وتعدُّ من أحدث المفاهيم التي أنتجها الانسان في الألفية الثالثة، وتتمحور حول جملة من الأمور المهمة في حياة الإنسان المعاصر، وتعرف بانها السعي من أجل العدالة الشاملة في أثناء فترات الانتقال السياسي بتنمية مجموعة واسعة من الآليات والاستراتيجيات لمواجهة إرث إنتهاكات حقوق الانسان في الماضي وتطبيق هذه الآليات عملياً بهدف خلق مستقبل أكثر عدالة وديموقراطية، أو هي الانتقال من عدالة الدولة الى عدالة العالم.

ولا يرتبط مفهوم العدالة الانتقالية بالأفراد بقدر ما يرتبط بالمؤسسات العالمية والمنظمات الحقوقية، والغاية منها مساعدة الشعوب الخارجة من الدكتاتوريات على استعادة حقوقها، ومحاسبة الطغاة على الجرائم المقترفة في حق الشعوب.

العدالة البيئية: نشأ هذا المفهوم ليكون مصطلحاً قائماً بذاته حين إستطاعت جمعيات المحافظة على البيئة في مطلع الثمانينات من القرن الماضي اكتشاف أخطار المصانع والمصافي على صحة الانسان وحياته وعلى تلوث التربة والهواء والماء، ونتائجها الوخيمة على الاصابة بأمراض متعددة كالتدرن والربو والحساسية وأنواع السرطانات. وتقوم العدالة البيئية على التوزيع العادل للموارد الطبيعية بين أبناء المجتمع الواحد وبين دول العالم، فلا يجوز احتكار الموارد الطبيعية كما لا يجوز استهلاكها بشكل مفرط، إذ لا بدَّ أن تراعى حصة الأجيال القادمة من الموارد وذلك من خلال منع استنزافها في مجالات استهلاكية أكثر تلويثاً للبيئة.

****

المبحث الثالث

التنسيق بين هدفي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

● الكفاءة والرفاه في ظل المنافسة الكاملة

يهدف علم الاقتصاد الصرف الى دراسة المتغيرات الاقتصادية بشكل مطلق في إطار السلع (أو الموارد) المنتجة والمستهلكة والمتبادلة، ونسب التبادل بين السلع (أسعار المنتجات) والموارد (أسعار عوامل الإنتاج) بحيث يتطابق كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والمبادلة مع مجموعة من المعايير الموضوعية التي توصف بشروط باريتو الأمثلية للكفاءة الاقتصادية، ويعني ذلك أن الاقتصاد الصرف لا يعالج سوى مسألة الكفاءة الاقتصادية وليس مسألة العدالة الاجتماعية؛ لذا فأن اقتصاديات الرفاه تذهب خطوة أخرى أبعد، إذ أنها لا تقتصر فقط على بحث وضع المقادير الاقتصادية كالأسعار والإنتاج ولكن أيضاً على مسائل تشمل على أحكام قيمية تتعلق بالكيفية التي تتوزع بها عملياً منتجات إقتصاد ما يعمل بكفاءة بين الفئات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وبذلك فأنها لا تعالج فقط مسألة الكفاءة الاقتصادية فحسب ولكن أيضاً المسألة الجدلية المتعلقة بالعدالة وبمجمل مفهوم الرفاه الاجتماعي. ويدور هذا كلَّه حول التساؤل عما إذا كانت شروط باريتو للأمثلية ضرورية وكافية بذاتها لتحقيق تعظيم الرفاه الاجتماعي في آنٍ واحد؟ وهل يمكن للنظام الاقتصادي الرأسمالي ان يحقق شروط الكفاءة الاقتصادية ومع ذلك تبقى بعض وحداته الاقتصادية في وضع أسوأ من حيث تفضيلاتها الاجتماعية بسبب عدم العدالة في توزيع الإنتاج القومي على الرغم من تحقق الكفاءة الاقتصادية المثلى؟ (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٣٥٢).

إن الجواب عن ذلك هو أن تحقيق شروط باريتو للأمثلية هو أمر ضروري ولكنه غير كاف بذاته لتحقيق تعظيم في الرفاه الاجتماعي، فنمط الإنتاج المرغوب اجتماعياً أكثر من

أي نمط آخر هو ليس فقط ذلك النمط الذي يتطابق مع شروط باريتو السبعة المذكورة وانما يجب أن يكون أيضاً نمطاً يستجيب بشكل أفضل من غيره الى تفضيلات معنوية *Ethical* معينة لمجتمع ما.

فهل يمكن لنموذج المنافسة الكاملة أن يفشل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في آن واحد؟ (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٣٥٢).

للإجابة عن هذا السؤال وضع الاقتصادي الامريكي المعروف (ليرنر) خمسة شروط لتحقيق التعظيم في الرفاه الاجتماعي، ويمكن وضع هذه الشروط بشكل معادلات كالآتي: (طارق العكيلي، ٢٠٠١: ٣٠٩).

١) المنفعة الاجتماعية الحدية (*MUs*) = الناتج الحدي (*MQ*)، إذ تمثِّل المنفعة الاجتماعية الحدية (*MUs*) المنفعة الصافية لجميع أعضاء مجتمع معين ناتجة عن أية إضافة الى الإنتاج، أما قيمة الناتج الحدي (*MQ*) فتساوي التغير في الناتج الكلي نتيجة استعمال وحدة واحدة إضافية من عامل إنتاج معين (الإنتاج الحدي) مضروباً بسعره في السوق. (طارق العكيلي، ٢٠٠١: ٢٧٢).

وفي ظل المنافسة الكاملة يكون السعر مساوياً لقيمة الناتج الحدي (أي: $P = MQ$).

وتتحقق هذه المعادلة حين تتوزع سلع الاستهلاك بشكل أمثل بإفتراض دالة منفعة مستقلة لكل مستهلك، مما ينتج عنه؛ في ظل المنافسة الكاملة، إن المنفعة الاجتماعية الحدية (*MUs*) ستساوي المنفعة الحدية الخاصة (*MUp*)، وينتج عن ذلك أن سعر السلعة سيكون معياراً للمنفعة الصافية التي يحصل عليها المشتري؛ ومن ثم المجتمع، من استعمال تلك السلعة.

٢) قيمة الناتج الحدي تساوي الإيراد الحدي الخاص (*MQ = MRp*)، إذ يمثِّل الإيراد الحدي الخاص مقدار التغيير في الإيراد الكلي الذي يحصل عليه المنتج نتيجة بيع وحدة إضافية من الإنتاج، وتتحقق هذه المعادلة في ظل المنافسة الكاملة في سوق السلع ما دام كل منتج يواجه طلباً مرناً مرونة كاملة بالسعر السائد.

٣) الإيراد الحدي الخاص يساوي التكلفة الحدية الخاصة (*MRp=MCp*) حيث تمثِّل التكلفة الحدية الخاصة التكلفة الإضافية التي يتحملها المنتج نتيجة قيامه بإنتاج وحدة إضافية من السلعة، وتتحقق هذه المعادلة إذا عمل كل منتج على تعظيم إنتاجه كما في توازن المنشأة في حالة المنافسة الكاملة.

٤) التكلفة الحدية الخاصة تساوي قيمة العامل الحدي (*MCp=ML*)، إذ تساوي قيمة العامل الحدي السعر الذي يجب دفعه لعامل إنتاج إضافي لإغراءه على تقديم خدماته، وتتحقق هذه المعادلة حين تكون هناك منافسة كاملة في سوق عوامل الإنتاج.

٥) قيمة العامل الحدي تساوي التكلفة الحدية الاجتماعية (*ML=MCs*)، إذ تمثِّل التكلفة الحدية الاجتماعية تضحية المجتمع (أو تكلفة الفرصة) الناتجة عن استعمال العامل الحدي في نشاط معين بحيث يصبح غير متاح للاستعمال في نشاط آخر، وهو يساوي أعلى منفعة اجتماعية حدية بديلة يمكن للعامل الحدي أن ينتجها إذا ما تم استعمالها في نشاط آخر. وتتحقق هذه المعادلة تلقائياً إذا ما تحققت المعادلات الاربعة السابقة بالنسبة لجميع عوامل الإنتاج المستعملة في الاقتصاد.

ويمكن في النهاية وضع هذه المعادلات بمعادلة واحدة، وكما يأتي:

$$MUs=MQ=MRp=MCp=ML=MCs$$

فإذا تحققت هذه المعادلات جميعاً في نظام إقتصادي معين، فلابد لهذا النظام أن يعظم رفاهيته الاجتماعية (أو منفعته الاجتماعية)، ويعود ذلك الى أن التكلفة الاجتماعية الحدية لإنتاج وحدة إضافية من الإنتاج ستساوي عندئذ تماماً المنفعة الحدية الاجتماعية التي يحصل عليها المجتمع من استعماله لذلك الإنتاج، وسينتج الاقتصاد ايضاً إنتاجاً أمثلاً، لأنه إن أنتج أقل من ذلك فستكون (المنفعة الحدية الاجتماعية) أكبر من (التكلفة الاجتماعية الحدية)، والعكس صحيح. وإذا لم يتحقق أي شرط من الشروط الخمسة الواردة في هذه

المعادلات نتيجة آلية السوق فلن تتساوى المنفعة الحدية الاجتماعية مع التكلفة الحدية الاجتماعية، مما يحتم على الحكومة التدخل لتصحيح الوضع، وماعدا الحالات التي سنذكرها بعد قليل، يوفي إقتصاد السوق في ظل المنافسة الكاملة بشروط (ليرنر) الخمسة هذه في نفس الوقت الذي يوفي به بشروط باريتو الأمثلية السبعة التي سبق ذكرها.

● أثر الأسواق غير التنافسية

علينا الآن أن نوضِّح الكيفية التي تخرق فيها حالات السوق اللاتنافسية واحدة أو أكثر من معادلات الرفاه الخمسة هذه، وتقود بالتالي الى تخصيص غير كفوء للموارد. (عبد المنعم السيد علي، ١٩٨٤: ٣٥٥).

١) شرط ليرنر الأول: المنفعة الحدية الاجتماعية= قيمة الناتج الحدي

لا يتحقق في ظل (*A*) التمييز في الأسعار و(*B*) الاعلان، حيث تفوق في هذه الحالة المنفعة الحدية الاجتماعية قيمة الناتج الحدي، وهكذا يخالف التمييز في سعر سلعة متجانسة هذا الشرط، إذ لن يكون السعر عندئذ مقياساً كاملاً للمنفعة الاجتماعية الحدية لأن الأخيرة ستكون في الغالب دون قيمة الناتج الحدي، وستكون الموارد مستعملة بشكل يجعل إنتاجها أكبر مما هو ضروري، وسيكون بالإمكان زيادة الرفاه إذا ما قلّت الكمية المنتجة في السلعة.

٢) شرطه الثاني: قيمة الناتج الحدي=الإيراد الحدي الخاص

لن يتحقق في ظل (*A*) الاحتكار و(*B*) المنافسة الاحتكارية و(*C*) احتكار القلة، إذ ستكون قيمة الناتج الحدي أكبر من الإيراد الحدي الخاص. وهذا الشرط لن يتحقق في ظل أي عنصر غير تنافسي في سوق السلعة، إذ سيكون الطلب غير تام المرونة كما ستكون قيمة الناتج الحدي أو سعر المنتوج باستمرار أكبر من الإيراد الحدي الخاص، وهذا يعني أن السوق اللاتنافسية تقود إلى وضع تكون فيه المنفعة الاجتماعية الحدية أكبر من التكلفة الاجتماعية الحدية وستكون الموارد غير مستغلة إستغلالاً كاملاً والأسعار أعلى مما هو

ضروري لتخصيص الموارد بكفاءة وسيكون هناك تحديد للإنتاج، ولتحقيق كفاءة مثلى يقتضي ذلك إنتاجا أكبر من السلعة.

٣) شرطاه الثالث والرابع: الإيراد الحدي الخاص= التكلفة الحدية الخاصة= قيمة العامل الحدي

لن يتحققا في حالة (A) احتكار البيع احتكاراً تاماً و(B) احتكار قلة في أسواق عوامل الإنتاج، وعندئذ ستكون التكاليف الحدية الخاصة أكبر من قيمة العامل الحدي، إذ سيؤدي السوق في حالة المنافسة غير الكاملة الى مخالفة الشرط الرابع، فبما أن المحتكر الاحادي أو محتكر القلة يستعمل الموارد الى النقطة التي يتساوى فيها الإيراد الحدي الخاص مع التكاليف الحدية لمورد الإنتاج التي هي أكبر من قيمة العامل الحدي (أي معدل الأجر)؛ لذا فإن المنفعة الحدية الاجتماعية ستكون أكبر من التكاليف الحدية الاجتماعية، كما إن عدم إستغلال الموارد إستغلالاً كاملاً لن يتحقق في ظل الاحتكار أو احتكار القلة في سوق بيع الموارد ويمكن للرفاه الاجتماعي أن يزداد لو أن المشتري غير التنافسي للمورد قد أغري بطريقة أو أخرى على شراء مقادير أكبر من ذلك المورد لاستخدامها في نشاطه الإنتاجي.

٤) أما شرطه الخامس والأخير: قيمة العامل الحدي= التكلفة الحدية الاجتماعية

فلن يتحقق نتيجة وجود عناصر السوق الاحتكارية المختلفة، ووجود درجة ما من عدم الاكتمال في السوق التنافسية للموارد أو السلع، إذ لن تكون التكاليف الحدية الاجتماعية لمختلف الموارد متساوية في استعمالاتها في النشاطات الاقتصادية المختلفة.

● آثار إعادة توزيع الدخل على الكفاءة

لعل موضوع التنسيق بين السياسات التي يمكن الوصول بها الى تحقيق كل من معياري الكفاءة بوصفه مفهوماً اقتصادياً بحتاً والعدالة بوصفها مفهوماً اخلاقياً واجتماعياً يعدُّ من بين أكثر السياسات صعوبة، إذ إن الكثير من الدراسات تشير الى وجود علاقة مقايضة بين المفهومين، فتغليب الجوانب الاقتصادية والوصول الى معدلات نمو مرتفعة

قد يكون على حساب التضحية بالعدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع المختلفة، والعكس بالعكس.

ويمكن توضيح آثار إعادة توزيع الدخل في الكفاءة الاقتصادية بالشكل (١٤) في أدناه، إذ يلاحظ أن النقطة *A* تمثل التوزيع الحالي للدخل، وباستعمال نظام ضريبي تصاعدي يمكن الإنتقال إلى النقطة *C* التي تمثل المساواة في توزيع الدخل بغض النظر عن الكفاءة، لكن هذا الانتقال الذي يكون بفعل تدخُّل الحكومة وعلى حساب آلية السوق سيؤدي الى حصول الطبقات الفقيرة على جزء من الدخل، وهذه الطبقات يكون لديها الميل الحدي للاستهلاك مرتفعاً مقارنة بالطبقات الغنية لذلك سيشهد النمو تراجعاً ملحوظاً، ويمكن تحسين أوضاع الطبقة الفقيرة عند النقطة *B* مع الإضرار ولو بشكل أقل في الكفاءة الاقتصادية.

وفي المقابل إذا طبقت الحكومة معيار العدالة وقامت بزيادة إعانات الضمان الاجتماعي نلاحظ إنه وعلى الرغم من كون هذه الزيادة مرغوبة من وجهة نظر أهداف العدالة التوزيعية إلا أنها ستؤدي إلى عدة أمور غير مرغوبة على الكفاءة، منها التشجيع على التقاعد المبكر أو تخفيض الحافز في البحث عن عمل، وقد يؤدي ذلك الى زيادة معدلات الضرائب اللازمة لتمويل هذه الإعانات، مما ينعكس سلباً على الكفاءة الاقتصادية.

وبعبارة أخرى فأن إتبعت بعض الدول سياسة تعمل على تحقيق نوعٍ من العدالة في توزيع الدخول فإن ذلك بالطبع سيكون لصالح الفقراء ذوي الميل الحدي للاستهلاك العالي لكنه سيكون على حساب النمو في رأس المال لأن الاخير يعتمد على الإدخارات من أصحاب الدخول العالية ذوي الميل الحدي المرتفع للإدخار، وعليه فانه بقدر ما يكون النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً لخفض الأهمية النسبية للفقراء إلا أن عدالة توزيع الدخل الناجمة عن ذلك النمو يعد الشرط الكافي لتخفيض آثار ظاهرة الفقر.

الشكل (١٤) آثار إعادة توزيع الدخل المولد لعدم الكفاءة

إذا قدمت الحكومة معيار العدالة، وقامت بزيادة إعانات الضمان الاجتماعي مثلاً، نلاحظ انه وعلى الرغم من كون هذه الزيادة مرغوبة من وجهة نظر أهداف العدالة إلا انها ستؤدي إلى أمور غير مرغوبة مثل التشجيع على التقاعد المبكر وقد يؤدي ذلك الى زيادة معدلات الضرائب اللازمة لتمويل هذه الإعانات، مما ينعكس سلباً على الكفاءة الاقتصادية.

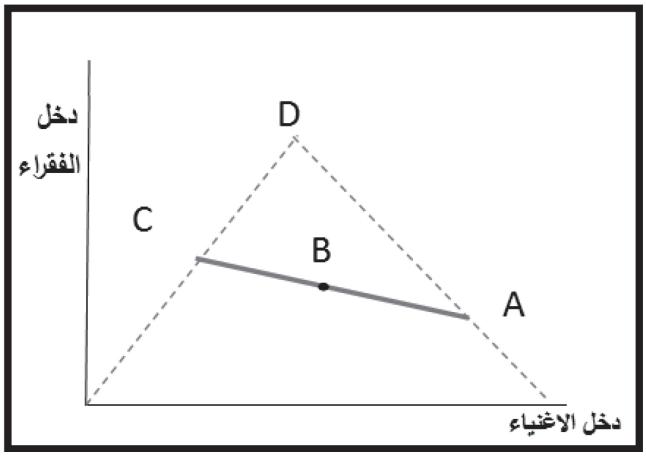

وهنا يجب أن نجيب عن تساؤل هام مفاده، ما هو مقدار الكفاءة التي يكون المجتمع على استعداد للتضحية بها مقابل الحصول على قدر أكبر من العدالة؟

لقد حاول الاقتصادي (آرثر أوكن) الإجابة عن هذا التساؤل عن طريق تجربته المعروفة بالدلو المثقوب *The Leaky Bucket*، إذ أوضح (أوكن) إنه قد يكون للعدالة وقع يرغب به الأفراد وخاصة إن قامت الدولة باستقطاع الدولارات من الأغنياء ووضعتها في دلو مخصص لإعادة توزيعها على الفقراء، وفي الوقت نفسه افترض ان الدلو مثقوب بحيث أن كلَّ دولار يدفعه الأغنياء يتسرب نصفه ويصل النصف الآخر الى الفقراء وفي هذه الحالة فإن إعادة التوزيع هنا أضَّرت بالكفاءة الاقتصادية، لذا توصل الى أن إعادة

التوزيع قد تـؤدي الى تقليـص الناتج الحقيقـي نظراً لأنه سـيعمل على الحد من سياسـات الحوافز، الأمر الذي يتطلب قياس المكاسب الناجمة عن زيادة درجة العدالة مقارنة بالآثار المتوقعة على إجمالي الدخل القومي.

وكما يلاحظ فإن هناك علاقة تبادلية بين الكفاءة والعدالة، ففي دراسـة قام بها كل من (كلايف بال) و(أندرو سـكوتر) و(كايـث وايكليت) من جامعة نيويـورك، اهتمت بتوضيح العلاقـة بيـن العدالـة كمفهـوم اجتماعـي ذي طابـع أخلاقي مـع الكفـاءة بوصفهـا مفهوم إقتصادي مجرد، توصلت الى إن ما هو عادل يمكن أن يكون كفوءاً في ضوء تكافؤ الفرص في زيادة دخول المحرومين وزيادة أرباح المؤسسات في الوقت نفسه.

فـكلا المعياريـن هاميـن وإن تغليـب أي منهمـا علـى الآخر سـتكون له مسـاوئه، فالاهتمام بالكفـاءة الاقتصادية دون العدالة التوزيعية سيسـبب حـالات فقر وتفاوت في الدخول ومشـاكل اجتماعية جمَّـة، وبالعكس سـيؤدي الإهتمام بعدالـة التوزيع وإهمال الكفاءة الاقتصادية الى إنخفاض الإنتاجية وتحول المواطن الى راكب مجاني من الطراز الأول مما يضر بالنمو الاقتصادي، لذا يجب على الحكومة أن تسـلك طريقاً وسـطاً بين الكفاءة والعدالة، أي تطبيق سياسات متوازنة تعمل على تحقيق الكفاءة والعدالة لتجنب حدوث أي مشاكل.

****

مصادر الباب الاول

أولاً: الكتب العربية

١) باهر محمد عتلم، المالية العامة أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.

٢) بيتر بيتكي وديفيد بريشيتكو، طريقة التفكير الاقتصادي، ترجمة ليندا الحمود، مراجعة وتدقيق فادي حدادين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

٣) بومدين بوزيد (إعداد وتنسيق)، فلسفة العدالة في عصر العولمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، بيروت، ط١، ٢٠٠٩.

٤) د. جمال مولود ذيبان، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة، دراسة قانونية مقارنة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١.

٥) د. حامد عبد المجيد الدراز، د. سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢.

٦) د. حسين سلوم، موجز المبادئ الاقتصادية، دار النهضة العربية، ١٩٩٠.

٧) د. خالد شحاده، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، عمان، ط١، ٢٠٠٣.

٨) ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصف، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٨٧، ٢٠١٢.

٩) د. رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩.

١٠) ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، ترجمة د. محمد حمدي السيافي، د. كامل سلمان العاني، دار المريخ للنشر، السعودية، ١٩٩٢.

١١) عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة "تطور الدور الاقتصادي الحكومي": الضرائب، الانفاق العام، الموازنة العامة، دار الفكر الجامعي، ط١، ٢٠١٤.

١٢) د. عبد الرحمن زكي إبراهيم، أصول الاقتصاد المالي الحديث، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٩٩.

١٣) د. عبد الله الطاهر، اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، ط١، ١٩٨٨.

١٤) د. عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، دراسة في مبادئ الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، الجزء الاول، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٤.

١٥) د. علي يوسف خليفة، د. احمد زبير جعاطة، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، بغداد، ١٠٧٨.

١٦) د. عوض فاضل اسماعيل، نظرية الانفاق الحكومي، دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٣.

١٧) د. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠١.

١٨) د. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، ساعدت الجامعة المستنصرية في طبعه، بغداد، ١٩٩٠.

١٩) فوّاز جار الله نايف، قيدار حسن أحمد، التحليل الاقتصادي الجزئي، دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل، الموصل،١٩٨٧.

٢٠) د. كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، ١٩٧٨.

٢١) د.محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط١، ٢٠١١.

٢٢) محمد عمر ابو دوح، ترشـيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٦.

ثانياً: الكتب الانكليزية

1) *Arye l. Hillman, public finance and public policy, Responsibilities and limitations of government, 2nd edition, Cambridge University press, new York, 2009.*

2) *Arleen J. Hoag, John J. Hoag, Introductory Economics, 4th edition, World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd, 2006*

3) *Browning K. Edgar and Jacquelene M. Public Finance and the price system, 2nd edition, New York, Macmillan, 1983.*

4) *David N. Hyman, Public finance, a contemporary application of theory to policy, USA, Thomson, south western, 10ht edition, 2011.*

5) *Harvey S. Rosen, public Finance, USA: McGraw-Hill, 5th edition, international edition, 1999.*

6) *John Sloman, Economics, 6th edition, Prentice Hall, 2006.*

7) *Michael Parkin, Melanie Powell, Kent Matthews, Economics, 6th edition, Pearson Education Limited, 2005.*

8) *Richard A. Musgrave, Peggy Musgrave, Public finance in theory and practice, 3nd edition, McGraw-Hill, Kogakusha Ltd, Tokyo, 1980.*

9) *Sanjeev Cupta & others, Fiscal dimensions of sustainable development, IMF, Washington DC, 2002.*

10) *Taylor Phillip E. The economics of public finance, 3rd ed, New York, Macmillan,1961.*

11) *Valeria Mosini, Equilibrium in Economics, Scope and Limits, 1st edition, Routledge, Taylor and Francis Group, 2007.*

✱✱✱✱

الباب الثاني

النفقات العامة ومقايضات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

- الفصل الثالث: النفقات العامة في ظل الكفاءة الاقتصادية.
- الفصل الرابع: النفقات العامة في ظل العدالة الاجتماعية.

الباب الثاني

الفصل الثالث

النفقات العامة في ظل الكفاءة الاقتصادية

المبحث الأول

كفاءة الإنفاق العام وتحليلات التكلفة- العائد

● تحليل التكلفة-العائد

من المتعارف عليه أن تحليل التكلفة-العائد يعد أداة مالية تهدف الى تحسين الكفاءة التي معها يتم إتخاذ قرارات الإنفاق في القطاع العام، وبصفة رئيسة يحاول مفهوم التكلفة-العائد مقارنة المزايا الاقتصادية النسبية للمشروعات الرأسمالية الحكومية البديلة وجميع التكاليف والمنافع الملائمة لمشروعات متماثلة، ويمكن قياس هذه التكاليف والعوائد كمياً كلما أمكن ذلك وتقويمها بوحدات نقدية.

إن المشروعات المختلفة يمكن مقارنتها ببعض على أساس كفاءتها الاقتصادية النسبية، وإذا تم تطبيق هذه الإسلوب بطريقه شامله فإن تحليل التكلفة-العائد يؤدي مثالياً الى التخصيص الأمثل للموارد بين كل من القطاع الخاص، والقطاع العام في الاقتصاد القومي وكذلك داخل القطاع العام نفسه. (محمود عبد الرزاق، ٢٠١١: ٢٢)

كما يمكن ترشيد الاختيار بين المشروعات الاستثمارية البديلة بالرجوع الى نسبة العائد/ التكلفة (العائد مقسوماً على التكلفة) التي تنسب القيمة الحالية لإجمالي العوائد التي تتدفق من مشروع استثماري معين الى القيمة الحالية لإجمالي تكاليف هذه المشروع. وهناك معيار آخر يستعمل في ترشيد الاختيار بين المشروعات الاستثمارية المختلفة وهو معيار العائد الصافي (العائد ناقصاً التكلفة) الذي يتكون من إجمالي المنافع مطروحاً منها التكاليف الكلية للمشروع. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٣٨).

ومن معياري الكفاءة السابق ذكرهما يمكن القول بصفة عامة: إن معيار العائد الصافي يعدُّ مؤشراً أكثر دقة في اختيار أفضل مشروع، فهذا المعيار يعمل بفعالية في ظل ظروف معينة تكون فيها نسبة العائد الى التكلفة أقل وثوقاً، وسوف تتضح هذه النقطة فيما بعد،

ويتطلب الأمر خصم التدفقات المستقبلية للعائد والتكلفة من مشروع طويل الأجل بالقيم الحالية، وذلك لأن العوائد التي تكتسب بعد سنة تصبح أقل من العوائد المكتسبة في الوقت الحالي، كذلك فإن المثل يكون صحيحاً بالنسبة للتكاليف إذ تمثل تكاليف الفرصة البديلة القيمة الحالية للإستهلاك المتنازل عنه، وهكذا فإن معدل الخصم أو الفائدة يجب تطبيقه لكي نقوم بتقدير القيمة الحالية للعوائد والتكاليف المستقبلية.

وتعد قضية اختيار معدل الخصم الذي يجري على أساسه حساب القيمة الحالية لعوائد المشروع قضية جوهرية يتوقف عليها تقييم المشروع وترتيبه بين المشروعات البديلة وتزداد أهميتها كلما امتدَّ الأفق الزمني للمشروع، إذ يؤدي خفض معدل الخصم المستعمل في حسابات المشروعات العامة الى رفع القيمة الحالية للدخول المستقبلية في حالة الاستثمارات طويله الأجل، والعكس صحيح حيث يؤدي رفع معدل الخصم الى ترجيح كافة المشروعات قصيرة الأجل نسبياً، وهكذا يؤدي اختلاف سعر الخصم (الفائدة) الى تغير ترتيب المشروعات مما يؤثر على اختيارها.

وتختلف قواعد اختيار المشروعات العامة بحسب ما إذا كانت الموازنة ثابتة أم متغيرة (أي ذات حجم محدد أم مفتوحة)، كما تختلف بحسب ما إذا كانت المشروعات الاستثمارية قابلة للتجزئة من عدمه، فإذا كانت العوائد والتكاليف لجميع المشروعات الاستثمارية قابلة للانقسام بالكامل الى وحدات صغيرة، وإذا كانت مثل هذه البيانات قابلة للقياس الكمي فإن مهمة الحصول على تخصيص كفوء للموارد ستكون مهمة يسيرة نسبياً، فمثلاً يصل مجموع العوائد الى الحد الأقصى في تخصيص الموارد بين القطاعين عندما يتحقق الشرط الآتي:

$$\frac{MCa}{MCb} = \frac{MRa}{MRb}$$

إذ يشير (*MR*) الى العائد الحدي و(*MC*) الى التكلفة الحديه، وإن (*A*) يشير الى القطاع الخاص بينما (*B*) يختص بالقطاع العام، وبالإضافة الى ذلك فإنه في حالة تحديد حجم

الموازنة الإجمالية للقطاع العام يتقرر التخصيص الكفء داخل لقطاع العام وفقاً للشرط الآتي:

$$\frac{MCi}{MCg} = \frac{MRi}{MRg}$$

إذ تشير (*MR*) و(*MC*) الى العائد الحدي والتكلفة الحدية على التوالي، أما (*i*) و(*g*) فتعني المشروعات الاستثمارية الخاصة والحكومية البديلة. لكن المشكلة تكمن في أن الكثير من المشروعات الاستثمارية تتسم بعدم القابلية للتجزئة أو للتوسع بسهولة، بالإضافة إلى أن قياس منافع وتكاليف المشروع غالباً ما تكون صعبة وغير دقيقة. وعليه فإنه من خلال تحديد حجم ثابت للموازنة يجب مقارنة مشروعات الإنفاق البديلة، وإذا كانت مثل هذه المشروعات البديلة متساوية في التكلفة الكلية، فان نسبة العائد الى التكلفة تعد مؤشر دقيق في اختيار المشروعات في ظل قيد الموازنة. وعلى أي حال فانه عندما تختلف التكاليف الكلية بين المشروعات فإن معيار العائد الى التكلفة لا يعطي دائماً أفضل إجابة، بمعنى إنه ليس من الضروري اختيار المشروع أو المشروعات التي تعظم مجموع العوائد، وفي هذه الحالة فإن معيار العائد الصافي يعطي نتائج أكثر واقعية لتوضيح اختيارات أفضل مشروع، كما نلاحظ من الجدول (١) الآتي: (محمود عبد الرزاق، ٢٠١١: ٢٥)

جدول (١) اختيار المشروعات العامة في ظل قيد الميزانية

المشروع	التكاليف ١	العوائد ٢	العائد الصافي= (٢-١)	العائد/ التكلفة (٢/١)
الأول	٢٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١,٢٥
الثاني	١٥٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١,٢٧
الثالث	٥٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	١,١٠
الثاني والثالث	٢٠٠,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	١,٢٢٥

ومن الجدول السابق، نفرض إن قيد الميزانية ٢٠٠مليون دينار، وتشير نسبة العائد/ التكلفة إلى اختيار المشروع الثاني، والذي يحقق أعلى نسبة (١,٢٧) عند تكلفة مقدارها ١٥٠ مليون دينار، ويبقى مبلغ ٥٠ في الميزانية يمكن أن يخصص للمشروع الثالث. وعلى أي حال فإن إجمالي العوائد من هذا التوفيق بين المشروعات يبلغ٢٤٥ مليون دينار، وهي أقل من إجمالي عوائد المشروع الأول والتي تبلغ ٢٥٠ مليون دينار. ويجب أن نلاحظ أن معيار العائد الصافي يشير إلى المشروع الأول على أساس إنه أفضل اختيار، حيث يحقق قيمة صافية مقدارها ٥٠ مليون دينار، زيادة عن إجمالي التكاليف البالغة ٢٠٠ مليون دينار، وهذه القيمة الصافية للمشروع الأول تكون أكبر من مثيلتها في المشروعين الثاني والثالث معاً. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٤٢).

وفي هذا الصدد يمكن القول إن إجمالي عائد المشروع الأول ٢٥٠ مليون دينار، بينما تصبح ٢٤٥ مليون دينار من المشروعين الثاني والثالث في ظل قيد الموارد المالية المحدودة بـ ٢٠٠ مليون دينار.

كما أن هناك خطوة هامة في تحليل التكلفة-العائد تنطوي على اختيار معدل الخصم الاجتماعي المناسب الذي يمكن تطبيقه على المشروعات البديلة، حتى يمكن مقارنة عوائدها وتكاليفها، ويجب أن يدخل معدل الخصم الاجتماعي في حسبانه أن قرارات الاستثمار الحكومية ذات طبيعة طويلة المدى، وعليه يجب أن تحتوي على عنصر التفضيل الزمني. وهنا يمكن القول: إنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن المشروع الذي تدفع تكاليفه في زمن أبعد ويدر منافع في زمن أقل يفضل على مشروع بديل له ينطوي على العكس. فإذا فرضنا أن لدينا مشروعين لهما التكاليف الاستثمارية الأولية نفسها، وليست هناك تكلفة صيانة أو تشغيل لأي منهما، وكل منهما له عمر افتراضي قدره ١٠ سنوات فإنه من الطبيعي أن المشروع الذي يغل عشرة ملايين دينار في السنة لمدة عشر سنوات أفضل من ذلك الذي يدر مائة مليون دينار في نهاية العشر سنوات، ويرجع ذلك الى عنصرين مهمين، الأول هو عنصر التفضيل الزمني، إذ يفضل الأفراد عادة أن يحصلوا على عائد نقدي اليوم

على الحصول عليه غداً، والثاني عنصر الفرصة البديلة، إذ إن العشرة ملايين دينار المستلمة من المشروع الأول في السنة يمكن أن تُستهلَك أو تُستثمَر في مشروعات تدر عائداً. (محمود عبد الرزاق، ٢٠١١: ٢٨).

ولا يوجد إتفاق بين الاقتصاديين على سعر الخصم الواجب إستعماله في تحليل التكلفة-العائد للمشروعات العامة، فالبعض يرى إستعمل معدل خصم متوافق مع صافي الغلّة أو الإيرادات في مشروعات الاستثمار الخاصة، أي الإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن الناحية الفنية فإن ذلك يجب أن لا يزيد عن المتوسط المرجح لمعدل تكلفة الفرصة البديلة في الاستثمارات الخاصة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي الذي بمقتضاه يتم سحب الاستثمارات الحكومية، ولا يلقي هذا الرأي قبولاً واسعاً لاعتبارات عديدة أولها ما يسود أسواق المال من اختلالات لا تسمح بتمييز واضح للإنتاجية الحدية لإستثمارات رأس المال الخاص، ناهيك عن تعدد أسعار الفائدة على الودائع مع اختلاف طول المدة بسبب عوائد عدم التأكد، فضلاً عن تفاوت عناصر المخاطرة في الاستثمارات الخاصة المختلفة. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٤٣).

ومن خلال المدى الذي يستطيع تحليل العائد-التكلفة أن يوضح الاختيار بين المشروعات الحكومية البديلة، فإنه يمكن العمل على تحسين مستوى الكفاءة في قرارت الموازنة، وهنا يمكن ترتيب المشروعات البديلة وعمل المقارنات بين تلك المشروعات ودراسة أدوات التخصيص البديلة، وبالفعل فإنه يبدو من المحتمل للغاية أن التقييم التنظيمي لتكاليف وعائدات المشروع، وكذلك تضمين اعتبارات التفضيل الزمني بواسطة توفير كمية أكبر من المعلومات لمتخذي القرارات، يجب أن تؤدي الى زيادة جودة قرارات موازنة القطاع العام، فضلاً عن أن الحساب الاقتصادي لتكلفة الفرصة البديلة يطبَّق بشكل نافع على القرارات الاقتصادية للقطاع العام من خلال الأساليب الفنية للعائد والتكلفة.

وفي هذا الصدد تظهر مشاكل عديدة على الرغم من إيجابية السياسة المميزة التي أستعملت في تحليل العائد-التكلفة، وهذه المشاكل تشمل ما يأتي: (محمود عبد الرزاق، ٢٠١١: ٣٣)

١) قياس المنافع والتكاليف.

٢) اختيار معدل الخصم الاجتماعي المناسب.

٣) التفاعل بين الآثار التخصيصية والتوزيعية للمشروعات الاستثمارية الحكومية.

ومن الناحية المثالية، تعتمد تقديرات العوائد والتكاليف على ملاحظة الأسعار السوقية النمطية للسلع العامة وشبه العامة التي تعكس جيداً المنافع الاجتماعية للسلع النهائية والتكاليف الاجتماعية للموارد المستعملة في إنتاجها، ومع ذلك فإن طبيعة السلع العامة وشبه العامة التي تتضمن خصائص الاستهلاك المشترك والآثار الخارجية، تعمل على تخفيض أهمية تطبيق الأسعار السوقية على تلك السلع الجماعية، وتظهر الحاجة الى إستعمال أسعار الظل عندما لا تعكس الأسعار السوقية القيم الحقيقة للمجتمع، ويمكن أن تكون أسعار الظل مستوحاة من سلوك المستهلك وظواهر العرض والسلع المماثلة المباعة في القطاع الخاص، وتكتسب أسعار الظل أهمية خاصة في البلدان النامية، إذ يؤدي الاستثمار الحكومي دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية وتبرز بالتالي ضرورة العناية بتقييم واختيار المشروعات العامة. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٤٤).

وهنا تثور مشكلة اختيار معدل الخصم الاجتماعي المناسب، ويكمن الخطر عندما يقوم القطاع العام باختيار معدل اجتماعي أقل من معدل القطاع الخاص، وهذا مؤكد الحدوث لأن الحكومة بصفة عامة لا تحتاج إلى الانشغال بشأن أسعار الائتمان، وعدم السيولة والمخاطرة التي يتعرَّض لها القطاع الخاص. (محمود عبد الرزاق، ٢٠١١: ٣٧).

ومن الواضح أنه كلما كان معدل الخصم الاجتماعي المستخدم منخفضاً، كلما زاد عدد مشروعات الاستثمار التي تتبناها الحكومة، وهذا ما يظهر في الشكل (١٥) الذي يقيس معدل الخصم الاجتماعي على المحور العمودي وحجم الإنفاق الاستثماري الحكومي على المحور الأفقي. والعلاقة بين هذين المتغيرين علاقة عكسية كما يشير إليها ميل منحنى الاستثمار الحكومي، وهذا يعني أنه كلما إنخفض معدل الخصم الاجتماعي،

زاد حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي، والعكس صحيح. وعليه إذا كان المعدل الاجتماعي للعائد على الاستثمار الحكومي أقل من مثيله في القطاع الخاص فإن أثر التخصيص غير المحايد بين القطاعين سيكون في صالح تخصيص موارد القطاع العام، فضلاً عن ذلك فإذا كانت الأجهزة المختلفة لوحدات الحكومة تستعمل معدلات خصم اجتماعية متباينة، فإن الانحرافات السالبة ستأخذ مكوّنها داخل الأجهزة الحكومية.

الشكل (١٥) العلاقة العكسية بين معدل الخصم الاجتماعي والاستثمار العام

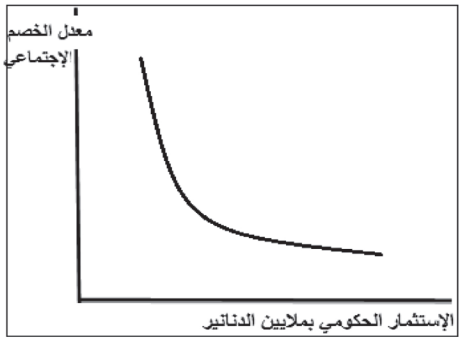

إن الإنفاق الأمثل يتحقق عن طريق تساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه الإنفاق العام مع التكلفة الحدية الاجتماعية. فالمنفعة الحدية الاجتماعية يقصد بها مقدار الكسب الذي يعود على الافراد في المجتمع ككل من جراء النشاط الحكومي، أما التكلفة الحدية الاجتماعية فهي مقدار ما ضحّى به من إنتاج القطاع الخاص من جراء قيام الدولة بالنشاط. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٤٥).

ويمكن توضيح ذلك المعيار بالمثال الآتي: إذا كان هناك مشروع لزيادة الطرق السريعة وكانت *Q3* أميال الطرق الموجودة فعلاً وكان المقترح زيادة عدد الأميال الى *Q4* فإن الزيادة في الطرق المجهزة *Q4* سوف تكون غير كفوءة والسبب في ذلك أن التكلفة الاجتماعية الحدية للزيادة أو نسبة التغير *Q3* من أميال الطرق تمثل المساحة *Q3FGQ4*

تزيد على الفائدة الاجتماعية الحدية المتمثلة بالمساحة *Q3HJQ4* وهذا بسبب إن الناتج *Q3* أكبر من كمية طول الطرق الكفؤة *Q أي ان Δ*Q3* ستكون خسارة صافية للمشروع المقترح، أما إذا كانت *Q1* من أميال الطرق الجديدة قد توفَّرت فعلياً فتكون هناك مكاسب صافية بمقدار *ΔQ1*. لاحظ الشكل (١٦):

الشكل (١٦) التكلفة-العائد لمشروع أميال طرق سريعة مقترحة

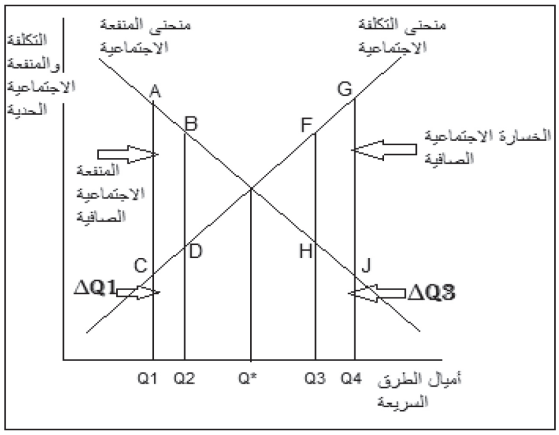

● الإنفاق الاستثماري الحكومي عند معدلات خصم اجتماعية مختلفة

من الانتقادات الشديدة التي توجَّه الى تحليل التكلفة – العائد، هو أن تأكيده على مسائل التخصيص (اعتبارات الكفاءة الاقتصادية) يؤدي الى إهمال اعتبارات التوزيع (اعتبارات العدالة الاجتماعية)، ذلك أن عوائد الاستثمار الحكومي تذهب أساساً لمجموعة واحدة من الأشخاص بينما تتحمل مجموعة أخرى دفع الضرائب لتمويل الاستثمار، وعلى الرغم من ذلك فإن التحليل التقليدي للتكلفة والعائد يركِّز على مكاسب التخصيص ويتجاهل آثار توزيع الدخل، وفي هذا الخصوص يمكن التسليم بأن العدالة (التوزيع) تدخل بوصفها مجموعة فرعية لهدف الكفاءة (التخصيص) في تحليل التكلفة-العائد، وعليه فعندما يُنظر الى العدالة على إنها مؤاتية، فإنها تدخل في عوائد البرنامج، أما إذا عُدَّت هذه الآثار غير مؤاتية فإنها تدخل في التكاليف. وهنا يجب أن نعترف بأن الاهتمام بالعدالة أو الآثار التوزيعية يفرض مشكلة حيوية، وعلى الرغم من ذلك فإن

المجتمع يقـوم بإتخاذ أحـكام قيمية فيما يتعلـق بهذه الأهـداف الاقتصاديـة والاجتماعية. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٤٣).

قواعد إتخاذ قرارات الإنفاق العام

هنـاك مجموعة من الأسـس والقواعـد التي يتم الاسـتناد لهـا لتنفيذ قـرارات الإنفاق العام، وتختلـف قواعد اختيار برامج الإنفـاق العام في حالة الميزانيـة المحددة الحجم عن حالة الميزانية غير المحددة الحجم، كما تختلف قواعد اختيار برامج الإنفاق العام في حالة المشروعات القابلة للانقسام عن غير القابلة للانقسام. (محمود عبد الرزاق، ٢٠١١: ٥٤)

وسـوف يتم توضيح قواعد برامج الإنفاق العام في حالة المشروعات القابلة للانقسام ثم قواعد اختيار برامج الإنفاق العام في حالة المشروعات غير القابلة للانقسام، مع التفرقة بين حالـة الميزانية المحددة الحجـم والميزانية غيـر المحددة الحجم، وذلـك بافتراض أن منافع وتكاليف برامج الإنفاق محددة ويمكن التعبير عنها رقمياً.

قواعد اختيار برامج الإنفاق العام في حالة المشروعات القابلة للانقسام

يقصد بالمشروعات القابلة للانقسـام (هي تلك المشـروعات التي يمكن تغيير حجم إنتاجها بوحـدة واحدة)، ونفـرّق هنا بين حالـة الميزانية المحـددة وبين حالـة الميزانية غير المحددة الحجم.

الميزانية المحددة الحجم

هنا يجب طـرح السـؤال الآتـي: كيف يتـم توزيـع المبلـغ المحـدد بين مشـروعين؟ وللإجابة، يمكن القـول: إن هذا يمكن أن يتم من خلال تطبيق التحليـل الحدي، أي إنه يتم تخصيـص المبلغ المحدد بين المشـروعين على نحو يـؤدي الى الحصول علـى أكبر منافع صافية ممكنة من المشـروعين، ومعنى ذلك أنه ينبغي تعظيم الفرق بين المنافع والتكاليف، أي تعظيـم مجمـوع ($R-C$)، (حيث أن R تشـير الـى إجمالي منافـع المشـروعين وC الى

إجمالي تكاليف المشـروعين). وبما أن مجموع التكاليف (C) معروف مقدماً (فهو المبلغ المخصـص للإنفـاق على المشـروعين)، فـإن تخصيـص المبلغ بيـن المشـروعين يتطلب تعظيم المنافع، ويتم تعظيم المنافـع وفقاً للتحليل الحدي في حالة تسـاوي المنفعة الحدية للدينار الأخير المُنفق على كل من المشـروع (X) والمشـروع (Y). ويوضح الشكل (١٧) كيف يتم تخصيص المبلغ المحدد للإنفاق على المشروعين بحيث يتم تعظيم المنافع.

شكل (١٧) تخصيص الإنفاق في الميزانية محددة الحجم

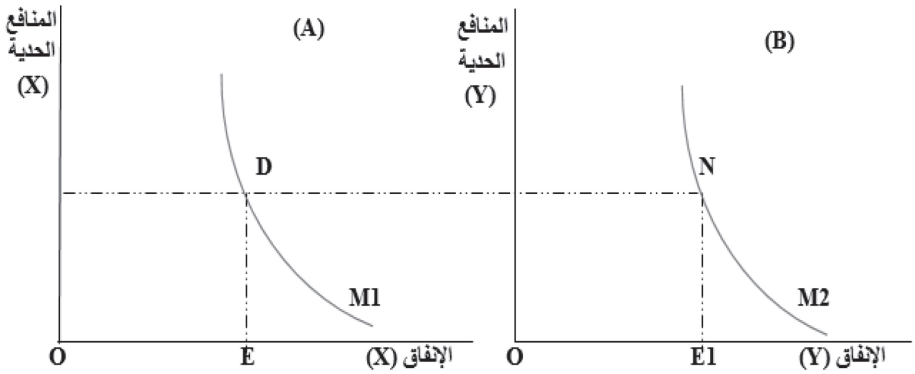

وكما يبيِّن الشـكل (١٧-A) فـإن المشـروعين همـا (X) و(Y)، وأن منحنـى المنفعة الحديـة للمشـروع (X) هـو المنحنـى (M1). فيما يبيِّـن الشـكل (١٧-B) منحنـى المنفعة الحدية للمشروع (Y) وهو المنحنى (M2).

وينبغي أن يوزَّع إجمالي الإنفاق المخصص للمشـروعين (X) و (Y) على نحو يؤدي الى تعظيم المنافـع العامة، الأمر الـذي يتحقق عند تسـاوي المنفعة الحديـة للدينار الأخير المنفق على المشـروع (X) مع المنفعة الحديـة للدينار الأخير المنفق على المشـروع (Y)، ويتحقق هـذا الوضع عندمـا يخصص المبلـغ (OE) للإنفاق علـى المشـروع (X) والمبلغ (OE1) للإنفاق على المشروع (Y) إذ تتسـاوى المنفعة الحدية للدينار الأخير المنفق على المشـروع (X) مع المنفعة الحدية للدينـار الأخير المنفق على المشـروع (ED=E1N) (Y) وفي هذه الحالة يساوي إجمالي الإنفاق العام (OE+OE1).

الميزانية غير المحددة الحجم

إن قواعد الاختيار بين برامج الإنفاق العام في حالة الميزانية غير المحددة الحجم تختلف عن حالة الميزانية المحددة، وبيان ذلك أنه في حالة الميزانية المحددة الحجم تكون المشكلة هي توزيع مبلغ ثابت من النقود، هو حجم الميزانية، بين مشروعين أو أكثر. وإذا افترضنا للتبسيط توزيع مبلغ محدد بين مشروعين من المشروعات العامة، تصبح المشكلة كيفية توزيع هذا المبلغ بين المشروعين بحيث يتم تعظيم المنافع الكلية. وتكون نفقة الفرصة البديلة في حالة الميزانية المحددة الحجم بالنسبة لمشروع معين عبارة عن التضحية بالمنافع التي تعود على المجتمع من تنفيذ مشروع آخر، أما في حالة الميزانية غير المحددة الحجم فإن نفقة الفرصة البديلة لتنفيذ المشروعات العامة عبارة عن المنافع التي تضيع على المجتمع نتيجة تحويل الموارد من الاستعمالات الخاصة الى الاستعمالات العامة. (محمود عبد الرزاق، ٢٠١١: ٦٥)

وعلى الدولة، في حالة الميزانية غير المحددة الحجم، ليس فقط الاختيار بين برامج الإنفاق المختلفة، وإنما عليها كذلك تحديد حجم الميزانية ويتم الاختيار بين المشروعات العامة وبين المشروعات الخاصة على نحو يؤدي الى تعظيم منافع المشروعات العامة والمشروعات الخاصة معاً، الأمر الذي يتم عند تساوي المنافع الحدية للدينار الأخير المنفق على المشروعات العامة مع المنافع الحدية للدينار الأخير المنفق على المشروعات الخاصة، وبذلك يتم تحديد إجمالي الإنفاق العام.

قواعد اختيار برامج الإنفاق العام في حالة المشروعات غير القابلة للإنقسام

المشروعات غير القابلة للانقسام هي المشروعات التي لا يمكن تغيير حجم إنتاجها بوحدة واحدة. وسنُفرّق هنا بين قواعد اختيار برامج الإنفاق العام في حالة الميزانية المحددة الحجم، وبين قواعد اختيار برامج الإنفاق العام في حالة الميزانية غير المحددة الحجم.

الميزانية المحددة الحجم

من المناسب أن نستعين بالمثال التالي لتوضيح كيفية الاختيار بين برامج الإنفاق العام في حالة الميزانية المحددة الحجم، فإذا افترضنا أن حجم الميزانية هو ٧٠٠ مليون دينار، يمكن إستعمالها لإقامة سبعة مشروعات بديلة للطرق، وكما هو موضَّح في الجدول (٢) الآتي:

جدول (٢) برامج إنفاق عام في حالة ميزانية محددة

المشاريع	التكاليف (C)	المنافع (R)	المنافع الصافية ($R-C$)	$\frac{R}{C}$	الترتيب بحسب معدل R/C	الترتيب حسب ($R-C$)
الأول	٢٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٢,٠	٢	١
الثاني	١٤٥	١٧٥	٣٠	١,٢	٥	٤
الثالث	٨٠	١٠٤	٢٤	١,٣	٤	٦
الرابع	٥٠	١٢٥	٧٥	٢,٥	١	٣
الخامس	٣٠٠	٤٢٠	١٢٠	١,٤	٣	٢
السادس	٣٠٥	٣٣٠	٢٥	١,١	٦	٥
السابع	١٢٥	١٠٠	(-٢٥)	٠,٨	٧	٧

في هذه الحالة يمكن الاختيار بين المشروعات السبع على أساس عدة قواعد نذكر منها ما يأتي:

القاعدة الأولى: يتم ترتيب المشروعات تنازلياً بحسب معدل المنافع/ التكاليف ويتم اختيار المشروعات على هذا الأساس، بحيث لا يتجاوز حجم الميزانية، وفي حالة تطبيق هذه القاعدة يتم اختيار المشروعات التالية: الرابع والأول والخامس والثالث، إذ يكون إجمالي تكاليف هذه المشروعات ٣٦٠ مليون دينار، وإجمالي المنافع ١,٠٤٩ مليون دينار، وصافي المنافع ٤٩١ مليون دينار ويبقى مبلغ ٧٠ مليون دينار من إجمالي المبلغ المخصص للميزانية غير المستعمل.

القاعدة الثانية: يتم اختيار المشروعات التي تؤدي الى تعظيم قيمة المنافع الصافية، وفي هذه الحالة يتم اختيار المشروعات التالية: الأول، والخامس، والرابع، والثاني، ويكون إجمالي التكاليف ٦٩٥ مليون دينار وإجمالي المنافع ١,١٢٠ مليون دينار، وصافي المنافع ٤٢٥ مليون دينار ويبقى مبلغ ٥ مليون دينار غير مستعمل، من المبلغ المخصص للميزانية.

القاعدة الثالثة: يتطلب اختيار المشروعات بحيث يكون الجزء المتبقي من المبالغ الإجمالية المخصصة لإقامة هذه المشروعات في أدنى مستوى ممكن، وفي ظل هذه القاعدة يتم اختيار المشروعات التالية: الأول، والثاني، والرابع، والسادس، ويساوي إجمالي تكاليف هذه المشروعات ٧٠٠ مليون دينار وإجمالي المنافع ١,٠٣٠ مليون دينار، ولا يوجد رصيد متبقي من المبلغ المخصص للميزانية.

الميزانية غير المحددة الحجم

عند عدم تحديد مبلغ ثابت للميزانية تصبح المشكلة هي المفاضلة بين المشروعات العامة وبين المشروعات الخاصة أو بمعنى آخر بين الإستخدامات العامة للموارد وبين الإستخدامات الخاصة للموارد في المجتمع. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٥٣).

وقد رأينا فيما سبق إنه في حالة المشروعات القابلة للإنقسام مع عدم تحديد حجم الميزانية يمكن المفاضلة بتخصيص الموارد بين المشروعات العامة وبين المشروعات الخاصة باستعمال التحليل الحدي، ولكن في الواقع يصعب تطبيق التحليل الحدي في حالة المشروعات غير القابلة للانقسام.

لذا فإنه في هذه الحالة يمكن الاختيار بين المشروعات على النحو الآتي: يتم اختيار المشروع العام إذا كانت منافعه تفوق تكاليفه وذلك لأن تكاليف هذا المشروع عبارة عن الخسارة الناتجة عن عدم إنفاق هذه التكاليف لإقامة مشروع خاص، فطالما تفوق منافع مشروع عام معين إجمالي تكاليفه معنى ذلك أن منافع المشروع أكبر من تكلفة الفرصة البديلة، وهي عبارة عن المنافع التي كان يمكن الحصول عليها لو أستعملت هذه التكاليف لإقامة مشروع خاص.

****

المبحث الثاني

كفاءة الإنفاق العام

● الإنفاق العام وأمثلية باريتو

تشكل قضية الكفاءة أحد اهتمامات الاقتصاديين التي يجب إن تؤخذ في الحسبان عند تصميم برامج الإنفاق الحكومي، وتتطلب الكفاءة اختيار أساليب الانتاج التي تضمن إنتاج السلعة أو الخدمة بأقل تكلفة ممكنة. (*Richard, 1996: 15*)

للكفاءة بعدين يتمثل الأول فيما يسمى بكفاءة المدخلات *Input efficiency* التي تهدف الى تحقيق قدر معين من الانتاج بأدنى قدر ممكن من المدخلات (التكلفة)، فيما يتمثل البعد الثاني في كفاءة المخرجات *efficiency Output* التي تعنى بتحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات باستعمال قدر معين من المدخلات.

وللكفاءة معيار شائع يتعلق بكفاءة تخصيص الموارد وفقاً لما يسمى بكفاءة باريتو *Parito Efficiency* ويستعمل هذا المفهوم غالباً كمعيار لتقديم درجة المرغوبية في نمط معين لتخصيص الموارد بين استعمالات مختلفة، فإذا كان التخصيص الحالي للموارد غير متوافق مع معيار الكفاءة تبعاً لباريتو فمعنى ذلك إنه يؤدي الى عدم كفاءة في تخصيص الموارد، بمعنى إنه يمكن جعل أحد الافراد في وضع أفضل بدون الاضرار بأي فرد آخر فيما لو تم إعادة تخصيص الموارد بين الاستعمالات المختلفة. ووفقاً لباريتو يكون وضع اقتصادي معين كفء إذا لم يمكن عن طريق تغييره تحسين مركز أحد الافراد من دون أن يسوء مركز أي من الافراد الآخرين، وتبعاً لذلك فمن المستحيل في هذه الحالة تغيير أساليب الانتاج أو توليفة السلع والخدمات أو حجم القطاع الحكومي بهدف مساعدة أحد الأفراد من دون أن يتضرر فرد آخر. (ريتشارد موسجريف، ١٩٩٢: ٦٥).

الكفاءة المطلوبة والآثار الاحلالية والدخلية

ثمة ضرورة بالنسبة للعديد من برامج الإنفاق العام أن تُفرِّق بين ما يسمى بالآثار الإحلالية والآثار الدخلية، فعندما يؤدي برنامج حكومي الى تخفيض سعر سلعة أو خدمة معينة فإن ذلك يغيِّر من الأسعار النسبية للسلع والخدمات وتصبح هذه السلعة أرخص نسبياً من السلع الأخرى، وينشأ من ثم أثر إحلالي *Substitution effect* يتمثل في قيام الفرد بإحلال السلعة الأرخص محل سلع أخرى. فمثلاً حينما تقرر الحكومة منح إعانة للتعليم العالي يقوم الافراد بإحلال خدمة التعليم العالي محل سلع أو خدمات أخرى كانوا ينفقون عليها سابقاً. (*Richard h, 1996: 20*)

ومن ناحية أخرى، تجعل الإعانات المقدَّمة الأفراد في وضع أفضل بيد إنها لا تغيِّر من الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة، وينشأ ما يسمى بأثر الدخل *Income effect*، إذ يغير الفرد نمط إنفاقه نتيجة لأنه أصبح في وضع أفضل *Better off*.

وفي كثير من الحالات، قد يتواجد معاً كل من أثر الإحلال وأثر الدخل وكلاهما يغير من سلوك الفرد، وغالباً ما يرتبط أثر الإحلال بمظاهر عدم الكفاءة المصاحبة لبرامج الإنفاق العام حيث يوضح تأثير برنامج الإنفاق على نمط استهلاك الافراد بين المجموعات السلعية المختلفة. (طارق العكيلي، ٢٠٠١: ٢٧١).

ولتوضيح كل من أثر الاحلال وأثر الدخل نستعمل تحليل السواء. إذ تعبِّر منحنيات السواء عن مستويات الإشباع التي يحصل عليها كل مستهلك، فيما يعكس قيد الميزانية الدخل الحقيقي للفرد، بافتراض إن هناك مجموعتين من السلع: الأولى مجموعة السلع الغذائية الضرورية التي قررت الحكومة دعمها، والثانية مجموعة السلع الاخرى غير المدعمة. (عاطف أندراوس،٢٠١٤: ١١٨)

أمثلية باريتو للإستهلاك *Pareto Optimality for Consumption*

تعني الوصول للحد الأقصى للإشباع من خلال تحقيق أقصى منفعة ممكنة لأفراد المجتمع والوصول الى الحد الأمثل في توزيع السلع، بحيث إن زيادة إشباع أحد الأفراد ستكون على حساب إنخفاض إشباع فرد آخر، وإذا أمكن زيادة إشباع أحد الأفراد دون التأثير على الآخرين فهذا يعني إننا لم نصل بعد الى أمثلية باريتو في الاستهلاك. ويتضح من هذا إن أمثلية باريتو للإستهلاك تتحقق عندما يصل الإشباع الكلي لعموم المجتمع الى حده الأقصى الممكن.

أمثلية باريتو للإنتاج *Pareto Optimality for production*

● أثر الدخل

لتوضيح أثر الدخل نفترض أن الحكومة قد وضعت برنامجاً لدعم المواد الغذائية من خلال تقديم بطاقة تموينية، ويعطي البرنامج لكل فرد بطاقات تعطيه حق صرف ما قيمته ١٠ دولارات من المواد الغذائية الضرورية اسبوعياً. (*Richard h, 1996: 25*)

ويوضح الشكل (١٨) أثر الدخل المترتب على برنامج دعم الغذاء، ويعبر قيد الميزانية (الذي يوضح القدرة الإنفاقية على مجموعتي السلع) قبل منح الدعم بالخط الادنى، فإذا منح الفرد ما قيمته دولاراً من السلع الغذائية فسوف يصبح بمقدوره الحصول على ما قيمته دولاراً من السلع الاخرى. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١١٩).

لذا، يؤدي برنامج الدعم باستعمال البطاقات الى نقل خط الميزانية يميناً موازياً لخط الميزانية السابق كما موضح بالشكل (١٨)، فإذا كان المستهلك يرغب في استهلاك كمية مواد غذائية تزيد قيمتها عن مبلغ الدعم (١٠ دولار) فإنه لم يزل من المتعين عليه أن يتنازل عما قيمته دولار واحد من السلع الأخرى لكل دولار إضافي من السلع الغذائية، ولا

يوجد في تلك الحالة أي أثر إحلالي، غير أنه في مقابل ذلك ينشأ أثر دخلي، إذ يترتب على برنامج الدعم رفع القدرة الشرائية للمستهلك بنحو عشرة دولارات، ويصبح من ثم متاحاً له عشرة دولارات إضافية، ويكون التأثير على استهلاك السلع الغذائية هو ذات التأثير الذي يحدث لو منح المستهلك مبلغاً نقدياً مكافئاً لقيمة الدعم العيني.

ويوضح التحليل المتقدم أن برنامج الدعم باستعمال البطاقة التموينية (الدعم العيني) قد غيَّر من سلوك الفرد، حيث يستهلك كمية مواد غذائية (*B*) أكبر من الكمية التي كان يستهلكها قبل إقرار برنامج الدعم، بيد أنه تجدر الملاحظة إن الفرد لن يرفع من مستوى استهلاكه من السلع الغذائية بالقيمة الكلية للدعم، إذ يوزع الزيادة في دخله الحقيقي نتيجة لبرنامج الدعم بين استهلاك المواد الغذائية والسلع الاخرى. ونظراً لانه لا يوجد أثر إحلالي في هذه الحالة، فلن يترتب على هذا البرنامج مظاهر عدم كفاءة *Inefficiencies*. (عبد الستار عبد الجبار، ٢٠١٤: ٢٠٥).

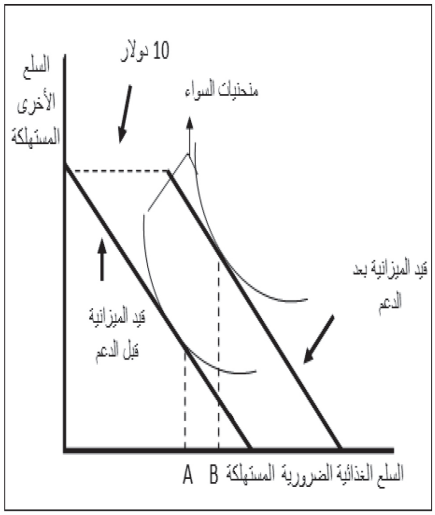

الشكل (١٨) أثر الدخل لبرنامج الدعم الحكومي

يؤدي برنامج الدعم الى انتقال خط الميزانية يميناً الى خط الميزانية القديم، حيث ترتب على برنامج الدعم رفع القوة الشرائية للفرد، مما يرتب على ذلك أثر دخلي، حيث ان على المستهلك ان يتنازل عما قيمته دولار واحد من السلع الضرورية لكل دولار اضافي من السلع الاخرى، ولا يترتب على ذلك أي أثر إحلالي، ومن ثم لن تظهر هناك أي مظاهر لعدم الكفاءة.

● أثر الاحلال

لتوضيح أثـر الإحـلال نفتـرض إن الحكومة وافقـت في إطـار برامجها لدعم السـلع الاسـتهلاكية أن تدفع ٣٠٪ من قيمة مشـتريات المـواد الغذائيـة وهذا سـيؤدي الى خفض تكلفة الغذاء، وبحسب ما هو موضَّح بالشكل (١٩) يستدير خط الميزانية نحو اليمين نتيجة لان السـلع الغذائية الضرورية أصبحت أرخص نسبياً من السـلع الأخرى. (عبد الستار عبد الجبار، ٢٠١٤: ٢٤٤).

الشكل (١٩) أثر الإحلال لبرنامج الإنفاق الحكومي

إذا قامت الحكومة بدفع نسبة من قيمة مشتريات السلع الغذائية فإنها ستصبح أرخص نسبياً من السلع الأخرى، وهذا ما يؤدي الى إن الفرد لا يستهلك كمية إضافية من السلع الغذائية فحسب بل يجعله يستهلك ايضاً كميات أكبر من السلع الأخرى. وهذا ما يؤدي الى وجود أثر إحلالي لبرنامج الإنفاق هذا بالإضافة الى الأثر الدخلي، مما يعني وجود مظاهر لعدم الكفاءة مرتبطة بهذا الأثر الإحلالي

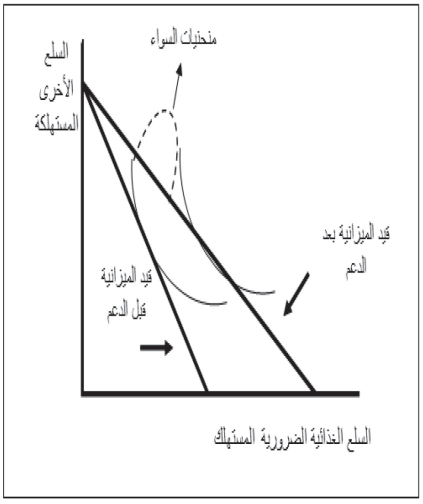

وعلى العكس من الحالة السـابق حين كان خط الميزانية الجديـد المصاحب لبرنامج الدعم باستعمال البطاقات موازٍ لخط الميزانية الاصلي، نجد هنا إنه بجانب الأثر الإحلالي هناك أثر دخلي بسبب إن الإنخفاض النسـبي لتكلفة المواد الغذائية لا يجعل الفرد يستهلك كميات أكبر من السـلع الغذائية فحسـب بل يجعله يسـتهلك أيضـاً كميات أكبر من السـلع الأخرى. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٢٠).

وثمة ضرورة للتفرقة بيـن كل من أثر الدخـل وأثر الاحلال، ففي بعـض الحالات قد ترغـب الحكومة أن تشـجِّع أو تثبط نشـاط اقتصـادي معين، وفي سـبيلها لتحقيـق ذلك قد ترغب في وجـود أثر إحلالي قـوي، وتبعـاً لذلك إذا تشـكلت قناعـة أن الافـراد الفقراء لا

يعلقوا أهمية كبيرة للإسكان وترغب الحكومة في تحسين نوعية السكن الذي يشترونه، فإن برنامج الإنفاق الحكومي المخصص الذي تدفع الحكومة من خلاله نسبة من تكاليف الإسكان (الذي ينتج آثاراً إحلالية) سيكون أكثر فاعلية من البرنامج القائم على تقديم منح حكومية ثابتة. ومن ناحية أخرى إذا كانت الحكومة مهتمة أساساً بكيفية تحسين الظروف المادية لمختلف الأفراد فلا ينتج عن مثل هذه البرامج أي مظاهر عدم كفاءة.

وبالرجوع لمثال برنامج دعم البطاقات، يمكننا أن نرى كيف أدى التغيير في البرنامج الى تجنب مظاهر عدم الكفاءة الناشئة عن أثر الإحلال، وهكذا يمكن إن نخلص الى أن:

أ- أي برنامج حكومي للإنفاق العام قد يرتب آثاراً إحلالية أو دخلية، وأن الأثر الإحلالي يرتبط بمقدار الحوافز الحدية للأفراد.

ب- ترتبط مظاهر عدم الكفاءة التي قد تنجم من أي برنامج للانفاق الحكومي أساساً بالأثر الإحلالي له.

ج- إن الأثر الدخلي لبرنامج الإنفاق الحكومي لا يرتبط بمظاهر عدم الكفاءة التي قد تنشأ بسببه.

****

الباب الثاني

الفصل الرابع

النفقات العامة في ظل العدالة الاجتماعية

المبحث الأول

عدالة الإنفاق العام التوزيعية

تستند العدالة التوزيعية إلى توزيع المنافع بين أفراد المجتمع؛ عند القيام بالإنفاق العام، بكيفية من المساواة مع مراعاة درجة الاستحقاق بحسب كفاءة الفرد وقدراته وما يقدمه من جهد. أي أن المساواة تكون في إتاحة الفرص ولا يعني ذلك المساواة في الاستحقاق، لان الاستحقاق مرتبط بالجهود المبذولة وبالكفاءات أو القدرات التي يتوافر عليها الشخص.

● آثار الانفاق العام في توزيع الدخل

لقد أظهرت تجارب الدول أن النمو المرتفع في الاقتصاد بدون تدخل فعال من الحكومة في الخدمات الاجتماعية قد لا يحقق أي تساوي في عملية التنمية الاجتماعية، ونجد بالمقابل ان ثمة دول ذات دخل منخفض نسبياً لكن لديها إجراءات فعالة في القطاع الاجتماعي وقد حققت أوضاعاً اجتماعياً افضل لأفراد المجتمع.

إن آثار الإنفاق العام في توزيع الدخل تبرز عن طريق تحديد الأهمية النسبية لمكونات هذا الإنفاق التي تستهدف الطبقات الفقيرة في المجتمع، وغالباً ما يتم التركيز على مجالات الدعم الحكومي المقدم عن طريق مخصصات الضمان الاجتماعي والبرامج الصحية والتعليم الأساس والإسكان التي تستهدف الطبقات الفقيرة. بعبارة أخرى تعمل برامج الإنفاق العام على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في معظم الدول، ففي النظام الاشتراكي تتدخل الدولة بشكل مباشر لتحديد الدخول لأن معظم أفراد المجتمع يعملون لدى الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة فتتدخل بصورة مباشرة لتحديد أسعار منتجاتها وخدماتها على المستوى القومي، بينما نجد أنّ الإعتقاد السائد في الدول الرأسمالية أن يستعمل التفاوت في توزيع الدخول كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهناك بعض الآراء التي

تؤكد على ضرورة تحقيق تفاوت كبير في توزيع الدخول والذي يعد أمراً ضرورياً للاسراع بعملية النمو الاقتصادي حيث إنه في الاجل الطويل وعند بلوغ عملية النمو الاقتصادي أقصاها ستتحقق عملية إعادة توزيع الدخول بصورة تلقائية، الأمر الذي يعمل على إزالة الفقر وتحقيق الرفاهية لإفراد المجتمع.

إن دراسة عدالة الإنفاق العام تهدف الى توضيح مدى تلبيته لحاجات الفئات الفقيرة في المجتمع، وتتم قياس فاعلية الإنفاق العام عبر النظر الى الحاجة الفعلية له ومدى تلبيته لهذه الحاجات ونوعية الخدمات الناجمة عنها. ومن المؤكد ان توفير الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة..) بأسعار مدعومة أمر مهم لذوي الدخول المنخفضة نظراً لأن تسعير الخدمات الاجتماعية بسعر السوق سوف يجعلها بعيدة المنال عن الطبقات الفقيرة.

إن توفير القدرة على الحماية الاجتماعية الفعالة على قدر كبير من الأهمية نسبة إلى الأهداف النهائية للرفاه العام المرجوة من السياسة الاقتصادية، إذ إن مؤشرات التنمية البشرية لها أهمية ودلالة واضحة عند قياس عدم المساواة، فالجانب المهم في تخفيف التفاوت الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة يتم عن طريق تحسين الإنتاجية للقطاعات الاجتماعية، فإعادة هيكلة الإنفاق العام وتوجيهه نحو تحسين الخدمات الاجتماعية له دور كبير في تعزيز القدرات البشرية في المجتمع.

وتظهر في الحياة الواقعية؛ عند توزيع الدخل، مشكلتان رئيستان تتضمنها قاعدة العدالة، المشكلة الأولى إنه من الصعوبة مقارنة المنفعة التي يحصل عليها الأفراد من دخولهم، الامر الذي أدى الى التفكير بالتقويم الاجتماعي وليس التقويم الشخصي للمنفعة. والمشكلة الثانية هي إن حجم الدخل المتاح للتوزيع يرتبط بطريقة التوزيع. فسياسات إعادة التوزيع قد تتضمن إضراراً بالكفاءة التي يجب أخذها في الحسابات عند تحديد أهداف العدالة، لكن على الرغم من تلك الصعوبات إلا إن مسألة العدالة بقيت مسألة مهمة في نظر السياسات الإنفاقية.

إن الرفاهية الاقتصادية ترتبط بالتوزيع الأمثل لوسائل الإنتاج وهذا يعد شرط كفاءة النظام، أما توزيع الدخول بصورة عادلة فيعد شرط عدالة النظام. ومن ثم فإن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لم يعد يقتصر على مجموعة البرامج الحكومية المعتادة وإنما توسعت لتشمل كافة السياسات والقرارات والانشطة السياسية فيما فيتعلق بالتوزيع الأمثل للموارد بين مصادر الانتاج، وكذلك العمل على توزيع السلع والخدمات بين المستهلكين بشكل يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ولا شكَّ في أن ذلك يتم عن طريق مجموعة متكاملة من السياسات التدخلية لمعالجة البطالة والبرامج الاجتماعية المختلفة.

يلاحظ من الدراسات التجريبية ان معظم الفقراء لا يحصلون على نصيب عادل من الإنفاق العام على الخدمات العامة مقارنة بالاغنياء، إذ تبين نتائج الدراسات المتعلقة بهذا الجانب ان الخمس الافقر من السكان في العالم يحصلون على أقل من خمس الإنفاق العام على الصحة والتعليم في حين إن الخمس الأغنى من السكان يحصل على أكثر من خمس ذلك الإنفاق.

فالخمس الأفقر في غانا مثلاً يحصل على ١٢٪ فقط من إجمالي الإنفاق العام على الصحة وفي المقابل يحصل الخمس الاغنى على ٣٣٪ من هذا الإنفاق.

● الآثار التوزيعية وتقويمها

يرتب الإنفاق العام منافع يستفيد منها البعض في مواجهة تكاليف يتحملها البعض الآخر، وتنشأ صعوبات جمة عند تحديد المستفيدين الحقيقيين من برنامج الإنفاق الحكومي، فمثلاً في ظل برنامج حكومي للرعاية الصحية تلتزم الحكومة بمقتضاه تمويل خدمات الرعاية الصحية لكبار السن، سوف يستفيد هؤلاء بشكل كبير من هذا البرنامج، ولكن لمدى معين ستحل الإعانات التي سيرتبها هذا البرنامج لكبار السن محل أموال الاشتراكات التي كان هؤلاء يدفعونها، ويعنى هذا وجود ظاهرة إزاحة يقوم بموجبها نمط معين من الإنفاق العام بإزاحة نمط معين من الإنفاق الخاص، وتبعاً لذلك فقد لا يكون المنتفعين الحقيقيين من هذا البرنامج هم كبار السن بل أبنائهم الذين كانوا يتحملون تكاليف رعايتهم الخاصة قبل إقرار برنامج الرعاية الصحية الحكومي. (*Richard h, 1996: 186*)

وتأسيساً على هذا النوع من التحليل، يسعى الاقتصاديون الى تحديد المستفيدين الحقيقيين من برامج الإنفاق العام، بمعنى آخر هم يتطلعون للإجابة عن تساؤل محدد مؤداه من الذي يستفيد في واقع الأمر من منافع برنامج الإنفاق العام ومن الذي تحمل عبء تكاليفه؟ وبمعنى أدق، ما هي الآثار التوزيعية التي يرتبها برنامج الإنفاق العام على فئات المجتمع؟ وما مدى هذه الآثار؟

تسبب برامج الإنفاق الحكومي ردود أفعال القطاع الخاص الأمر الذي يؤدي الى تغيرات في الاسعار، وتبعاً لذلك فإن مدى تأثير برنامج الإنفاق الحكومي يمكن أن يتسع نطاقه ليتجاوز نطاق الأفراد المستفيدين منه بشكل مباشر، وغالباً ما يختلف المستفيدين الفعليين عن الفئات المستهدفة من البرنامج. وللتوضيح دعنا نفترض أن الحكومة قررت إعانة إسكان للفقراء، الأمر الذي قد يؤدي الى رفع أسعار الإسكان مما يجعل المستفيد الحقيقي من هذا البرنامج هم مُلاّك العقارات في تلك المناطق وليس الفئات الفقيرة المستهدفة. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٢٢).

ويوضح الشكل (*A -20*) تأثير الإعانة الحكومية من خلال منحنيات الطلب والعرض على الخدمة التي يستهدفها برنامج الإنفاق الحكومي (ولتكن خدمة الإسكان)، ويتوقع في الأجل القصير أن يكون العرض على خدمة الإسكان غير مرن بإعتبار إن إنشاء وحدات سكنية جديدة قد تحتاج لفترة زمنية ليست قصيرة، ولنفترض إن الحكومة قد أقرت إعانة إسكان عامة، فإنها تؤدي لزيادة الطلب على الإسكان ويترجم ذلك بإنتقال منحنى الطلب على الوحدات السكنية الى الأعلى، وبحسب ما هو موضح في الشكل فإن مبلغ الإعانة ينعكس تقريباً بالكامل في شكل زيادة أسعار خدمة الإسكان فيما تكون الزيادة في خدمات الإسكان الموفرة محدودة جداً، الأمر الذي يعني أن المستفيدين الحقيقيين من برنامج الإعانة في الأجل القصير هم ملاك الوحدات السكانية وليس الفئات التي قصدها برنامج الإعانة.

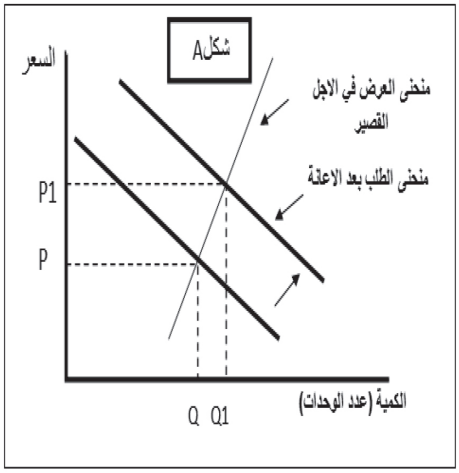

الشكل (20- A) الآثار التوزيعية لبرنامج الإنفاق الحكومي (الاجل القصير)

مع مرونة عرض منخفضة، فان برنامج الإنفاق الحكومي على شكل اعانات نقدية للاسكان، قد تولد آثار توزيعية غير مرغوبة، في الاجل القصير، حيث ان هذه الاعانات، التي كان الغرض منها رفع المستوى المعاشي للافراد، ستؤدي الى ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية، ما يترجم على شكل ارتفاع في منحنى الطلب الى اليمين، الامر الذي سينعكس بدرجة اكبر على زيادة الاسعار منه على زيادة الكمية المعروضة من المساكن، الامر الذي يعني ان المستفيدين الحقيقيين في الاجل القصير هم ملاك الوحدات السكنية وليس الفئات التي قصدها البرنامج.

وُيتوقع في الأجل الطويل أن يختلف الوضع بإعتبار إن إستجابة العرض تكون أكبر، وكما هو موضح في الشكل(*20- B*) يكون منحنى العرض أكثر إنبساطاً من نظيره في الحالة السابقة بما يعكس إرتفاع مرونة عرض خدمة الإسكان في الأجل الطويل، وفي تلك الحالة تكون الزيادة في سعر خدمة الإسكان صغيرة، ومع توافر وقت كافي في الأجل الطويل لإنشاء وحدات سكنية جديدة، يتوقع أن تكون الزيادة في عرض الوحدات السكانية كبيرة. (*Richard h, 1996: 188*)

ويكون المنتفعين في الأجل القصير من برنامج الدعم الحكومي هم فئة الملاك الحاليين للوحدات السكانية، وفعلياً يجد مستأجرو هذه الوحدات (الفئات المستهدفة من البرنامج) إن الاعانة المقررة لهم قد إنعكست بالكامل في شكل إيجارات أعلى، إذ ترتفع قيمة الإيجار من (*P*) الى (*P1*). وعلى العكس تكون فئة المستأجِرين أو الفئة المستهدفة من البرنامج؛ في الاجل الطويل، في وضع أفضل بعد تقرير الإعانة الحكومية، إذ تزيد كمية الوحدات السكنية المعروضة من (*Q*)الى(*Q1*) في مواجهة زيادة محدودة في السعر. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٢٥).

وهكذا ففي الأجل القصير قد تفضي الإعانة الى رفع الأسعار بمعدل أكبر من الكمية، وتبعاً لذلك قد ينتفع ملاك الوحدات السكنية من الإعانة التي يفترض أن تكون الحكومة قد خصصتها للفئات الفقيرة ويترتب على ذلك زيادة الفجوة بين دخول الفئتين. وعلى العكس من ذلك، يستجيب العرض بشكل أكبر والسعر بشكل أقل للإعانة في الأجل الطويل ومن ثم تزيد درجة استفادة الفئات المستهدفة من برنامج الإنفاق الحكومي من الإعانة التي يرتبها ذلك البرنامج. (*Richard h, 1996: 190*)

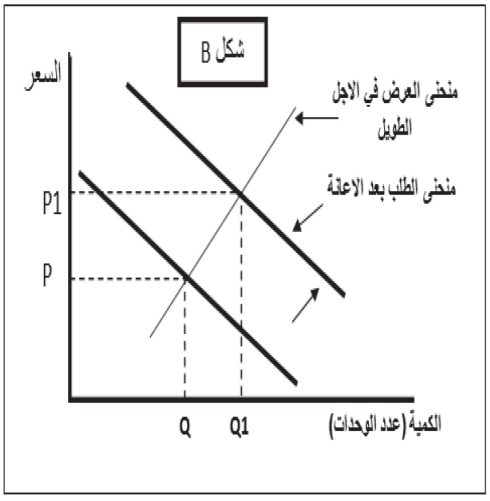

الشكل (*B -20*) الآثار التوزيعية لبرنامج الإنفاق الحكومي(الاجل الطويل)

مع مرونة عرض مرتفعة في الأجل الطويل، فإن برنامج الإنفاق الحكومي على شكل إعانات نقدية للأفراد، ستكون آثاره التوزيعية مرغوبة، حيث إن هذه الاعانات، ستؤدي الى تشجيع ملاك العقارات على بناء المزيد منها تلبية للطلب المتزايد، ما يترجم على شكل ارتفاع في الوحدات السكنية وانتقال الكمية المطلوبة من *Q* الى *Q1*، الأمر الذي يعني إن الأفراد الذين قصدهم برنامج الإنفاق سيكونون في وضع أفضل في الأجل الطويل وذلك مع زيادة طفيفة في الاسعار .

ويمكن أن يساق مثال آخر لتوضيح الآثار التوزيعية لبرنامج الإنفاق العام، فقد تقرر الحكومة إنشاء خط لنقل الركاب باستعمال قطارات الأنفاق، وثمة سؤال يطرح هنا مضمونه ما هي الفئات التي تستفيد من هذا البرنامج؟ للوهلة الأولى تكون الإجابة أن المستفيد هم فئة الركاب، غير أن هذا قد لا يكون صحيحاً، فقد يستفيد ملاك العقارات القريبة من المشروع، إذ يرتفع الطلب على وحداتها مما يرفع أسعار الإيجارات في المنطقة وتزيد من ثم القيمة الرأسمالية لهذه العقارات، ويجد المستهلك الذي لا يمتلك أي عقار إنه في وضع أفضل بسبب المنافع التي تعود مباشرة من إنشاء المشروع (أثر إيجابي)، ولكن من ناحية اخرى قد يسوء وضعه نتيجة لإرتفاع مستوى الإيجارات (أثر سلبي)، وقد يلغي كلا الأثرين بعضهما البعض ولا تحقق الفئات المستهدفة أي مكاسب صافية

من المشـروع، وفي تلك الحالة يكون ملاك العقارات القريبة من خطـوط قطار الأنفاق هم المستفيدون الحقيقون من المشروع. (كامل بكري، ١٩٨٧: ١٢٠).

ويوضِّح المثال السـابق مبدأ عاماً مضمونه أن منافع برامج الإنفـاق الحكومي غالباً ما يتم رسـملتها *Capitalized* في قيمة الاصول النادرة المصاحبة للحصول على هذه المنافع (الأراضـي القريبة من محطات قطـار الأنفاق في مثالنا السـابق)، ويكـون المنتفع الحقيقي أولئـك الذيـن يمتلكون هـذه الأصـول وقت الاعـلان عـن برنامـج الإنفـاق الحكومي أو وقت تنفيذه أو الوقـت الذي يعتقد انه سـينفذ. وبنفس الطريقة ايضاً يمكن رسـملة تكاليف البرنامج، ويحدث ذلك حينما يتقرر فرض ضريبة لتمويل المشروع بحيث تنعكس الضريبة على قيمـة الأرض، ويتحمل التكلفـة أولئك الذين يمتلكـون الأراضي وقـت الإعلان عن الضريبة أو وقت تطبيقهـا أو في الوقت التي يعتقد أن الضريبة سـوف تقرر. وحينما تختلف الفئـات التي تسـتفيد فعلياً مـن برامج الإنفـاق الحكومـي عن الفئـات التي تسـتهدفها هذه البرامج، يمكن القول بأن المنافع قد تم نقلها *Shifted* أو أن المنتفع الفعلي لبرنامج الإنفاق يختلف عن المنتفع المقصود من البرنامج (الإسمي).

● تقويم الآثار التوزيعية

يقصد بتقويم الآثار التوزيعية تحديد الفئات التي تتأثر سلبياً أو إيجاباً ببرنامج الإنفاق الحكومي ومدى ذلك التأثر (الآثار النسبية)

فكما سـبق الذكر تنتفع من برنامج الإنفاق الحكومي فئات مختلفة بدرجات مختلفة، وثمـة صعوبة تنشـأ عنـد محاولـة تحديد حجـم المنافـع التـي تعود علـى كل فرد مـن هذا البرنامـج، إذ تتباين المنافـع والتكاليف التـي تعود أو تتحملهـا فئات المجتمـع من برنامج لآخر. فمثـلاً إذا قررت الحكومـة تنفيذ برنامج لخفض أسـعار الوقود لشـرائح إسـتهلاكية معينة بشـرط أن يقـل دخلها عن مسـتوى معين، فمـن الواضح أن يسـتفيد الفقـراء أكثر من

الاغنياء، بيد أن من يستفيد سيكون بعض الفقراء وليس كلهم إذ تستهلك العائلات الفقيرة كبيرة الحجم وقوداً اكثر من ذلك الذي تستهلكه العائلات الفقيرة صغيرة الحجم، فإذا كان مدى الاختلاف في استهلاك الوقود بين الفئات الفقيرة التي يستهدفها البرنامج كبيراً فقد ينظر الى هذا البرنامج بوصفه وسيلة غير عادلة لمساعدة الفقراء ما لم ينظر لأولئك الذين يستهلكون وقود التدفئة بشكل أكبر على إنهم يستحقون المساعدة بوجه خاص. (*Richard, 1996: 200*)

وفي حالات أخرى، وعندما تعود منافع برنامج معين للإنفاق الحكومي الى الفقراء بشكل لا يتناسب مع مساهمتهم في تكلفة البرنامج (من خلال النظام الضريبي مثلاً) يقال أن الأثر التوزيعي للبرنامج تصاعدياً *Progressive*، بينما إذا كانت المنافع التي تعود على الفئات الغنية أكبر من مساهمتهم فيكون الأثر التوزيعي للبرنامج تنازلياً *Regressive*. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٢٧).

****

المبحث الثاني

الموائمة بين العدالة والكفاءة في برامج الإنفاق الحكومي

● المقايضة في برامج الانفاق الحكومي

يبدأ تحليل أي برنامج للإنفاق العام بالبحث عما يعرف بتحسينات باريتو *Pareto improvements* أي التغيرات في البرنامج التي تجعل فرد أو مجموعة من الأفراد في وضع أفضل *Better off* من دون جعل فرد آخر في وضع أسوء *Worse off*. فقد ثارت على سبيل المثال شكوك كبيرة بشأن جدوى سياسة الرقابة على مستوى الإيجارات إذ تفشل هذه السياسة في الأجل الطويل من أن تعود بالنفع على فئة المستأجرين نتيجة لإنخفاض عرض الوحدات السكنية، وتوجد وسائل بديلة أفضل لمساعدة ذوي الدخل المنخفض في الحصول على وحدات سكنية.

ومن الشائع، أنه عندما توجد إحدى تحسينات باريتو بنطاق واسع، فأن العديد من برامج الإنفاق العام تواجه ظاهرة التبادل أو المقايضة *Trade-off* بين هدفي الكفاءة والعدالة إذ أن الزيادة في تحقيق أحد الأهداف يكون بالضرورة على حساب الهدف الثاني، فقد تستطيع الحكومة أن تصمم برنامج إنفاق عام تصاعدي ولكن بتكلفة معينة (تتمثل بخسائر في الكفاءة). وللتدليل على ما تقدم قد يكون من المناسب طرح بعض الأمثلة: (*Richard h, 1996: 260*)

تثير عملية الموائمة بين إعتباري الكفاءة والعدالة عند تصميم برامج الإنفاق الحكومي مشكلة كبيرة لصناع القرار بسبب التناقض بين كلا الاعتبارين. ونتيجة للغموض المصاحب لإستخدام مصطلح العدالة، يحاول الاقتصاديون إن يتجنبوه في تحليلاتهم على أن يركزوا بدلاً من ذلك على تحديد تأثير البرامج الحكومية.

١) قد تكون الزيادة في منافع الضمان الاجتماعي مرغوبة من وجهة نظر أهداف توزيعية معينة، بيد أن المنافع المتزايدة للبرنامج قد تدفع العاملين للتقاعد المبكر، وتتطلب ضرائب أعلى للتمويل، الأمر الذي يُخفِّض من حوافر العمل.

٢) توفِّر تعويضات البطالة دخلاً متزايداً لبعض الفئات المعوزة، لكنها من ناحية أخرى قد تدفع بعض الأفراد للتراخي حيال البحث عن فرص عمل.

وينشأ غالباً عدم إتفاق بشأن مدى الرغبة في البرامج المختلفة ليس فقط في الوزن النسبي لكل من إعتبارات العدالة في مواجهة إعتبارات الكفاءة ولكن في طبيعة عملية الموائمة، فمثلاً ما هو حجم خسائر الكفاءة التي تنشأ من جراء محاولة تغيير هيكل منافع برنامج حكومي لكي يصبح تأثيره التوزيعي أكثر تصاعدية(لصالح الفقراء). ربما يساعدنا الشكل رقم (٢١) على فهم اشكالية الموائمة بين اعتبارات الكفاءة واعتبارات العدالة عند تصميم برامج الإنفاق الحكومي. إذ يوضح الشكل منحنى تبادل العدالة–الكفاءة *Equity efficiency frontier* لبرنامج إنفاق عام إفتراضي، ويعكس هذا المنحنى كافة التوليفات الممكنة من مستويات العدالة والكفاءة لكل فرد، كما يوضِّح الشكل ايضاً منحنيات السواء لشخصين(*X*) و(*Y*)، ويعكس كل منحنى سواء تفضيلات كل فرد تجاه كل من إعتبارات الكفاءة والعدالة. ويوضح الشكل(*A-21*) أن (*X*) أقل إستعداداً للتنازل عن الكفاءة، أي يقبل بخسائر كفاءة أقل في سبيل تحقيق مكاسب عدالة أعلى (مكاسب توزيعية) مقارنة بالشخص(*Y*).

وتمثل النقطة (*E*) على منحني الكفاءة–العدالة النقطة المثلى كما يتصورها الشخص(*X*) حيث يمس عنده منحنى السواء الخاص به منحنى الكفاءة–العدالة، فيما تمثل النقطة(*E*١) على المنحنى نفسه النقطة المثلى كما يتصورها الشخص (*Y*) إذ يمس منحنى السواء الخاص به منحنى الكفاءة–العدالة.

وجليٌّ أن الفرد(*X*) اختار النقطة التي تعطيه مستوى أعلى من الكفاءة ومستوى أقل من العدالة مقارنة بالفرد(*Y*). وتأسيساً على ذلك يعكس الشكل (*A-21*) مصادر عدم إتفاق الأفراد بشأن الاختلاف في تقييم اعتباريّ: العدالة، والكفاءة. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٢٨).

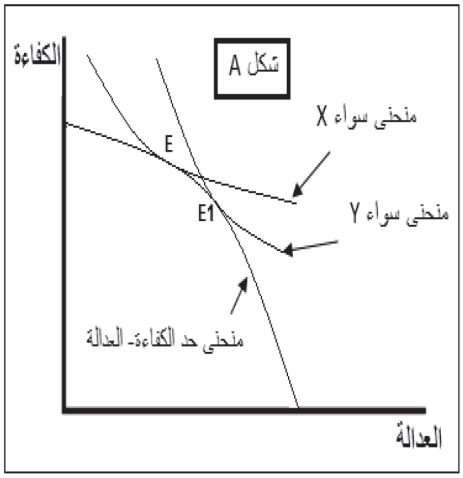

الشكل (A-21) التبادل بين اعتبارات الكفاءة والعدالة

ان الشخص X اقل إستعداداً للتنازل عن الكفاءة الاقتصادية، أي إنه يقبل بخسائر كفاءة أقل حتى يقبل بمكاسب أعلى من العدالة، بمعنى ان X يفضل الكفاءة على العدالة، ويطلب وحدات اكبر من العدالة مقابل التنازل عن وحدات أقل من الكفاءة، ذلك مقارنة بالشخص Y الذي يكون أقل إستعداداً للتنازل عن العدالة الاجتماعية، أي انه يفضل مكاسب كفاءة أعلى من أجل خسائر عدالة أقل. وتاسيساً على ذلك يعكس الشكل مصادر عدم إتفاق الأفراد بشأن الاختلاف في تقييم إعتباري العدالة والكفاءة.

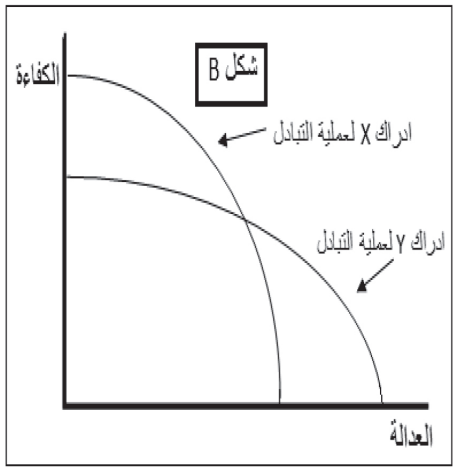

الشكل (B-21) التبادل بين اعتبارات الكفاءة والعدالة

يصور الشكل الموقف الذي تنشأ فيه إختلافات في أحكام الأفراد بشأن طبيعة عملية التبادل بين الكفاءة والعدالة. حيث ان ادراك الفرد X لعملية التبادل بين الكفاءة والعدالة تختلف عن ادراك الفرد Y، فالفرد X يعتقد انه لكي يحصل على زيادة طفيفة في مستوى العدالة يجب أن يتنازل عن قدر كبير من مستوى الكفاءة، فيما يعتقد الفرد Y من جانب آخر، إن الفرد يمكنه الحصول على زيادة كبيرة في مستوى العدالة من برنامج الإنفاق الحكومي في مقابل تحقيق خسارة طفيفة في مستوى الكفاءة.

ومن ناحية أخرى يصوِّر الشكل (*B-21*) الموقف الذي تنشأ فيه اختلافات في أحكام الأفراد بشأن طبيعة عملية التبادل بين الكفاءة والعدالة، فالفرد (*X*) في مثالنا السابق يحسب أنه لكي يحصل على زيادة طفيفة في مستوى العدالة يجب أن يتنازل عن قدر كبير من مستوى الكفاءة، فيما يرى الفرد(*Y*) من جانب آخر، أن الفرد يمكنه الحصول على زيادة كبيرة في مستوى العدالة من برنامج الإنفاق الحكومي في مقابل تحقيق خسارة طفيفة في مستوى الكفاءة. (*Richard h, 1996: 268*)

فـإذا كان السـبب وراء عدم حصول الأفـراد الذيـن لا يحصلون على فـرص عمل هو عدم وجود وظائف متاحة، عندئذ سيكون لحجم تأمين البطالة آثار ضعيفة على البحث عن عمل، ولن توجد علاقة تبـادل أو مقايضة كبيرة بين الكفاءة والعدالة وسـنواجه نمط منحنى الكفاءة–العدالة متسـق مع رؤية الشـخص (*Y*) الموضح في الشـكل (*B-21*)، اما إذا كانت عمليات البحث عن الوظائف حساسـة بشـكل كبيـر لتعويضـات البطالة، فسـتصبح درجة التبادل أو المقايضة بين الكفاءة والعدالة مرتفعة، وسيتسق منحنى العدالة–الكفاءة مع رؤية الشخص(*X*). (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١٣٠).

وغالباً ما نواجه علاقة التبـادل بين العدالة والكفـاءة هذه في عمليـة تقويم أي برنامج إنفاق حكومي، فالقرار الذي يقضي بفرض رسـوم على جسـر يعني إن أولئك الذين سوف يسـتعملونه هم الذيـن يجـب إن يتحملـوا تكاليفه. وقد يكـون ذلـك مرغوباً بالنسـبة لكثير من الأفراد لأسـباب قد تتعلـق بالعدالة، فليـس من العدل مثـلاً أن يتحمل الأفـراد الذين لا يستعملون الجسر جزءاً من تكلفته.

● أثر المزاحمة على القطاع الخاص

من المتوقـع أن تصـدر ردود أفعال من القطـاع الخـاص لأي برنامج إنفـاق حكومي بطريقة قد تلغي أو تقلل من المنافع التي يهدف البرنامج تحقيقهـا، فمثلاً قد تقرر الحكومة زيادة منافـع الضمـان الاجتماعي، وقـد لا تزيـد الرفاهية في الأجـل الطويل بنفـس القدر، حيث قد يكون لدى الأفراد حافـراً لتخفيض مدخراتهم الخاصة من أجـل التقاعد، بينما قد يجد الأبناء أنفسـهم مدفوعين لتقديم دعم أقل لوالديهم كبار السـن، ونجد أنفسـنا هنا إزاء ما يسـمى بظاهرة الإزاحة أو المزاحمـة *Crowding out* إذ يكون الدعـم العام الذي يفرضه البرنامـج الحكومي للضمـان الاجتماعي على حسـاب الدعم الخـاص مما يؤثـر في نهاية الأمر سلباً في تأثير البرنامج. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١١٤).

وتنشـأ ظاهـرة الإزاحة بصفـة عامة نتيجـة لبرامـج الإنفاق العـام، فمن المعـروف أن

الإنفاق العام يشكِّل جزءاً من الطلب الكلي، وتبعاً لذلك فإن التغير في الإنفاق العام يؤدي الى تغير في تركيبة وهيكل الطلب الكلي، ولكن ليس بالضرورة أن يؤثر في حجمه مقدار التغير نفسه، ويتوقف ذلك التغير على المدى الذي يزاحم فيه الإنفاق العام الإنفاق الخاص في الموارد وما يترتب عليها من سحب لجزء من موارد القطاع الخاص والقطاع العائلي بشكل يؤثر في كمية الموارد المتاحة للاستثمار الخاص.

وتأخذ ظاهرة الإزاحة أحد شكلين: (*Richard H, 1996: 15*)

١) الإزاحة المباشرة *Direct crowding out* التي تنشأ عندما يحل الإنفاق العام محل الإنفاق الخاص بوصفها بدائل قريبة (كما في حالة الإنفاق التعليمي)، وتبعاً لذلك فإن بعض أشكال الإنفاق العام التي تعد مكملة للإنفاق الخاص كاستثمارات البنية التحتية لا يترتب عليها عملية إزاحة مباشرة.

٢) الإزاحة المالية *Financial crowding out* التي تنشأ حينما يترتب على زيادة الإنفاق العام زيادة في الإنفاق المحلي بمقدار أقل، وتؤدي الزيادة في الإنفاق المحلي الى التأثير على أسعار الفائدة وأسعار الصرف بشكل يؤثر في تدفق الموارد المالية تجاه القطاع الخاص. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ١١٦).

****

مصادر الباب الثاني

أولاً: الكتب العربية

١) أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة وتقديم شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٠.

٢) د. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط١، ٢٠١١.

٣) باولو زكيا بو حبيب، مدخل الى مراجعة الانفاق العام، البنك الدولي، واشنطن، أصدارات البنك الدولي.

٤) د. حامد عبد المجيد الدراز، د. سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢

٥) د. حسين سلوم، موجز المبادئ الاقتصادية، دار النهضة العربية، ١٩٩٠.

٦) ريتشارد موسجريف وبيجي موسجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق ترجمة د. محمد حمدي السياخي، ودكتور كامل سلمان العاني، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٩٢.

٧) ساموبلسون، نوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ٢٠٠٦.

٨) د. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠١.

٩) د. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، ساعدت الجامعة المستنصرية في طبعه، بغداد، ١٩٩٠.

١٠) عبد الرحمن زكي إبراهيم، أصول الاقتصاد المالي الحديث، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٩٩.

١١) د. عبد الستار عبد الجبار موسى، التحليل الاقتصادي الجزئي، النظرية والتطبيق، ٢٠١٤.

١٢) د. علي يوسف خليفة، د. احمد زبير جماطة، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، بغداد، ١٩٧٨.

١٣) د. عوض فاضل اسماعيل، نظرية الانفاق الحكومي، دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٣.

١٤) د. كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، ١٩٧٨.

١٥) فواز جار الله نايف، قيدار حسن أحمد، التحليل الاقتصادي الجزئي، دار الكتب للطباعة والنشرفي جامعة الموصل، الموصل،١٩٨٧.

١٦) كيث هارتلي، كلم تيسدل، السياسة الاقتصادية الجزئية، ترجمة د. عبد المنعم السيد علي، مطابع التعليم العالي، العراق، ١٩٨١.

١٧) د. محمد عمر حماد ابو دوح، التناسق والتناقض بين التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخول في إطار الفكر الاسلامي والوضعي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

١٨) هيلينا ريب وسونيا كارفاللوا، التكييف والفقراء، مجلة التمويل والتنمية، أيلول، ١٩٩٠.

ثانياً: الكتب الانكليزية

1) *Arye l. Hillman, public finance and public policy, Responsibilities and limitations of government, 2nd edition, Cambridge University press, new York, 2009.*

2) *Arleen J. Hoag, John J. Hoag, Introductory Economics, 4th edition, World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd, 2006.*

3) *Browning K. Edgar and Jacquelene M. Public Finance and the price system, 2nd edition, New York, Macmillan, 1983.*

4) *David N. Hyman, Public finance, a contemporary application of theory to policy, USA, Thomson, south western, 10ht edition, 2011.*

5) *Richard Hemmong, Public Expenditure, Stabilization and Structural Adjustment" in: keyoung Chu & Richard Hemmong, Public Expenditure handbook, IMF: Washington, DC, 1996.*

6) *Richard A. Musgrave, cost-benefit analysis and the theory of public finance, Journal of economic literature, Sept. 1960.*

7) *Richard A. Musgrave, Peggy Musgrave, Public finance in theory and practice, 3nd edition, McGraw-Hill, Kogakusha Ltd, Tokyo, 1980.*

✱✱✱✱

الباب الثالث

الايرادات العامة ومقايضات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

- الفصل الخامس: الايرادات العامة في ظل الكفاءة الاقتصادية.
- الفصل السادس: الايرادات العامة في ظل العدالة الاجتماعية.

الباب الثالث

الفصل الخامس

الايرادات العامة في ظل الكفاءة الاقتصادية

المبحث الأول

آثار الضرائب على العمل والإدخار والاستهلاك

● آثار الضرائب على العمل

يقـوم الأفراد ببيـع خدماتهم في سـوق خدمـات عوامل الإنتـاج نظيـر الحصول على أجر تتحدد قيمته وفقاً لقوى العرض والطلب وقوة الإتحـادات والنقابات العمالية. وتوجد عدة أبعاد لعـرض العمل، منها عدد سـاعات العمـل والجهد المبذول في العمل وسـنوات التعليم وتاريـخ الدخول لسـوق العمل وتاريـخ التقاعد، غير إننا سـوف نعتمد فـي تحليلنا لتأثير الضريبة في عرض العمل على عدد ساعات العمل. وتأسيساً على ذلك يعتمد نموذج التحليل علـى بحث تأثيـر الضريبة في الاختيـار بين كل من الاسـتهلاك (كمـردود للعمل) ووقت الفراغ. (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٢٩).

يعمل نموذج تحليل أثر الضرائب على العمل هنا في ظل افتراضات معينة، تتمثل في قدرة الأفراد على تغيير عدد ساعات العمل، وعدم وجود منافع غير نقدية للعمل، وخضوع كل مصادر الدخل للضريبة، وثبات معدل الأجر للساعة، والمرونة الكاملة للطلب على العمل.

ويوضِّح الشـكل (٢٢) قيد الميزانية للفـرد، إذ تمثل عدد سـاعات الفراغ على المحور الأفقي فيما يمثل كل من الاسـتهلاك والدخـل علـى المحـور العمـودي. ومـن المفترض أن يؤدي فرض الضريبة على الأجر الى إستدارة خط قيـد الميزانيـة، وإذا كان الفرد لا يعمـل على الإطلاق فلن تُفرَض عليـه ضريبة وتبعـاً لذلك فإنـه يخصص كامل وقته للفراغ والتسـلية. فعندما تقـرر الحكومة فرض ضريبة على الأجـور بواقع ٥٠٪ فإن مسـتوى اسـتهلاك الفرد عند أي مسـتوى من مسـتويات العمل (أو الفـراغ) يقل بواقع النصـف، وفي تلـك الحالة يتولد أثران هما: أثر الدخل، وأثر الإحلال.

ويدفع أثر الإحلال الفرد نتيجة لفرض الضريبة أن يعمل لعدد سـاعات أقل، إذ يرغب

في تخصيص مزيد من وقته لأغراض الترفيه، فيما يدفع أثر الدخل الفرد الى العمل لعدد ساعات أكثر، فعندما يكون الفرد أكثر فقراً فإنه يستهلك كميات أقل من السلع والخدمات بما فيها التسلية والمتعة. وتأسيساً على ما تقدم فإن كل من أثر الإحلال وأثر الدخل يعملان في إتجاهين مختلفين، ويتوقف الأثر النهائي لفرض الضريبة على قوة كل منهما، فإذا كان تأثير الإحلال أقوى من الأثر الدخلي فستكون المحصلة النهائية تخفيض عدد ساعات العمل، أما إذا كان الأثر الدخلي أقوى فسوف تفضي الضريبة في نهاية الأمر الى زيادة عدد ساعات العمل. وفي حالة تساوي كلا الأثرين سوف يكون تأثير الضريبة حيادياً على عرض العمل حيث يلغي كل منهما تأثير الآخر، ويبقى عدد ساعات العمل من دون تغيير. وهكذا يكون التأثير النهائي للضريبة على عرض العمل غير واضح ومرهوناً بقوة كل من أثر الدخل وأثر الإحلال.

ويوضِّح الشكل (٢٢) الحالات الثلاث للأثر المتوقع لفرض الضريبة على الأجور لكل من الفراغ والاستهلاك والدخل (عدد ساعات العمل).

الشكل(٢٢) أثر ضريبة الاجور على الاستهلاك والفراغ

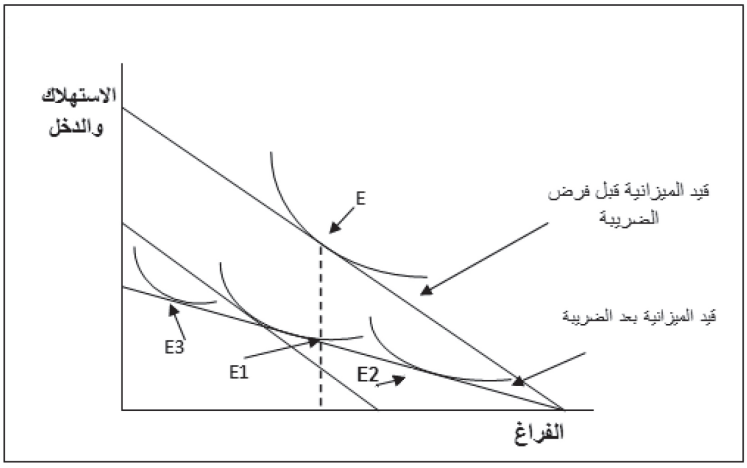

إن توازن الفرد يتحقق قبل الضريبة عند النقطة (*E*) وهي نقطة تماس منحنى سواءه مع خط الميزانية الخاص به، ومع فرض ضريبة على أجر الفرد يستدير قيد الميزانية كما هو موضَّح في الشكل، وتنشأ ثلاثه احتمالات هي: (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤١٨).

الحالة الأولى: حيث ينتقل التوازن الى (*E1*) وتتساوي قوة كل من أثر الإحلال وأثر الدخل، إذ يكون تأثير الضريبة حيادياً على عدد ساعات العمل، فالضريبة تخفض من دخل العمل، ويدفع أثر الإحلال الافراد للعمل لساعات أقل في مواجهة زيادة ساعات الفراغ والتسلية، فيما يؤدي أثر الدخل الى أن يعمل الافراد لساعات أكثر، ونتيجة لتساوي قوة الأثرين يكون الأثر النهائي للضريبة على عدد ساعات العمل ومن ثم عرض العمل حيادياً، أي لا يكون لها أي تأثير.

الحالة الثانية: إذ تنتقل نقطة التوازن بعد فرض الضريبة الى (*E2*)، ويزيد عدد ساعات الفراغ وتنخفض من ثم ساعات العمل، إذ يدفع أثر الإحلال الأفراد للعمل ساعات أقل في مواجهة زيادة أوقات الفراغ فيما يدفعهم الأثر الدخلي لزيادة ساعات العمل ومن ثم الدخل والاستهلاك في مواجهة تخفيض ساعات الفراغ، ونظراً لأن التأثير الذي يمارسه أثر الإحلال أقوى من نظيره الذي يمارسه أثر الدخل تكون المحصلة النهائية للضريبة تخفيض عرض العمل من خلال تخفيض عدد ساعات العمل وزيادة الوقت المكرس للتسلية والمتعة.

الحالة الثالثة: إذ تنتقل نقطة التوازن بعد فرض الضريبة الى (*E3*)، وينخفض عدد ساعات الفراغ وتزيد من ثم عدد ساعات العمل، ويدفع أثر الإحلال الافراد للعمل لساعات أقل في مواجهة زيادة أوقات الفراغ فيما يدفعهم الأثر الداخلي لزيادة ساعات العمل ومن ثم الدخل والاستهلاك في مواجة تخفيض ساعات الفراغ، ونظراً لان التأثير الذي يمارسه أثر الدخل أقوى من نظيره الذي يمارسه أثر الإحلال تكون المصلحة النهائية للضريبة زيادة عرض العمل من خلال زيادة عدد ساعات العمل وخفض الوقت المكرس للتسلية والمتعة.

الشكل (٢٣)

منحنى عرض العمل للدخل والضريبة على الأجور

يفوق تأثير أثر الدخل تأثير أثر الإحلال لدرجة إن منحنى عرض العمل يأخذ شكل ملتوي للخلف (عند المستويات الأدنى للدخل يعرض الافراد مزيد من خدماتهم للعمل ومن ثم تكون العلاقة طردية بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل لمدى معين، تنقلب بعدها العلاقة لتصبح عكسية فتنخفض ساعات العمل مع إرتفاع مستوى الأجر).

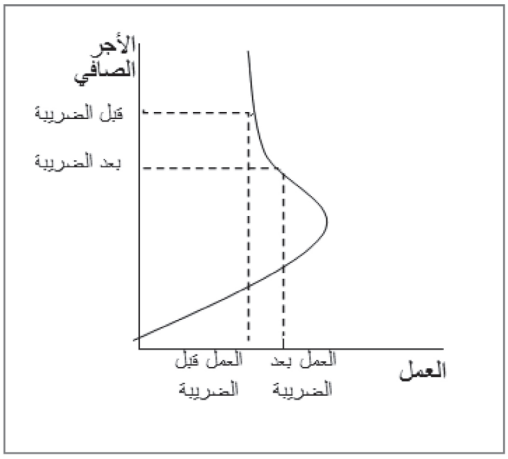

ويوضح الشكل (٢٣) الحالة التي يفوق فيها تأثير أثر الدخل تأثير أثر الإحلال لدرجة إن منحنى عرض العمل يأخذ شكل ملتوي للخلف (عند المستويات الأدنى للدخل يعرض الافراد مزيد من خدماتهم للعمل ومن ثم تكون العلاقة طردية بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل لمدى معين، تنقلب بعدها العلاقة لتصبح عكسية فتنخفض ساعات العمل مع إرتفاع مستوى الأجر). وحينما تقرر ضريبة في تلك الحالة فإنها تزيد من عرض العمل، ولكن على الرغم من ذلك وبسبب وجود أثر إحلالي، يكون للضريبة أثر تشويهي إذ تؤثر على قرارات الأفراد وترتب خسائر عليهم.

وكما هو واضح في الشكل فإن تقرير ضريبة نسبية على الأجر يؤدي الى زيادة عدد ساعات العمل حيث يكون أثر الدخل الناجم عن فرض الضريبة أكثر تأثيراً من أثر الإحلال ويأخذ منحنى عرض العمل شكلاً ملتوياً للداخل، إذ تؤدي الزيادة في الاجور (عند الجزء الأعلى منه) الى تخفيض عرض العمل، ولما كان فرض الضريبة على الأجر ينطوي على خفض في الأجر المتاح فمن شأنها -في ضوء ما تقدم- أن تؤدي الى زيادة عرض العمل. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤١٨).

● ضريبة الدخل والحافز على العمل

لغرض تسهيل مهمة اكتشاف العلاقة بين ضريبة الدخل والحافز على العمل لدى الأفراد نفترض أن كل الدخل من العمل، وأن مدخلات العمل تقاس بعدد ساعات العمل، وأن للفرد حرية تامة في تحديد مدخلات العمل، والفرد الذي يعرض خدماته لا بدَّ أن يقوم بأجراء مقارنة بين الدخل الذي يحصل عليه من عدد الساعات التي يعرضها وبين الراحة التي يستمتع بها. وعلى أساس نمط تفضيله بين العمل والراحة سيختار التوليفة المثلى من الدخل والراحة عند معدل الأجر السائد. ولكن بفرض ضريبة سينجم عنها انخفاض معدل الأجر الصافي وأن الفرد العامل سيعدل موقفه طبقاً لهذه الضريبة. (*Musgrave, 1959: 233*)

والسؤال هنا كيف سيتصرف الفرد أثر فرض الضريبة؟ هل سيفضل الراحة أم يضحي بها؟ بالتأكيد إن قرار الفرد سيتوقف على الحالة السائدة، بمعنى أنه سيتوقف على الشكل الذي يتخذه نمط التفضيل الذي يمكن التعبير عنه من خلال الأخذ بعين الاهتمام ميل كل من منحنى المنفعة الحدية للدخل والمنفعة الحدية للراحة للفرد مع التأكيد على فرضية إن خسارة الراحة لا بدَّ أن تعوض بعائد من الدخل أو العكس، إذا ما اريد للعامل أن يكون في وضع جيد. وأن كلاً من الدخل والراحة يخلقان منافع إيجابية، والتخلي عن أي منهما يترك ضرراً، وأنه لكي نقرر ماذا سيحدث عندما يتغير معدل الأجر يجب أن نعرف المعدل الحدي للإحلال بين الدخل والراحة. وبالإمكان استعمال الرسوم البيانية لتبيان العلاقة بين الدخل والراحة من خلال استعمال منحنيات السواء.

فإذا كانت المنفعة الحدية لكل من الدخل والراحة ثابتة فإن نمط منحنيات السواء في هذه الحالة سيكون عبارة عن مجموعة من الخطوط المستقيمة المتوازية (*i1 , i2 , i3*) تميل الى الارتفاع الى اليمين وبحسب ما يُظهره الشكل (٢٤): (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٢٨).

الشكل (٢٤)

ضريبة الدخل والحافز على العمل بافتراض معدل حدي ثابت للإحلال

أن أخذت منحنيات السواء شكل خطوط مستقيمة، وذلك في حالة ثبات المنفعة الحدية لكل من الدخل والراحة، فان الفرد سيفضل ان يقضي كل وقته في الراحة إذا كان انحدار خط الأجر أقل من خط السواء، وانه لن يتمسك بالراحة وسيساوم بكل الساعات المتوفرة من أجل الحصول على دخل ان كان انحدار خط الأجر أكبر من خط السواء.

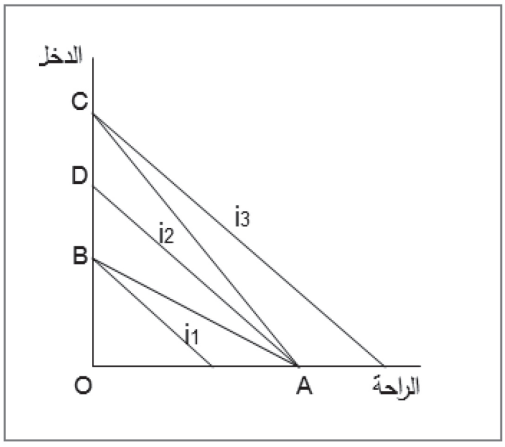

فإذا كان انحدار خط الأجر أقل من خط السواء سيفضل الفرد أن يقضي كل وقته في الراحة، وإذا كان ما يحصل عليه الفرد من الراحة يعادل (*OA*) وان خط الأجر يساوي (*AB*) فأنه سيبقى عند نقطة (*A*) ما بقيت (*i2*) هي أعلى مستوى سواء ممكن.. وكذلك فأنه لن يتمسك بالراحة وسيساوم بكل الساعات المتوفرة للحصول على الدخل إذا كان انحدار خط الأجر أكبر من خط السواء، وهكذا إذا كان خط الأجر يساوي (*AC*) فأن الفرد سيحصل على دخل ممثل بـ (*OC*) وأن خط (*i3*) يمثل أعلى مستوى ممكن من السواء. (*Musgrave, 1959: 235*)

وبفرض أن خط الأجر قبل الضريبة هو (*AC*)، ولكن على أثـر فرض ضريبة فأن خط الأجر الصافي سـيتراجع الى الأسـفل بإتجـاه (*AD*) وإذا ما كان سـعر الضريبة أقل مـن (*OC /DC*) فإن الحافز على العمل لن يتأثر وإن سـاعات العمل سـتبقى عند حدها الأقصى، ولكن إذا ما زاد سعر الضريبة عن (*OC /DC*) فإن خط الأجر الصافي ينزل الى أسفل (*AD*) وأن العمل سيتوقف كلياً.

أمـا إذا كانـت المنفعـة الحدية للدخـل ثابتـة والمنفعـة الحديـة للراحـة متناقصة فإن منحنيات السـواء لن تأخذ شـكل خطوط مسـتقيمة متوازية، وإنما سـتكون محدبة بالنسـبة لنقطة الأصل وانحدار الخطوط المتعاقبة سيبقى ثابتاً إذا ما تحركنا على المحور العمودي، في حين يتناقص عندما نتحرك على المحور الأفقي الى اليمين كما في الشكل (٢٥) الآتي:

الشكل (٢٥)

ضريبة الدخل والحافز على العمل في ظل معدل إحلال حدي غير ثابت

إن التـوازن الجديـد أما يكون يمين أو يسـار النقطة (*C*). والتعديل يسـتلزم أما تأثير للدخـل في مصلحـة العمل أو تأثيـر إحلالي في مصلحة الراحـة. ويتوقف الأمر على أيهما أقوى. وبالنسـبة لضريبة بسـعر معين فأن التوازن الجديد سيكون عند نقطة (*E*) وان الحافـز علـى العمـل يزداد، ولكـن إذا ما زاد سـعر الضريبة بأكبر مـن ذلك فإن الحافـز على العمل يصـل الى أقصاه. وإذا ما إرتفع سـعر الضريبة أكثـر فأن الحافز على العمل سيقل الى المستوى الذي كان عليه قبل الضريبة.

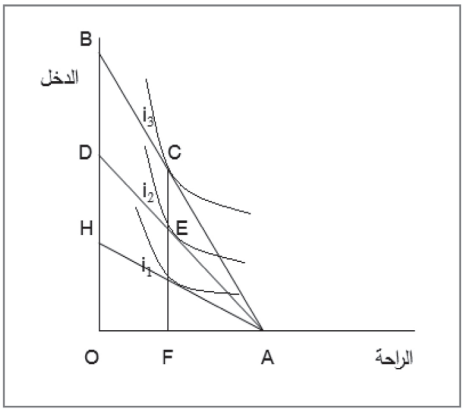

وتمثل (*OA*) معطيات الراحة و(*AB*) خط الأجر و(*C*) التوازن الأولي، وبفرض ضريبة دخل فإن خط الأجر الصافي ينخفض الى (*AD*) والتوازن الجديد سيكون عند النقطة (*E*)، ما دام انحدار منحنيات السواء المتعاقبة ثابتاً تجاه المحور الافقي ويرتفع عندما نتحرك الى الأعلى على المحور العمودي، ومن ثم فإن التوازن الجديد أما يكون يمين أو يسار النقطة (*C*). والتعديل الآن يستلزم إما تأثيراً للدخل في مصلحة العمل أو تأثيراً إحلالياً في مصلحة الراحة، ويتوقف الأمر على أيهما أقوى، الأمر الذي يجعل عرض العمل يزداد أو ينقص. وبالنسبة لضريبة بسعر (*OB /DB*) فإن التوازن الجديد سيكون عند نقطة (*E*) وإن الحافز على العمل يزداد، ولكن إذا ما زاد سعر الضريبة بأكبر الى (*OB /HB*) فإن الحافز على العمل يصل الى أقصاه، وإذا ما إرتفع سعر الضريبة أكثر فإن الحافز على العمل سيقل، ذلك إنه عند سعر ضريبة (*OB /HB*) فإن الحافز على العمل يتراجع الى المستوى الذي كان عليه قبل الضريبة ومن ثم فإن التزايد في سعر الضريبة يقود الى انخفاض الحافز على العمل الى أدنى مما كان عليه قبل فرض الضريبة. (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٣٠).

وإزاء هذه الآثار السلبية تتعزز وجهة النظر الشائعة بأن الضرائب المخفية أقل أذى من الضرائب الظاهرة. ذلك إن إستخدام ضرائب عدة ومتنوعة تكون مرغوبة بسبب إن مثل هذه الضرائب أقل أذى (ما دامت هي أقل ملاحظة) من الضرائب على الدخل المدفوعة عن طريق التحصيل المباشر. فالضرائب التي لا يمكن الشعور بها تخلق إنطباعاً بأن الخدمات العامة بدون كلفة.

وبالإضافة الى الآثار السابقة التي تتركها ضريبة الدخل على الحافز على العمل فقد تترك هذه الضريبة ما يسمى بالآثار السلبية، إذ إن فرض الضريبة يترك شعوراً بعدم الراحة ويخلق لدى الأفراد (دافعي الضريبة) ميلاً لإحداث أضرار للدولة من خلال تخفيض إندفاعهم للعمل. ومع أن هذه المظاهر تكون مكلفة بالنسبة للفرد، غير أن إشباع مثل هذا الآثار (من وجهة نظر دافع الضريبة) يمكن أن تعوضه عن خسارته، وقد يفكر الفرد أن مثل هذا العمل يمكن أن يضر الدولة.

لكن العوامل التي تخلق الأثر السلبي قد تعمل في الإتجاه المعاكس، فالفرد ربما

ينظر الى مدفوعاته الضريبية بأنها مقابل مشترياته من الخدمات العامة التي يحتاجها، فالانخفاض في الأجر بسبب الضريبة إذا ما قورن بالخدمات العامة التي يحصل عليها الفرد يستلزم تخفيض أقل في الراحة عن انخفاض الأجر في السوق. ومثل هذا يمكن أن يحدث ايضاً إذا إحتاج الأمر الى حلول طوعية فيما يتعلق بمشكلة تخصيص الموارد، إذ إن الأثر السلبي قد يتحول الى أثر مساند، وهو ما يتوقف على الجمهور، ففي حالة مالية الحرب بشكل خاص، فإن شدة الآثار غير التحفيزية لضرائب الدخل، ممكن أن تولد شعوراً إيجابياً، يتحول الى فعل طوعي، وخاصة في حالة يكون فيها الخطر وشيكاً.

● ضريبة الدخل والاستثمار

من المعلوم أن الإدخار يعد بمثابة الشرط الأساس لتكوين رأس المال، لكن وجود المدخرات لوحدها لا يكفي للقول: إن تكوين رأس المال متحقق لأن عدم تحول هذه المدخرات الى استثمارات سيخلق قصوراً في التكوين الرأسمالي. ولضمان تحويل المدخرات الى استثمارات لا بدَّ من توافر رغبة لدى المستثمرين، وتتدخل الضرائب بشكل كبير في إتخاذ قرار الاستثمار. (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٣٢).

ولا شكَّ أن إستجابة المستثمرين للضرائب تتوقف بصفة أساس على طبيعة دالة الاستثمار. وتزودنا النظرية الاقتصادية بالكيفية التي يتصرف بها المستثمرون وبخاصة في ظل تحقيق مبدأ أكبر الأرباح، ويمكن التعبير عن الاستثمار بأنه دالة في معدل العائد الصافي المتوقع. وطبقاً لهذا المنهج، الذي يعكس فرضية سلوك أقصى الأرباح، فإن المستثمرين سيقومون بالاستثمار الى الحد الذي تتساوى فيه القيمة الحالية للعوائد المتوقعة مع التكاليف، وهنا تدخل ضريبة الدخل أو الضريبة على الارباح وتخفض من معدل العائد الصافي المتوقع. (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٣٤).

وبذك يصبح ذا جدوى بحث أثر الضريبة بطريقة تفصيلية ودقيقة على ربحية الاستثمار أو معدل العائد الصافي (بعد الضريبة)، وبالإمكان تحقيق ذلك من خلال

التصور الآتي والقائـم على فرضية أن التشـغيل الكامل في الاقتصاد يتحقـق بصفة آلية وأن مسـتويات كل من الاسـتثمار والإدخار تتحدد من خـلال تقاطع كل من منحنى الاسـتثمار والإدخـار. فالاسـتثمار يعد بمثابـة دالة في سـعر الفائـدة، ويتوقـف الإدخار علـى كل من الدخل وسعر الفائدة وبحسب ما يظهره الشكل (٢٦) الآتي:-

الشكل (٢٦)

العلاقة بين المعدل السنوي للاستثمار ومعدل العائد

بفـرض ضريبـة دخل يتجه منحنى الاسـتثمار معبـراً عنه بالمعدل الصـافي للعائد الى الاسـفل، وعند المسـتوى التوازني الجديد يرتفع سـعر الفائدة الـى e وينكمش كل من الإدخار والاستثمار الى oc، لكن تناقص الاستثمار يكون بشكل أكبر من الإدخار وذلك بسبب انخفاض معدل العائد الداخلي.

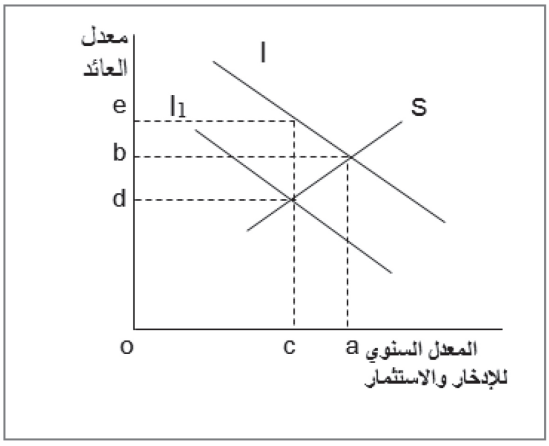

يلاحـظ مـن الشـكل ان (*I*) يمثـل منحنى الاسـتثمار الـذي يعبِّـر عـن الاسـتثمار وفقاً لمعدلات العائد، في حين ان (*S*) يمثل منحنى الإدخار وفقاً لمعدلات مختلفة لسعر الفائدة، من بـدون وجود ضريبة فـإن المنحنيين يتعادلان عند سـعر فائـدة (*ob*) وإن كلاً من مسـتوى الإدخار والاسـتثمار يتحـدد عند (*oa*). ولكـن بفرض ضريبـة دخل بسـعر (*eo /ed*) يترتب

عليها إن منحنى الاستثمار معبراً عنه بالمعدل الصافي للعائد يتجه الى الأسفل وينتقل الى منحنى أخر أسفل المنحنى السابق (I1) وعند التوازن الجديد فإن سعر الفائدة الإجمالي إرتفع الى (oe)، وإن كلاً من الاستثمار والإدخار إنكمشا الى (oc). ويلاحظ أن التناقص في الاستثمار أكبر، مما يكشف عن إن فرض ضريبة على الدخل (الأرباح) تعمل على تخفيض مستوى الاستثمار من خلال تخفيض معدل العائد الداخلي.

● ضريبة الدخل والإدخار

يتحدد أثر ضريبة الدخل على الإدخار من خلال الآثار التي تتركها على حجم الدخل ومن ثم مكوناته، فمن المعروف وحسب التحليل الكينزي إن الدخل يوزع ما بين الاستهلاك والإدخار وأن هناك عوامل عدة تتحكم فيهما، بيد إن فرض ضريبة على الدخل معناه تخفيض الدخل القابل للتصرف، مما ينعكس بشكل مباشر على كل من الاستهلاك والإدخار فيقل كلاهما لأن كليهما لا يخرجان عن كونهما دالة موجبة في الدخل. (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٣٦).

غير أن تأثير ضريبة الدخل على الإدخار يتباين باختلاف فئات المدخرين والتنظيم الفني لأسعار الضريبة ودوافع الإدخار بحكم كون الضريبة تمس أفراداً مختلفين، وهؤلاء الأفراد تختلف ردود أفعالهم، ففرض الضريبة بسعر نسبي يترتب عليه عدم تأثر الإدخار إلا بكميات غير محسوسة لأنها فقط ستعمل على إقتطاع جزء يسير من مدخرات ذوي الدخول المرتفعة في حين إنها لن تمس ذوي الدخول المنخفضة لكون إدخارهم أما معدوم أو قليل. أما في حالة فرض الضريبة بسعر تصاعدي فسيترتب عليها حتماً إقتطاع جزء كبير من مدخرات ذوي الدخول المرتفعة نظراً لكون سعر الضريبة يزداد كلما ارتفعت الدخول. (*Musgrave R, 1980: 260*)

● ضريبة الدخل وهيكل الاستهلاك

بفرض أن كل الدخل الذي يحصل عليه الفرد يستهلكه وهذا الاستهلاك موزع على سلعتين فقط (X) و(Y) وكما موضح في الشكل (٢٧) الآتي:

الشكل (٢٧)

توزيع الدخل الفردي على السلع

بفرض ضريبة عامة على الدخل، فإن خط السعر يتحول الى اليسار بشكل متوازي وإن التوازن الجديد سيكون عند (F) والتي تكون أسفل والى اليسار من (C). وبما إن (X) و (Y) هما سلع ضرورية فإن الاستهلاك من كلا السلعتين سينخفض من جراء الأثر الدخلي للضريبة وبما إن السعر النسبي لا يتغير فإنه لا يوجد أي أثر للإحلال.

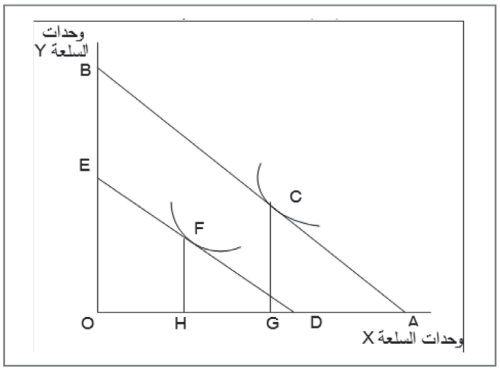

نلاحظ أن المحور الأفقي يمثل عدد الوحدات المستهلكة من السلعة (X)، والمحور العمودي يمثل عدد الوحدات المستهلكة من السلعة (Y)، ونفترض ايضاً أن استهلاك كلا السلعتين (X) و(Y) خاضع لقانون المنفعة الحدية المتناقصة، فإن منحنيات السواء تكون محدبة بالنسبة لنقطة الأصل (O).

وليكن دخل الفرد (OA) معبراً عنه بوحدات من السلعة (X)، وأن (OA /OB) يمثل معدل السعر (Py /Px) فإن التوازن الأولي سيكون عند النقطة (C).

ولكن قيام الدولة بفرض ضريبة عامة على الدخل، وبما أن الإدخار يساوي صفراً وأن الأسعار النسبية ثابتة، فإن خط السعر يتحول الى اليسار بشكل متوازي، وإذا كانت الضريبة تعادل (*OA /DA*) وتساوي (*OB /EB*) فإن التوازن الجديد سيكون عند (*F*) التي تكون أسفل والى اليسار من (*C*). وبما أن (*X*) و(*Y*) هما سلعتان ضروريتان، فإن الاستهلاك من كلا السلعتين سينخفض من جراء الأثر الدخلي للضريبة، وبما إن السعر النسبي لا يتغير فإنه لا يوجد أي أثر للإحلال ولكن إذا ما إزداد سعر الضريبة فإن خط السعر سينتقل الى اليسار، وإن نقاط التوازن المتعاقبة ستتبع خطاً أو طريقاً مثل *CFO*.

● الآثار الدخلية والإحلالية على الاستهلاك والإدخار

نحاول أن نبحث الآن أثر الضريبة على الاستهلاك والإدخار، مع ملاحظة إن هذه الآثار على قدر من الأهمية بمعايير الطلب الكلي وتكوين رأس المال.. الخ. ويجدر التنويه الى إنه عند تحديد هذه الآثار ينبغي الأخذ بنظر الإعتبار أن هناك أنواعاً عدة من الضرائب يدفعها أفراد مختلفين، وإن هؤلاء الأفراد تكون ردود أفعالهم بطرق مختلفة تجاه الضريبة وهذا ما ينسحب بخصوص الآثار على الاستهلاك والإدخار. (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٤٠).

آثار الدخل

فيما يخص هذا الأثر، فإن كل الضرائب تميل الى تخفيض كل من الاستهلاك والإدخار وللاستهلاك المستقبلي والإدخار للتراكم، وهذا الكلام يصح ما بقينا نفترض أن الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي والتراكم تعد بمثابة سلع ضرورية. ولكن الى أي مدى يستطيع الفرد أو الأفراد إدخار الدخل الذي يستخدمونه؟ من دون شك فإن الأمر يختلف باختلاف الأفراد، وتفصيل ذلك أن دراسة ميزانيات الأسرة تكشف أن الميل الحدي للإدخار يرتفع كلما تحركنا الى الأعلى في ميزان الدخل، وبغياب أثر الإحلال فإن أي مبلغ يدفعه الفرد من ذوي الدخول المرتفعة كضريبة ينعكس على تخفيض الإدخار عن ذلك المبلغ الذي يدفعه الفرد من ذوي الدخول المنخفضة، كما أن فرض ضريبة الدخل

بأسعار تصاعدية يترتب عليه انخفاض الإدخار بشكل أكبر والاستهلاك بشكل أقل بعكس الضرائب النسبية، فالضريبة النسبية على دخل العمل تميل الى أن تكون أكثر وقعاً على الاستهلاك مما تتركه الضريبة على دخل رأس المال. (*Musgrave R, 1980: 272*)

آثار الإحلال

وبأخذ أثر الإحلال بعين الاهتمام ومعرفة إنعكاساته على الإدخار فأنه من الممكن التوقع بأن الضريبة ذات السعر النسبي على دخل رأس المال ستكون أكثر وقعاً على الإدخار مما هو عليه بالنسبة للضريبة على دخل العمل، فالمفاضلة بين الضريبة التصاعدية والضريبة النسبية على دخل رأس المال تجعلنا نتعامل مع نتيجة مشكوك فيها، وبما إننا نتعامل مع مجموعة متشابهة من القوى العكسية وكيفما إتفق، فإن السماح لآثار الإحلال يعطينا عاملاً مضافاً للتوقع بأن الضريبة التصاعدية على الدخل ستكون أكثر وقعاً على الإدخار مما تكون عليه الضريبة النسبية، ففي ظل الضريبة التصاعدية فإن جزءاً كبيراً من العائد سوف يسحب من دخل رأس المال لكون شرائح الدخل المرتفعة أكثر إدخاراً من غيرها، وأن أثر الإحلال سيجعل إدخار الجماعة ينخفض.

نستخلص من ذلك أنه بالإمكان أن نلاحظ اختلافات تحليلية مهمة بين أثر الدخل والإحلال، فإذا ما نجم عن الضريبة أثر دخلي فقط فإن أي دافع ضريبة سيخفض كل من الاستهلاك والإدخار، في ظل فرض ثبات عرض العمل، وإن مجموع التخفيض في كليهما سيعادل التغير في دخل الفرد أو الضريبة المدفوعة، ولكن إذا أدخلنا أثر الإحلال فإن الاستهلاك ممكن أن يرتفع والإدخار ينخفض أو العكس تماماً، وبجمع كلا الأثرين فإن مجموع التغير في الاستهلاك والإدخار ما زال يعادل العائد من الضريبة ولكن الانخفاض في الاستهلاك أو الإدخار إذا ما أخذ لوحده ممكن أن يزيد عن عائد الضريبة.

****

المبحث الثاني

الكفاءة الاقتصادية في الايرادات العامة

إعتقد الاقتصادي (هنري جـورج) بضعف أثر ضريبة الأرض فـي الكفاءة وعلل ذلك بإنعدام مرونة عـرض الأرض، لكن قاعدة (رامسـي) للضريبة جاءت بمعنـى جديد، إذ أكد على ضرورة قيام الحكومة بفرض ضرائب على السلع ذات المرونة السعرية المنخفضة في العرض والطلب، فقاعدة (رامسي) تعد من أسـهل الوسائل المناسبة لجلب الايرادات بأقل خسـارة ممكنة على صعيـد الكفاءة، إذ تؤكـد تلك القاعدة علـى إنه في حالـة إفتقار إحدى السـلع الى المرونة السـعرية فـي العرض والطلب فـإن أثر الضرائب سـيكون محـدوداً في الاستهلاك والإنتاج على حد سواء.

وتعد ضرائب الإنفاق مصدراً مثالياً لزيادة الايرادات، إذ يتم فرض هذه الضرائب على سـلع ذات طلب غير مرن كالتبغ والمشـروبات، فعندما تكـون المرونة للتبغ صفـراً فإن أية زيادة في الضرائب ستؤدي الى انخفاض بطيء في استهلاك التبغ، بعبارة أخرى، فإن فرض الضرائب على عرض وطلب غير مرنين يؤدي الى أقل الخسائر في الكفاءة الاقتصادية.

كما يمكـن تقييم كفـاءة النظـام الضريبـي عن طريـق التعرف علـى مكونـات الهيكل الضريبـي، إذ ان إعتمـاد النظـام الضريبي علـى الضرائب غير المباشـرة (التـي تفرض على الاستهلاك) على حسـاب المباشـرة (التي تفرض على الأموال) يعني تحيز النظام الضريبي لصالح أصحـاب الدخول والثـروات، ما يفـرض أن يتـم تقييم كفـاءة النظام إعتمـاداً على تحديد إتجاهـات النظام الضريبـي ومدى إعتماده على الضرائب المباشـرة وغير المباشـرة ونسـبتها الى حصيلـة الضرائب الإجماليـة. كذلك يمكن قيـاس كفاءة النظـام الضريبي من عدمه عـن طريق قـدرة الهيـكل الضريبـي على توليـد الايـرادات اللازمـة لتغطيـة النفقات الجاريـة، فإذا كانت حصيلـة الضرائب كافيـة لتغطية النفقـات الجارية دل ذلـك على كفاءة

النظـام الضريبـي، وبالعكـس فـي حالة عـدم تغطيـة النفقـات الجارية مـن قبل الايـرادات الضريبية يقال إن النظام الضريبي يتصف بعدم الكفاءة.

ويمكن الإعتماد على منحنى (لافر) نسبة الى الاقتصادي الامريكي الشهير، حيث يوضح كيفية زيادة الايرادات نتيجـة لزيادة الضرائب ووصولهـا الى الحد الأعلى من ثـم تراجعها إلى الصفر عند مستوى ضريبة قدره ١٠٠٪ مثلاً، وهنا سوف يتعرض النشاط التجاري الى التراجع بشكل كبير، أنظر الشكل (٢٨) أدناه. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤٤٣).

الشكل (٢٨) منحنى لافر

إذ يؤكـد منحنـى لافـر علـى إن أية زيـادة في المعـدل الضريبي تـؤدي إلـى زيادة في الحصيلـة الضريبيـة للدولة لكن عند نقطة معينة تسـمى نقطة العتبـة *L* تؤدي بعدها الزيادة في المعدل الضريبي الى انخفاض في الحصيلة الضريبة.

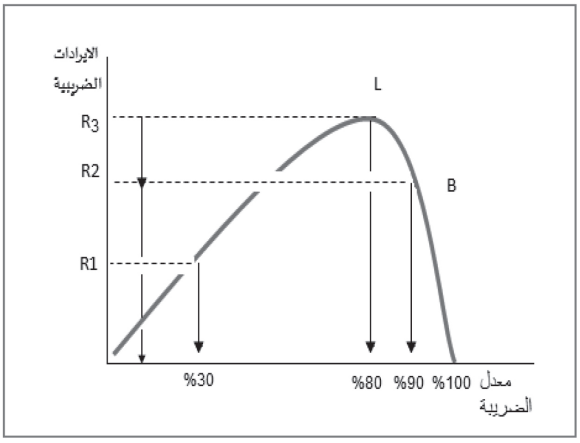

فإذا إرتفع معدل الضريبة من ٣٠٪ الى ٨٠٪ مثلاً، فإن ذلك سـيؤدي الى زيادة الايراد الضريبي من *R1* الى *R3* كما مبين في الشـكل، وإذا كان معدل الضريبة عند مسـتوى ٨٠٪، فإن الايرادات المتحصلة من الضرائب تكون عند المستوى *R3*، لكن بزيادة معدل الضريبة الى ٩٠٪ سيلاحظ أن الايرادات الضريبية ستنخفض الى مستوى *R2*، فالكثير من الضريبية يقتل الضريبة، وبالتأكيد ستقوم الدولة بتخفيض نفقاتها العامة.

● أثر الضرائب على الكفاءة الاقتصادية

قد يترتب على فرض الضرائب آثاراً تشويهية تنجم عنها خسائر نتيجة لتأثيرها السلبي على كفاءة توظيف الموارد بين الاستخدامات المختلفة، وقد لا ينجم عنها أي تشوهات إذ لا يترتب عليها أي خسائر كفاءة.

وتعد الضرائب التي تفرض بمبلغ ثابت على الأفراد سنوياً (ومن أمثلتها ضرائب الرؤوس)، التي تكون مستقلة عن دخل الفرد واستهلاكه وثروته، أكثر الضرائب حيادية في التأثير على تخصيص الموارد، إذ إن المدفوعات السنوية الثابتة التي يدفعها الممولون في ظل هذه الضرائب لا تتأثر بأي متغيرات يمكن التحكم فيها (كالدخل والإنفاق والثروة أو رأس المال)، كما إنها لا تحول دون تحقيق التساوي بين أسعار السلع والخدمات وكل من التكلفة الاجتماعية الحدية والمنفعة الاجتماعية الحدية لهذه السلع والخدمات. وعلى الرغم من أن فرض هذه الضرائب يخفض من قدرة المستهلكين على شراء السلع والخدمات السوقية وعلى الإدخار، إلا إنها تؤثر في خيارات الأفراد من خلال أثر الدخل فقط، وتبعاً لذلك يمكن القول: إن هذه الضرائب لا توفر أي فرص أو حوافز لإحلال نشاط محل نشاط آخر أو سلعة محل أخرى.

ومع ذلك، فإن الضرائب التي تقرر على الأفراد في صورة مبلغ ثابت بغض النظر عن دخله أو إنفاقه أو ثروته تجبر الممولين الخاضعين لها لتخفيض الاستهلاك، بيد إنها ترتب ذلك دون تشويه الأسعار وبإسلوب يجعل الأسعار معادلة للمنافع الاجتماعية الحدية، ولهذا السبب تستعمل هذه الضرائب كعلامة أو دلالة عند مقارنة الضرائب التشويهية بنظيرتها غير التشويهية، فهذه الضرائب لا تمنع من تحقيق الكفاءة في الأسواق.

غير أن هذه الضرائب قد تمارس تأثيرات على توزيع الدخل، وتبعاً لذلك فهي قد تدفع المجتمع الى نمط كفء جديد لتخصيص الموارد يتسق مع نمط الطلب الجديد الذي ينشأ من التوزيع الجديد للدخل.

وتعد الضريبة على الـرؤوس بمثابة نموذج جيد لهذه لضرائـب، ووفقاً لهذه الضرائب يلتزم الأفراد بدفع مبلغ ثابت متسـاوي للإدارة الضريبية، ولا يسـتطيع الفرد في ظل ضريبة الـرؤوس أن يعيـد ترتيب ظروفـه الاقتصادية بشـكل يجعلـه يتجنب أو يخفـض عبء هذه الضريبة.

وتأسيسـاً على ذلك يمكن القول ايضاً: إن ضريبة الرؤوس لا تشـوّه الأسـعار بشـكل يجعلها قادرة علـى تلبية إعتبارات الكفاءة في الأسـواق، ومع ذلك فعند إسـتعمال الضريبة على الرؤوس فـإن نمط توزيع الدخل بعـد الضريبة يصبح أقل عدالة من النمط السـائد قبل فـرض الضريبة، وتبعـاً لذلك فقد يكـون من الضـروري أن تكون هـذه الضريبـة تنازلية أي متدرجة عكسـياً مع الدخل بسبب كون هذه الضريبة، كنسـبة مئوية من الدخل، تنخفض مع زيادة مستوى الدخل.

وتجدر الإشـارة الى أن المعـدل الحـدي للضريبة التي تأخذ شـكل مبلـغ ثابت على الفرد يكون دائماً مسـاوياً للصفر، وبغض النظر عـن أي تغيرات في مسـتوى دخل الفرد أو استهلاكه أو ثروته، فإن الضريبة المستحقة تظل من دون تغيير طالما ظلت أسعارها ثابتة.

وفي ضـوء ما تقـدم، ولتوضيـح تأثيـر الضريبة علـى الكفاءة سـوف نسـتعمل تحليل منحنيـات السـواء ونقـارن بين تأثيـر كل مـن الضريبـة غيـر التشـويهية (ضريبة الـرؤوس) والضرائب الاخرى التشويهية.

والضريبة المشـوهة للأسعار هي تلك الضريبة التي تجعل السـعر الصافي الذي يتلقاه بائعو السـلعة أو الخدمة ينحرف عن السـعر الإجمالي الذي يدفعه مشـترو هذه السـلعة أو الخدمة. ويمكن اسـتعمال منحنيات السـواء ايضاً للمقارنـة بين تأثير كل مـن الضريبة التي تأخذ شكل مبلغ ثابت على الافراد وتعد غير مشوهة للأسعار والضريبة المشوهة للأسعار، بإفتراض إنه يتم تحصيل المبلغ الضريبي نفسه من الفرد في ظل كلتا الضريبتين.

● الضريبة المشوهة للأسعار

لنفترض أن الضريبة المشوهة للأسعار تأخذ شكل ضريبة على سلعة معينة ولتكن البنزين، فمن المفترض أن يؤدي فرض هذه الضريبة الى زيادة السعر السوقي للبنزين بما يؤدي الى إستدارة قيد الميزانية للمستهلك من (*BB1*) الى (*CB1*) وذلك على النحو الموضح بالشكل (٢٩).

الشكل (٢٩) الضريبة المشوهه للأسعار في مواجة الضريبة غير المشوهة للأسعار

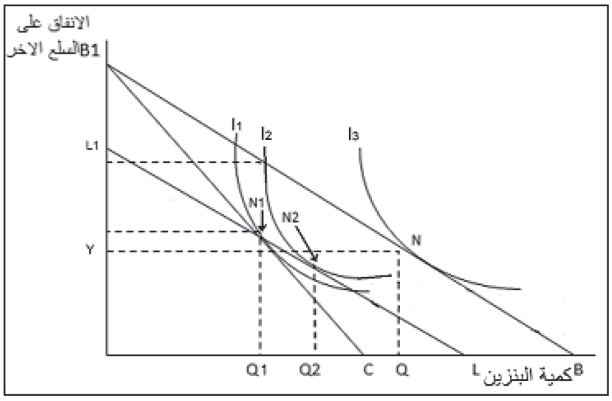

ويتأثر مبلغ الضريبة برغبة الفرد الموضح بمنحنيات السواء الخاصة به، وبكمية السلعة(البنزين) المشتراة، ويتضمن السعر الإجمالي الذي يدفعه المشتري متضمناً الضريبة، فيما يتمثَّل السعر الصافي الذي يتلقاه البائعون في السعر الإجمالي مخصوماً منه قيمة الضريبة. وتؤثر الزيادة في السعر الناشئة عن الضريبة على خيارات المستهلكين بين استهلاك البنزين أو إنفاق الدخل المتاح على السلع الاخرى. ويمثل المحور الافقي كمية البنزين فيما يعكس المحور العمودي القيمة النقدية لإنفاق الفرد على السلع الاخرى بإستثناء البنزين التي يستطيع شرائها.

ولنفرض أن الفرد يحدث التوازن مبدئياً عند النقطة (*N*) حيث يستهلك كمية من البنزين قدرها (*Q*) سنوياً وينفق جزء من دخله (*Y*) على السلع الاخرى. وعندما يتقرر فرض ضريبة على البنزين يزيد السعر بفعل الضريبة الأمر الذي يؤدي الى إنتقال المستهلك

لنقطة توازن جديدة هي (*N1*) إذ تنخفض كمية البنزين المستهلكة الى (*Q1*)، ويكون تأثير الضريبة من خلال إنتقال خط الميزانية من *BB1* الى *B1C*.

ويكون تأثير الضريبة على المستهلك ممثلاً في:

١) تخفيض منفعته ويترجم هذا في شكل الانتقال من منحنى سواء أعلى (**I**3) الى منحنى سواء أدنى (**I**1).

٢) تخفيض استهلاكه السنوي من البنزين من (*Q*) الى (*Q1*).

٣) تخفيض دخله الحقيقي السنوي بعد الضريبة.

● الضريبة بمبلغ ثابت على المستهلك

إذا كانت الضريبة المقررة على البنزين تأخذ شكل مبلغ ثابت يحصل سنوياً من المستهلك فإن كل من سعر البنزين وأسعار السلع الاخرى لن يتشوها بفعل الضريبة، ففي ظل هذه الضريبة لن تنشأ أي فروق أو إختلافات بين السعر الإجمالي الذي يدفعه المشترون والسعر الصافي الذي يحصل عليه البائعون، ويكون تأثير هذه الضريبة قاصراً على تخفيض دخل الممول فحسب عن طريق إنتقال خط قيد الميزانية للمستهلك الى الاسفل، الى الوضع (*LL1*) موازياً لخط الميزانية الأصلي (*BB1*). وتعكس النقاط كافة على خط الميزانية (*LL1*) تحصيل الضريبة من خلال تخفيض دخل المستهلك بقيمة الضريبة المحصلة وبشكل مستقل عن كمية البنزين المشتراة سنوياً. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤١١).

وبتأمل الشكل رقم (٢٩) يتضح إن الفرد في ظل الضريبة المقررة بمبلغ ثابت (الضريبة غير المشوهة للأسعار) سيكون في وضع أفضل من الضريبة المشوهة للأسعار على فرض تماثل مبلغ الضريبة المحصل في كلتا الحالتين وذلك على النحو الآتي:

١) ينتقل المستهلك في ظل الضريبة غير التشويهية الى نقطة توازن جديدة هي النقطة (*N2*) إذ يحقق مستوى منفعة يعكسه منحنى السواء(**I**2) ويستهلك سنوياً كمية بنزين قدرها(*Q2*).

٢) إذا كان البنزين سلعة عادية فإن الانخفاض في الدخل الناتج عن فرض ضريبة بمبلغ ثابت على الفرد يؤدي الى تخفيض استهلاكه من البنزين، ومع ذلك ونظراً لأن *Q2* أكبر من *Q1* فإن الفرد سوف يستهلك سنوياً كمية بنزين أكبر من الكمية التي يستهلكها في ظل تقرير ضريبة مشوهة للأسعار، وعلى الرغم من أن الضريبة الثابته تخفض من دخل المكلف، فإنها لا تولد أي آثار إحلالية نظراً لكونها لا تباشر أي تأثير على الأسعار النسبية للبنزين وأي من السلع والخدمات الأخرى.

٣) في ظل الضريبة الثابته، يستهلك الممول كمية بنزين أكثر من الكمية التي يستهلكها فيما لو فرض ضريبة مشوهة للأسعار نظراً لكون السعر الذي يدفعه في ظل الضريبة الثابته يكون أقل.

٤) ونظراً لتماثل الدخل المتاح للمستهلك في كلتا الحالتين، ولكنه يستهلك سنوياً كمية بنزين أكبر في ظل الضريبة الثابته مقارنة بالضريبة الاخرى، فمن شأن ذلك أن يجعله في وضع أفضل عندما يسدد نفس الدين الضريبي المطلوب منه في ظل نظام الضريبة الثابته مقارنة بالصور الأخرى من الضريبة.

٥) ويوضح الشكل (٢٩) أن توازن الفرد في ظل الضريبة الثابته يتحقق عند النقطة(*N2*) عند مستوى رفاهية أعلى من توازنه الذي يحققه في ظل الضريبة الاخرى(*N1*)، حيث يكون توازنه في ظل الضريبة الثابته على منحنى سواء أعلى (**I2**) من نظيره في ظل الضريبة المشوهة للأسعار(**I1**)، وتأسيساً على ما تقدم فإنه في ظل تماثل قيمة مبلغ الضريبة المدفوعة فإن الضريبة الثابتة على المستهلك تفضل على غيرها من الضرائب من وجهة نظره الخاصة.

٦) تنشأ خسائر في رفاهية المستهلك ممثلة في انخفاض منفعته في حالة سداد مبلغ الضريبة المطلوب نفسه وفقاً لنظام ضريبي مشوه للأسعار، إذ تؤثر الضريبة في تلك الحالة على الأسعار النسبية للسلع والخدمات ومن ثم على قرارات الأفراد الاستهلاكية، ويعكس ذلك عبئاً ضريبياً زائداً يتحمله الفرد. وتبعاً لذلك يمكن

القول إن العبء الزائد للضريبة يقيس مقدار الخسارة في الرفاهية الناتجة من أثر الإحلال الذي ترتبه الضريبة المشوهة للأسعار، ويمثل العبء الزائد للضريبة المشوهة للأسعار في حالتنا الخسارة في رفاهية الممول من جراء إنتقاله من منحنى السواء(I2) الى منحنى السواء(I1) حينما تم استعمال ضريبة مشوهة للأسعار بدلاً من الضريبة الثابته.

وهكذا يمكن القول إنه بإستثناء الضريبة التي تقرر بواقع مبلغ ثابت على الأفراد التي تتميز بحياديتها على الأسعار ومن ثم عدم تدخلها في قرارات الافراد الاستهلاكية نتيجة لعدم وجود أي آثار إحلالية، فإن أغلب صور الضرائب تباشر آثاراً سلبية على الكفاءة نظراً لكونها تؤثر في الاسعار النسبية للسلع والخدمات ومن ثم على قرارات الأفراد الاستهلاكية، إذ يترتب عليها آثار إحلالية تدفع الأفراد لزيادة استهلاك السلع والخدمات التي أصبحت أرخص نسبياً نتيجة لفرض الضريبة في مواجهة تخفيض استهلاكهم من السلع الأعلى سعراً.

****

الفصل السادس

الايرادات العامة

في ظل العدالة الاجتماعية

المبحث الأول

العدالة الضريبية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية

● العدالة الضريبية

ليس للعدالة مدلول مطلق، فهي ليست شيئاً مادياً يمكن لأي شخص قياسه مثل متغيرات أخرى، إلا أن العدالة الضريبية قاعدة تميّز الضريبة، وتتجمع تلك القاعدة عن طريق عدد من الوسائل التي تؤثر في الضريبة فتجعل الفرد يتقبل دفعها نسبياً، فلن يرتضي الفرد دفع الضريبة مختاراً إلا إذا أيقن أنه يسهم في تغطية النفقات العامة للدولة بنصيب يتناسب مع نصيب كل فرد تبعاً لدخله، واقتنع أنه مع هذا النصيب لن يؤثر في النهاية على دخله إلا بالقدر نفسه الذي يؤثر به على دخل غيره، ولا شكَّ في أن هذا لا ينفي لما لقوة القانون من أثر في إجبار المكلَّف على دفع الضريبة ومن ثم تحقيق العدالة.

والعدالة الضريبية ترتبط مع مبدأ القدرة على الدفع الذي يوضح نوعين من العدالة في النظام الضريبي وهما: العدالة الأفقية والعدالة العمودية، إذ تتحقق العدالة الأفقية *Horizontal equity* عندما يدفع الأشخاص المكلفين الذين يتمتعون بظروف متساوية من ناحية الدخل، حجم العائلة...ألخ القدر نفسه من الضرائب. وفي المقابل تتحقق العدالة العمودية *Vertical equity* عندما تتم معاملة الأشخاص الذين يواجهون ظروف اقتصادية مختلفة معاملة مختلفة، بمعنى تكون مسؤولياتهم الضريبية مختلفة، وعليه فإن على الأشخاص الذين هم في وضع إقتصادي أفضل أن يدفعوا ضرائب أكبر من الآخرين.

كما يمكن تقويم العدالة عن طريق مبدأ القدرة على الدفع لا من وجهة نظر الضرائب المدفوعة فقط، بل من وجهة النظر المزدوجة التي تشمل الضرائب والمنافع، إذ تقوم

الحكومة بتحديد النفقات استناداً الى البرامج ثم بعد ذلك الايرادات ومنافع البرامج. (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ٩٣).

أما أركان العدالة الضريبية فتتمثل بالمساواة أمام الضرائب وعمومية الضرائب فضلاً عن شخصية الضريبة، ويقصد بالركن الأول للعدالة الضريبية (المساواة أمام الضرائب) تطبيق مبدأ المساواة أمام القانون، أي أن يكون جميع الأفراد متساوون في المعاملة أمام القانون من دون أي تفرقة أو تمييز على أساس الطبقات أو الطوائف أو الأعراف... الخ، وبهذا فإن المساواة أمام الضرائب تشمل تساوي الأفراد أمام أعباء الضرائب.

وهناك نظريات عديدة إرتبطت بهذا الموضوع مثل نظرية المساواة في التضحية ونظرية الحد الأدنى للتضحية فضلاً عن المقدرة التكليفية. في حين يعني الركن الثاني للعدالة الضريبية (عمومية الضرائب) أن الضرائب يجب أن تُفرَض على جميع الأشخاص والأموال في أي مجتمع من دون أن يكون هناك إعفاء من الضرائب من دون مسوغ. أما الركن الثالث للعدالة الضريبية (الشخصية الضريبية) فإن الفكر المالي يُجمِع على أن إحدى وسائل تحقيق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية بين المكلفين هو توفر الشخصية في الضريبة، والضرائب الشخصية هي الضريبة التي تراعي حالة المكلف الشخصية ومركزه المالي، فتفرق في التعامل بين الأعزب والمتزوج، ومن لديه اطفال من عدمه، وذلك على الرغم من تساويهم بالدخل على سبيل المثال.

وتسهم الضرائب في تحقيق العدالة عن طريق أهدافها، ففضلاً عن الأهداف السياسية والاقتصادية هناك أهداف اجتماعية تعمل على تخفيف العبء الضريبي على العوائل ذات عدد الأفراد الكبير وإعفاء بعض المؤسسات والهيئات التي تقدم خدمات اجتماعية، هذا بالإضافة الى فرض ضرائب عالية على بعض السلع التي تسبب آثار اجتماعية ضارة مثل التبغ والمشروبات الكحولية.

وهنا يجب أن نشير الى الفرق بين العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، فالعدالة الضريبية تتحقق إذا خضع جميع المكلفين من هم في مركز اقتصادي واحد الى عبء

ضريبي متساو، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بعدالة الضريبة وتقبل دفعها نسبياً، فالأغنياء يتحملون عبء ضريبي أكبر من الفقراء، الأمر الذي يعني أن النظام الضريبي يتضمن المساواة، والعمومية، وشخصية الضريبة، وعدم إزدواجها وهنا سوف تتحقق العدالة الضريبية.

في المقابل تتحقق العدالة الاجتماعية عن طريق الدور الذي تؤديه السياسة الضريبية في العمل على الحد من الفوارق والاختلافات على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، فعن طريق الضرائب يتم توزيع الدخول بين الأغنياء والفقراء وذلك باستقطاع جزء من الثروات والدخول المرتفعة وإعادة توزيعها على الفقراء بصورة الخدمات التي تقدمها الدولة لهم كالإعانات الاجتماعية للعاطلين وكبار السن. (أمارتيا صن، ٢٠١٠، ٨٧).

يمكن توضيح العدالة الضريبية ايضاً عن طريق التفرقة بين كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فيمكن إعتبار الضرائب المباشرة أكثر تحقيقاً للعدالة لأنها تزداد بمعدل متناسق مع تزايد الدخل، في حين نجد أن الضرائب غير المباشرة لا تحقق العدالة لأنها ذات حصيلة أكبر فهي تفرض على السلع، فعبء هذه الضرائب لا يتوزع تبعاً للقدرة التكليفية للمكلف وذلك لعدم وجود تناسب بين مقدار ما يدفعه المكلف وبين مقدار دخله فكلما إنخفض الدخل إزداد عبء هذه الضرائب، والعكس صحيح فيكون عبئها أكبر على الطبقات الفقيرة لذلك تسمى احياناً بالضرائب اللاديموقراطية.

الشكل (٣٠) الضرائب التصاعدية والنسبية والثابتة

يمكن للضريبة أن تحقق العدالة الاجتماعية إذا تم إتباع نظام ضريبي تصاعدي يعمل على فرض الضرائب بحسب قدرة المكلف مما يقلل الشعور بالظلم وبالتالي يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ويزيد من رفاهية المجتمع.

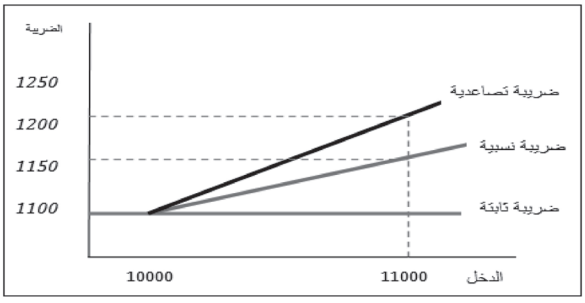

والخلاصة أنـه يمكن للضريبة أن تحقـق العدالة الاجتماعية إذا تم إتبـاع نظام ضريبي تصاعـدي يعمل علـى فـرض الضرائب بحسـب قـدرة المكلف ممـا يقلل الشـعور بالظلم وذلك يسـهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ويزيد من رفاهية المجتمع. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٣٠٣).

ويمكن توضيـح مفهوم العدالـة الضريبية من خلال علاقـة أنواع الضرائـب المختلفة (التصاعدية، والنسـبية، والثابتـة) مع مسـتويات مختلفة مـن الدخول والثـروات. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٣٠١).

إذ يتضـح مـن الشـكل (٣٠) أن الضرائـب التصاعديـة تكون أكثـر عدالة نظـراً لكون المقدرة التكليفية لكل شـخص تتأثر بحجم دخلـه أو ثروته، فتكون المقـدرة التكليفية أكبر لأصحاب الدخـول والثروات الكبيـرة من أصحـاب الدخول والثـروات الصغيـرة، بعبارة أخرى فإن الضريبة التصاعدية، مقارنـة بالأنواع الأخرى، هي الضريبـة الوحيدة التي يمكن أن تتحقق بواسطتها العدالة في توزيع الأعباء على المكلفين.

● مبادئ تحقيق العدالة الضريبية

هنـاك مجموعـة من المبـادئ التـي يسـاعد تطبيقهـا علـى تحقيـق العدالة فـي النظام الضريبي، وهذه المبادئ هي:

مبدأ المساواة المطلقة

إن تطبيـق مبـدأ المسـاواة المطلقـة يعـد أضيـق التفسـيرات للعدالة فـي توزيـع أعباء الضريبة، ولفهم هذا المبدأ يمكن الاسـتعانة بالحساب الإحصائي لعبء الضريبة الفردية، إذ تتم في هذه الحالة قسـمة إجمالي إنفاق الوحدة الحكومية على عدد الممولين فيكون الناتج هو دين الضريبة على كل مُموِل. وفي ظل هذا المبدأ يدفع كل ممول قدراً متسـاوياً كضريبة، وفي هذا الصدد يـدل تعبير العدالة على المسـاواة في دفع الضريبة. وعلى سـبيل المثال، إذا فرضنا إن إنفـاق الحكومة يمثل حجم النفقات التي تظهر في الموازنة الرسـمية لسـنة معينة،

وإذا كانت النفقة العامة في إجمالي الموازنة تبلغ ٦٠٠ بليون دينار وعدد الممولين يبلغ ١٠٠ مليون ممول، فإن دين الضريبة لكل ممول هو ٦٠٠٠ دينار، وهذا المبدأ يتجاهل تماماً التفاوت في القدرة على الدفع بين ممول وآخر تبعاً لاختلاف الدخول والثروات بينهم.

ويمكن تطبيق مبدأ المساواة المطلقة في النظام الضريبي إذا كان الأخير يعتمد كلياً على إيرادات ضريبة الرؤوس، إذ ورغم أن الظروف الفردية لكل مُموِل تختلف بإختلاف الدخل والثروة إلا إن هناك تماثلاً بين الممولين جميعهم، بحيث يدفع كل ممول قدراً مساوياً لما يدفعه غيره. ويرفض المجتمع مبدأ المساواة المطلقة ويرى وجود اختلاف كبير بين المساواة بمعنى دفع مبالغ متساوية من الضرائب وبين العدالة بمعنى الانصاف في توزيع الاعباء الضريبية، وتبعاً لذلك فإن النظام الضريبي بحث في إيجاد قواعد بديلة للعدالة، وفي هذا السياق طوَّر الفكر المالي من الناحية النظرية والتنظيمية مبدئين من مبادئ العدالة في توزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع، وهما مبدأ القدرة على الدفع ومبدأ المنفعة.

مبدأ القدرة على الدفع

ما دام مبدأ المساواة المطلقة يفسِّر العدالة على أساس مساهمات نقدية متساوية، فإن مبدأ القدرة على الدفع أو المقدرة التكليفية يحدد العدالة على أساس تضحيات متساوية. وطبقاً لمبدأ القدرة على الدفع يتحمل جميع الممولين تضحيات متساوية في دفع الضرائب، وتعطى هذه القدرة معنى التضحية عندما تستعمل معياراً للعدالة الضريبية، لأن الممول يُحرم من الإستخدامات البديلة (الاستهلاك أو الإدخار) للمبلغ الذي دفعه كضريبة. وعليه فإن هذا الفهم للتضحية الشخصية بالمنفعة (الإشباع أو الرفاهية) نتيجة لدفع الضريبة هو الذي يستعمل أساساً لمبدأ القدرة على الدفع، ويزداد هذا المبدأ رسوخاً عندما يتم التعبير عنه في ظل صياغة مبدأ العدالة لتتضمن شقين هما: العدالة الضريبية الأفقية، والعمودية. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٣٢٢).

وطبقاً لمفهوم العدالة الأفقية في الضرائب، يمكن تحقيق تضحية متساوية بين الممولين إذا كان الأشخاص الذين لهم المستوى نفسه من المقدرة التكليفية متساوين في الضريبة، ويعني ذلك معاملة فئات الممولين الذين يشتركون في ظروف اقتصادية واحدة معاملة ضريبية متماثلة. أما مفهوم العدالة العمودية (الرأسية) فيوجب أن يتعامل الأشخاص غير المتساوين في القدرة على الدفع معاملة غير متساوية من حيث الضرائب، وذلك حتى تتساوى التضحيات، وعليه فإن العدالة الأفقية تقضي أن الاشخاص المتساوين في القدرة على الدفع يجب أن يتحملوا العبء الضريبي نفسه، وبالمقابل تنصرف العدالة العمودية الى أن الاشخاص ذوي القدرات المتباينة على الدفع ينبغي أن يدفعوا مقادير متباينة من الضريبة، ولهذا يُعد تحديد المقدرة التكليفية أمراً في غاية الأهمية فيما يتعلق بتوزيع العبء الضريبي، فالمُموِل الذي يتمتع بقدرة أكبر على الدفع يقوم بدفع مبلغ أكبر كضريبة.

وطبقاً لمبدأ القدرة على الدفع، يجب أن يكون المقصود بهذه القدرة القوة الشرائية الضرورية للوفاء بالالتزام الضريبي، ومع هذا تعطي هذه القدرة معنى التضحية عندما تستعمل معياراً للعدالة الضريبية. وهنا يمكن النظر الى مبدأ القدرة على الدفع من خلال ثلاثة مفاهيم رئيسة عن التضحية هي:

- تضحية مطلقة متساوية.
- تضحية نسبية متساوية.
- تضحية حدية متساوية (الحد الأدنى من التضحية الكلية).

وللحصول على العدالة الضريبية العمودية في ظل مفهوم التضحية المطلقة المتساوية عند فرض الضريبة، فإن المنفعة التي يضحِّي بها المُموِّل صاحب الدخل المرتفع تعادل تلك التي يُضحِّي بها المُموِّل صاحب الدخل المنخفض، ويعني مفهوم التضحية النسبية المتساوية أن يتخلى كل مُموِّل عن نسبة مئوية متساوية من المنفعة الكلية، وذلك للحصول على العدالة العمودية، وعلى سبيل المثال إذا كان المُموِّل صاحب الدخل الأعلى يحصل

على ٢٠٠ وحدة منفعة من دخله، بينما يحصل المُموِّل صاحب الدخل الأدنى على ١٠٠ وحدة منفعة فقط، فإن المُمـوِّل الأول يتخلى عن ٢٠ وحـدة منفعـة إذا كان الآخر يضحي بمقـدار ١٠ وحدات منفعـة، وعليه فـإن الإثنيـن يتحملان نسـباً متسـاوية مـن المنفعة الى المنفعة الكلية. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٣٣٣).

أمـا مفهـوم التضحيـة الحديـة المتسـاوية فهـو يتضمـن أن علـى كل مُمـوِّل أن يتحمل انخفاضاً حدياً متساوياً من منفعة الدخل بعد فرض الضريبة، وعليه فإذا كانت المنفعة الحدية للدينـار الأخير من دخـل الممـول الأول تعادل ٥ وحـدة من المنفعـة، بينما المنفعـة الحدية للدينار الأخير مـن دخل الممـول الثاني تعـادل ١٥ وحدة منفعـة، فإن المُمـوِّل الأول يجب أن يدفع ضرائب أعلى والممـول الثاني يدفع ضرائب أقل حتى تتسـاوى المنافع الحدية لكل منهما عند ١٠ وحدات منفعة. وفي حالة إتباع الافتراض التقليـدي لتماثل أنماط المنفعة بين الممولين، فإن هذا المدخل يـؤدي الى تعادل الدخـول بعد الضريبة لكل مـن الممول الأول والثاني، وكذلك جميع الممولين في المجتمع، وفي الوقت نفسـه يمكـن الوصول الى الحد الأدنى من التضحية الكلية للمجتمع بصفة عامة. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٣٣٤).

ويقتضي مفهـوم التضحية الحدية المتسـاوية اسـتعمال الضريبـة التصاعديـة، التي تقوم على فكرة تناقص المنفعة الحدية، فكلما زاد دخل المكلف كلما قلت منفعة وحداته الاخيرة. ويلاحظ ان المنفعة الحدية تتناقص بمعدل بطيء في بـادئ الأمر ثم يزداد معدل تناقصها حتى تقترب مـن الصفر. ومع تطـور نظرية المنفعـة أصبح هناك إتفـاق أن الضريبة يجـب أن ترتكز على مبدأ المسـاواة في التضحيـة، ولا تعني المسـاواة في التضحيـة أن يقـوم المكلفون بدفع كميات متسـاوية من النقود لخزينة الدولـة، كما لا تعني تضحيات شـخصية متسـاوية، وليس من الضـروري أن يتطلـب مبـدأ التضحيات الشـخصية المتسـاوية فـرض ضرائـب تصاعدية على الدخول، فذلك يعتمد على مدى سـرعة تناقـص المنفعة الحدية للنقـود. وعلى كل حال لا ينبغي أن نسـلِّم أن ضريبة الدخـل التصاعدية تعنـي العدالة فـي توزيع الأعبـاء المالية على مجموع المكلفين، إذا كانت العدالة هي المساواة في التضحيات الشخصية.

وعلى الرغم مما يقال عن صعوبة قياس المنفعة واختلافها من شخص لآخر، فلا شكَّ في أن ظاهرة تناقص المنفعة الحدية تكفي لتبرير تصاعد الضريبة، وأن نوعاً من التصاعد أكثر عدالة من النسبية، فالإختيار بين الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية يعد اختياراً بين جور مؤكد وعدالة غير مؤكدة. وعندما يتم الأخذ بفكرة الضريبة التصاعدية فإننا نقبل الافتراضات الآتية:

١) المنفعة قابلة للقياس الكمي بين الممولين.

٢) جداول تفضيل الممولين متجانسة، بمعنى أن منافع الأفراد متساوية في ظل مستوى دخل معين.

٣) المنفعة الحدية تتناقص بمعدل متزايد كلما زاد الدخل.

وفي ظل الافتراضات السابقة، فإن مبدأ القدرة على الدفع يتضمن القدرة على زيادة مقدار الضريبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل، لان المنفعة الحدية للدخل تنخفض بمعدل متزايد كلما زاد الدخل. وهنا فإنه من أجل الحفاظ على تضحيات متساوية بين الممولين ذوي الدخول المتباينة في ظل قاعدة العدالة الضريبية العمودية، فالسعر الحدي للضريبة ينبغي أن يزداد كلما زادت المادة الخاضعة للضريبة وهي الدخل، وعلى سبيل المثال فان الدينار الحدي من الدخل السنوي البالغ قدره ٥٠ مليون دينار لرجل غني يحقق منفعة حدية أقل من المنفعة الحدية التي يحصل عليها رجل فقير يبلغ دخله ٥ مليون دينار في السنة، ولهذا السبب فإن السعر الحدي المرتفع للضريبة زيادة على ما يتجاوز٥ مليون في السنة يكون مطلوباً تطبيقه على دخل الممول البالغ ٥٠ مليون دينار، إذا كانت تضحيات الإثنين متساوية.

مبدأ المنفعة

يعد مبدأ المنفعة أو القاعدة الضريبية البديل الرئيس لمبدأ القدرة على الدفع، ويأتي هذا المبدأ بفضل المحاولات الحديثة لإيجاد مقابل للضريبة، وميزته أنه يربط بين

النفقات العامة والايـرادات العامة في الموازنة، وهو يقترب الى حدٍ ما من سـلوك السـوق في الاجراءات التخصيصيـة للقطاع العام، لذلك فهو يربط بين إعتبـارات الكفاءة والعدالة، وهذا يعنـي أن الفرد يتنـازل طواعية عـن القوة الشـرائية في مقابـل السـلع الاقتصادية التي تنتجها الدولة، وهو شـرط لا غنى عنه، أي أن المستهلك لا بد أن يدفع في مقابل ما يحصل عليه وتتحقق العدالة الضريبية، لأنَّ المسـتهلك من ناحية، يدفع اختياراً، ومن ناحية أخرى، يكون الدفع متفقـاً مـع المنافع التي يحصـل عليهـا. ويمكن تحديـد ثمن المنافـع أما على أسـاس النفقة التي تتحملها الدولة وأما على أسـاس قيمة المنتجات بالنسـبة للمستهلك أو الربط بين الإثنين معاً. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٣١٥).

وفي ظل هذا المبدأ لا تسـتعمل العدالة مقياسـاً نقديـاً ولا ينظر الى اعتبـارات متعلقة بالتضحية، ولكن بدلاً من ذلك يؤكد على الحقيقتين الآتيتين:

١) يكون تبادل القوة الشرائية بالسلعة الاقتصادية إرادياً كما هو الحال في نظام السوق.

٢) تتم تسوية المدفوعات مقابل المتحصل عليها.

والواقع أن هذا المبدأ من الوجهـة النظرية يعد مغرياً، ولكن تطبيقـه عملياً يكاد يكون مسـتحيلاً؛ نظراً للطبيعة الخاصة للاسـتعمال المشـترك (الجماعي)، وهذا يعني أن السـلع العامة البحتة والسـلع شـبه العامة تتميز بحقيقة أن مبدأ الاسـتبعاد لا يمكـن تطبيقه بفاعلية على جميع منافع السـلع الاقتصاديـة، وطالمـا لا يوجد عنصـر الإجبار الذي يلـزم الأفراد على الدفع، فإننا نواجه مشكلة الاسـتعمال المجاني، إذ يستفيد بعض المستهلكين من دون أنْ يدفعوا الثمن، ولهذا السـبب فـإن كثيراً من سـلع القطاع العام لا تخضع لآليات السـوق ولا يمكن توفيرها في ظل مبدأ المنفعـة، وإضافة الى ذلك فإن قابلية السـلع العامة للتجزئة تجعل من المسـتحيل تطبيق المبدأ بطريقة شـاملة على تخصيص الموارد في القطاع العام، وبالتالي فـإن مبـدأ المنفعة لا يمكن إسـتخدامه بصفـة عامة للتعبيـر عن العدالـة في توزيع العبء الضريبي، ولكن هذا لا يعني أن تطبيق هذا المبدأ لا يسـهم في تحسـين فعالية النظم المالية واقتصاديات القطاع العام. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٣١٧).

على أن مبدأ المنفعة لم يسلم من نقاط الضعف إذ لا توجد وحدة قياس موضوعية متعارف عليها لقياس منافع نشاط الدولة لدى إشباعها للحاجات العامة خاصة وإن المنافع المترتبة على ذلك النشاط تتوزع بين الأفراد والمجتمع ككل، مثل خدمات التعليم والصحة، بالاضافة الى أن مبدأ المنفعة لا يتلاءم مع دور الدولة في توفير الحاجات الأساسية التي تحقق أهداف اجتماعية كتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات، ومن غير المقبول في الوقت الحاضر أن يتحمل الأفراد عبء ضريبي أكبر بالإستناد الى أنهم أكثر إنتفاعاً بالخدمات الاساسية كالتعليم، والصحة، والنقل، والمواصلات، والجدول (٣) يوضِّح أبرز المبادئ النظرية للعدالة التي تتعلق في توزيع العبء الضريبي.

الجدول (٣) أهم المبادئ النظرية للعدالة في توزيع العبء الضريبي

المساواة المطلقة	مبدأ القدرة على الدفع	مبدأ المنفعة
العدالة بمعنى دفع كميات متساوية من النقود، من قبل الممولين.	العدالة بمعنى تضحيات متسوية	يستند الى ما يعرف بقاعدة العدالة الضريبية
يتجاهل التفاوت في القدرة على الدفع بين ممول وأخر تبعاً لإختلاف الدخول والثروات.	يتحمل جميع الممولين تضحيات متساوية في دفع الضريبة	يربط بين النفقات العامة والايرادات العامة
يبتعد عن مبادئ العدالة، وهو مرفوض من وجهة النظر الاجتماعية.	يحرم الممول من الاستعمالات البديلة (الاستهلاك والادخار)	ينطبق في إطار نظام السوق
	يركز على العدالة الافقية، وعلى مبدأ التصاعد في الضرائب والتي تهتم بفكرة تناقص المنفعة الحدية للنقود	يربط اعتبارات الكفاءة بالعدالة

	يركز على ثلاثة مفاهيم للتضحية هي (التضحية المطلقة المتساوية والتضحية النسبية المتساوية والتضحية الحدية المتساوية).	التنازل عن القوة الشرائية مقابل السلع العامة.

● أثر الضرائب على العدالة الاجتماعية

يعد الاقتصادي الألماني (أدولف فاجنر) أول من أصر على استعمال الضرائب للتقليل أو التخفيض من عدم المساواة في الدخول، وعلى الرغم من أن وجهة نظره الاجتماعية-السياسية لم تكن مُرضية لبعض الجهات إلا أنها مقبولة من حيث المبدأ وتبناها عدد من الدول بصفة متزايدة في التطبيق.

عند تناولنا تأثير فرض ضريبة معينة أو إحلالها محل ضرائب قائمة على نمط توزيع الدخول ومن ثم على العدالة، ثمة ضرورة لتحديد ما يعرف بالعبء التفاضلي. وينصرف مفهوم العبء التفاضلي للضريبة الى التغيير في توزيع الدخل حينما يتم إحلال نوع معين من الضريبة محل ضريبة أخرى أو مجموعة من الضرائب لتحقيق الحصيلة الضريبة ذاتها معبراً عنها بالقيم الحقيقية وذلك مع بقاء هيكل ومستوى الإنفاق الحكومي بدون تغيير. ولأن أي مستوى وهيكل معين للإنفاق الحكومي يمكن تمويله باستعمال مجموعة من البدائل التي تشكل هياكل ضريبية مختلفة فإنه من خلال مفهوم العبء الضريبي التفاضلي يمكن تحديد الآثار التوزيعية النسبية لهذه البدائل.

فالتوزيع المثالي للدخل يتمثل في ذلك التوزيع الذي ينجم عنه ذلك القدر من الإنتاج الذي يغل أقصى قدر من الرفاه الاقتصادي، وهذا التوزيع المثالي لا يعني إطلاقاً التوزيع المتساوي وإنما التوزيع طبقاً للحاجات، وبمعنى آخر، طبقاً للطاقة الضريبية من أجل ضمان حسن استعمال هذا الدخل، أي لجعل الدخل يغل رفاهية. وفي ظل الهوة الكبيرة في الدخول في بعض المجتمعات يصبح من المقبول القول: إن أي تخفيض أو تقليص في هذه الهوة سيجعلنا نقترب أكثر الى التوزيع المثالي. والضرائب لا تتدخل بصفة مباشرة؛ على عكس النفقات العامة، في التوزيع الأولي للدخل القومي ولكنها تشكِّل

أداةً مهمة من أدوات إعادة توزيع هذا الدخل، وتمارس الضرائب آثارها في إعادة التوزيع من خلال التأثير في كل من الدخول النقدية والدخول الحقيقية، أي عن طريق تخفيض أسعار عوامل الإنتاج (الدخول النقدية) وعن طريق رفع أسعار السلع (خفض القوة الشرائية للنقود ومن ثم خفض الدخول الحقيقية)، بمعنى أن الضرائب تمارس آثارها التوزيعية من خلال التأثير في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج وللسلع. (رفعت المحجوب، ١٩٦٨: ١٣).

وقدر تعلق الأمر بأثر ضريبة الدخل على إعادة توزيع الدخل القومي، يمكن القول: إنه يترتب على فرض ضريبة الدخل تخفيض الدخول النقدية بمقدار الضريبة، وهذا الانخفاض في الدخول لا يمكن تصوره فقط من هذه الزاوية الضيقة وإنما ايضاً ينعكس على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية فيعمل على تخفيضها، بمعنى أن ضريبة الدخل يمكن أن تمارس عملاً ملحوظاً في إعادة توزيع الدخل القومي للاقتراب من التوزيع الأمثل. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٣٩٦).

بيد أن فاعلية ضريبة الدخل في إعادة توزيع الدخل القومي تتوقف على عوامل عدة منها الأسلوب الفني المتبع في تحديد سعر الضريبة ونمط التصاعد في السعر وتحديد وعائها والإعفاءات التي تتقرر منها. فنظام الضرائب التنازلية والضرائب النسبية والضرائب قليلة التصاعد يميل الى زيادة شدة عدم المساواة في الدخل، في حين أن نظام الضرائب شديدة التصاعد يميل الى تخفيض شدة عدم المساواة وكلما كان التصاعد شديداً كانت الضريبة أكثر تأثيراً في الاقتراب من التوزيع الأمثل للدخل. (رفعت المحجوب، ١٩٦٨: ١٥).

وتمارس الضريبة بصفة عامة تأثيرات على توزيع الدخول بين أفراد المجتمع ويتباين مدى التأثير وشدته بين الأنواع المختلفة للضرائب، ويخضع النظام الضريبي لأي دولة بصفة عام لعمليات تغيير مستمرة ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وقد يمتد نطاق التغيير الى صور أخرى من الضرائب ترى الحكومة أنها الأنسب لتحقيق أهدافها.(*Dalton H, 1971: 92*).

● قياس تأثير الضريبة على توزيع الدخل

يمكن توضيح تأثير الضرائب على أنصبة الدخل من خلال استعمال ما يسمى بمنحنى (لورنز) *Lorenz curve* الذي يوفر معلومات عن توزيع الدخل على أساس حجم الشرائح، إذ يُوضِّح كيف يمكن للنمط الفعلي لتوزيع الدخل أن ينحرف عن النمط العادل الكامل لتوزيع الدخل. ويوضح الشكل (٣١) نموذج إفتراضي لمنحنى لورنز.

الشكل (٣١) منحنى لورنز وتأثير الضريبة

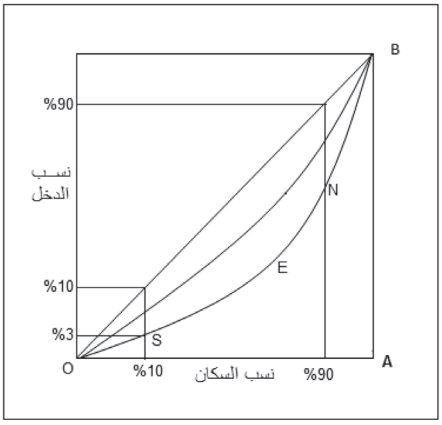

ويبين المحور الأفقي النسب التراكمية للسكان (مجموعات الأفراد) مرتبة حسب دخلها فيما يوضح المحور الأفقي النسب التراكمية للدخل. ويسمى الخط (*OB*) بخط التوزيع العادل ويُوصَف الاقتصاد الذي يقاس توزيع دخله على أي نقطة من نقاط خط التوزيع العادل بأن نمط الدخل عادل بشكل كامل. ولكي نفهم المنطق من وراء ذلك، ولندرس النسبة المئوية من الدخل التي يحصل عليها أقل ١٠٪ من أفراد المجتمع الذي يعكس الخط (*OB*) توزيعه للدخل، فلأن هذا الخط ينصف الزاوية القائمة المنحصرة بين المحورين الأفقي والعمودي، فإن أي نقطة عليه يجب أن تعكس مسافة متساوية على كل من المحورين: الأفقي، والعمودي، وتأسيساً على ذلك ففي ظل التوزيع العادل للدخل فإن أدنى ١٠٪ من السكان يحصلون على ١٠٪ من إجمالي الدخل القومي، فيما يحصل أعلى ١٠٪ ايضاً على ذات النسبة. وبصورة مماثله، يحصل

٩٠٪ من السكان على ٩٠٪ من الدخل القومي الكلي، وهكذا فإن أي ١٠٪ من أفراد المجتمع يحصلون على نسبة ١٠٪ من إجمالي الدخل، الأمر الذي يعني أن الدخل القومي لهذا المجتمع موزع بشكل تام العدالة.

وعملياً لا يوجد أي مجتمع يحقق العدالة التامة في توزيع الدخل، إذ يعكس خط التوزيع العادل حالة افتراضية لا تمثل الواقع، غير أن الحكومات تحاول جاهدة أن تقترب بقدر الإمكان من هذا الوضع. إذ يوجد في الواقع العملي دائماً درجات معينة من عدم العدالة في توزيع الدخول. فمثلاً قد يتم قياس توزيع الدخل لأحد المجتمعات باستعمال منحنى لورنز (*OSENB*) كما هو موضَّح بالشكل السابق، وينطوي هذا التوزيع على إن أدنى ١٠٪ من سكان هذا المجتمع يحصلون على ٣٪ من الدخل القومي لهذا المجتمع؛ عند النقطة *S*، فإذا اقترب منحنى لورنز بعد فرض الضريبة نحو خط التوزيع العادل مقارنة بالوضع السائد قبل الضريبة، يقال: إن الضريبة قد أسهمت في تحسين مستوى العدالة في توزيع الدخول، ويحدث العكس بطبيعة الحال فيما لو أدت الضريبة الى إبتعاد منحنى لورنز أكثر عن خط التوزيع الأمثل. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٣٩٧).

ودعنا بعد العرض السابق ندرس تأثير الضرائب على توزيع الدخل، إذ يترتب على وجود ضرائب تغيرات في كل من أسعار المدخلات والمخرجات، كما تنخفض الدخول بسبب الضرائب، وتحدث تغيرات في كميات السلع والخدمات التي تشترى وتباع بمعرفة أفراد المجتمع، الأمر الذي يقتضي رصد وقياس هذه التغيرات، وإعداد بيانات جديدة يمكن استعمالها في تحديد شرائح السكان تبعاً لمستويات الدخول الجديدة بعد فرض الضريبة، بحيث تساعد في رسم منحنى لورنز الجديد.

ويسمح ذلك بمقارنة التوزيع الجديد للدخل مع توزيع الدخل السائد قبل فرض الضريبة، ومع ذلك فبقدر ما يتبادل أفراد المجتمع أماكنهم في حدود توزيع الدخل دونما أي تغيير في درجة عدم المساواة في الدخل فقد لا يعكس منحنى لورنز في تلك الحالة أي تغير في توزيع الدخل. ويطرح العرض المتقدم إشكالية الكيفية التي يمكن بها قياس عدم

العدالة فـي توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، وثمة مؤشـر يُسـتعمل لتحقيـق هذا الغرض يسـمى بمعامل جينـي *Gini Coefficient* ويُقاس هـذا المعامل باسـتعمال المعلومات التي يوفرها منحنى لورنز. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٣٩٩).

ويقيس معامل جيني درجة عدم المسـاواة في توزيع الدخل عن طريق احتسـاب نسبة المسـاحة (أ) المنحصـرة بيـن منحنى لورنـز الممثـل للنمط الفعلـي لتوزيـع الدخل وخط التوزيـع العـادل (*OBEO*) الـى إجمالـي المسـاحة (أ) + (ب) الواقعة تحت خـط التوزيع العادل (*OBAO*)، وبالرجوع الى الشكل رقم (٣١) فان معامل جيني يحتسب كالآتي:

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة (أ)}}{\text{المساحة (أ) + المساحة (ب)}}$$

وتتـراوح قيمة معامـل جيني بيـن الصفر والواحـد، فإذا كانـت قيمة المعامل تسـاوي صفـراً فان منحنـى لورنز ينطبـق على خـط التوزيع العـادل ويكـون توزيع الدخـل في هذه الحالة عادلاً بشـكل كامل، بمعنى أن هناك مساواة تامة فـي توزيع الدخـل القومي الحقيقـي بين أفراد المجتمـع. وكلمـا إقتربت قيمـة معامـل جيني من الصفر دل ذلـك على تحسـن توزيع الدخـل، فيما تزداد درجـة عدم العدالـة في توزيـع الدخول كلما اقتربت قيمة المعامـل من الواحد. ويتم إحتسـاب معامـل جينـي لتوزيـع الدخل قبـل الضريبـة وبعد الضريبـة. فـإذا كانـت قيمته بعـد الضريبـة أقل من قيمتـه قبـل الضريبـة، ممـا يعنـي أن الضريبـة قـد نجحت في مهمـة تخفيض عدم العدالـة في توزيع

تفيد أحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية عن تأثير الضرائب الفيدرالية على توزيع الدخل، إن الضرائب قد أدت الى تخفيض قيمة معامل جيني بنسبة تتراوح بين ٤ و ٥٪ وذلك تاسيساً على قانون الضرائب السائد عام ١٩٨٨. وتشير الدراسات إن الضرائب الفيدرالية تسهم بشكل أكثر فاعلية في تخفيض عدم العدالة في توزيع الدخل من الضرائب التي تفرض على مستويات الولاية والمحليات في الولايات المتحدة. ويفسر ذلك بارتفاع درجة التصاعد الضريبي والإعفاءات بشكل أدى الى تحسن توزيع الدخل ومن ثم انخفاض قيمة معامل جيني.

الدخل. ويوفر معامل جيني فقط مؤشر تقريبي لعدم المساواة في توزيع الدخل، إذ تكون فائدته محدودة عندما تؤدي التغيرات في توزيع الدخل بفعل الضريبة أو أي سياسات أخرى الى منحنيات لورنز جديدة تتقاطع مع منحنى لورنز المبدئي وعندما يتغير ترتيب الأفراد والأسر.

وللمدى الذي يكون فيه معامل جيني المناظر للدخل بعد الضريبة أقل من نظيره الخاص بالدخل قبل الضريبة، ويمكن القول: إن الضرائب قد خدمت هدف تخفيض عدم العدالة في توزيع الدخل كما تم قياسها وفقاً لمعامل جيني.

****

المبحث الثاني

الضرائب الكمركية بين الكفاءة والعدالة

● هل تؤدي حماية الإنتاج المحلي للكفاءة؟

لقد عرف هذا المطلب أول ما عرف على يد (هاملتون) في أميركا حين طالب بحماية الصناعة الأميريكية من منافسة الصناعة الانكليزية الرخيصة في القرن الثامن عشر، وقد حذا (ليست) حذوه في ألمانيا في أواسط القرن التاسع عشر ونادى بضرورة استعمال الضرائب الكمركية لتقوية الصناعة المحلية من تلك الصناعات التي سبقتها التي وصلت بإنتاجها الى الحجم الأمثل.

وبإمكان الضرائب الكمركية أن تسهم بصفة مؤثرة من خلال حماية الإنتاج المحلي بالكفاءة الاقتصادية في كلا القطاعين الزراعي والصناعي من خلال استعمال أسعار ضريبية مناسبة يترتب عليها رفع أسعار السلع المستوردة مما يتيح الفرصة أمام الإنتاج المحلي لشق طريقه في السوق وإمكانية تصريفه. فمن البديهي أن تكون تكاليف الإنتاج في المراحل الأولى لأي مشروع مرتفعة، وخاصة ذو الطبيعة الصناعية، سواء كان في دولة متقدمة أو نامية، ومرد ذلك إنتاجه المحدود الذي لم يتم تعريف جمهور المستهلكين به، مما يترتب عليه أن التكاليف الثابتة ستتوزع على عدد قليل من الوحدات مما يجعل نصيب

يشار الى ان أمر حماية هذه الصناعات لا يقتصر على حفظها من منافسة تلك الصناعات التي تتمتع بكافة الوفورات الداخلية والخارجية فحسب وإنما حمايتها ايضاً من السياسات التي تتبعها هذه الأخيرة وعلى وجه الخصوص السياسة التي تعرف بالإغراق أو التمييز الاحتكاري والتي لا تكتفي ببيع السلعة بسعر السوق السائد والذي يقل عن ذلك في الصناعة الناشئة وإنما تلجأ الى البيع بسعر يقل عن السعر السائد ويحقق لها في ذات الوقت إيراداً مجزياً وقد يكون ذلك بسبب اختلاف الحالات السائدة في كلا السوقين (كأن يكون السوق الداخلي سوق إحتكار والسوق الخارجي سوق منافسة تامة) أو بسبب تمتع السلعة المصدرة بإعانة مباشرة أو غير مباشرة. ومن المعتاد أن تلجأ الدول لمعالجة هذه الوضعية الاستثنائية الى استعمال الضرائب التعويضية وهي ضرائب إضافية على الضرائب الكمركية الاصلية وتتحدد نسبها بحسب الحالة المراد معالجتها.

الوحدة الواحدة من هذه التكاليف مرتفعاً، مما يعني عدم تحقق شرط الكفاءة، ولكن بزيادة الإنتاج فإن التكاليف الثابتة ذاتها ستتوزع على عدد أكبر من الوحدات مما ينجم عنه انخفاض معدل ما يصيب الوحدة الواحدة، وهكذا الى أن يصل المشروع الى الحجم الأمثل الذي تكون عنده التكاليف عند حدها الأدنى، مما يعني تحقق شروط الكفاءة الاقتصادية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكليين (٣٢) و(٣٣) الآتيين:-

الشكل (٣٢)

منحنى التكاليف الثابتة على مستوى المشروع

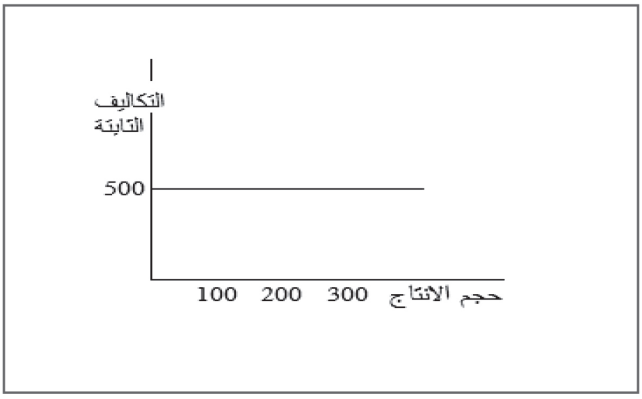

الشكل (٣٣)

منحنى التكاليف الثابتة على مستوى الوحدة الواحدة من الإنتاج

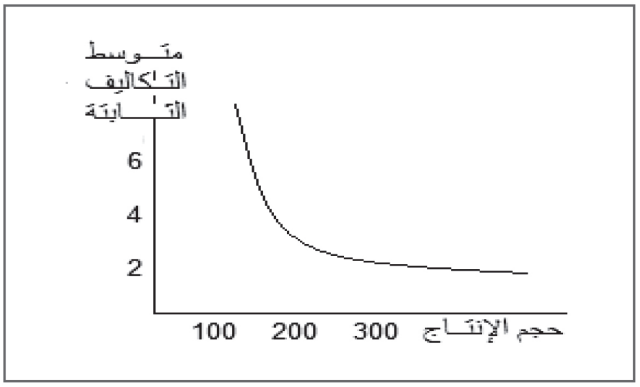

ويضطر المشروع في أول نشأته الى توفير بعض المستلزمات الضرورية كتعبيد الطرق وإنشاء مراكز للتدريب ومحطات لتوليد الطاقة مما يثقل كاهله بالتكاليف وتنعكس فيما بعد على تكاليف الإنتاج فتجعلها مرتفعة، وبسبب حداثة المشروع وانخفاض كفاءة الأيدي العاملة في البداية فإن الانتاجية ستكون متدنية وترتفع قيمة المواد التالفة مما يؤدي الى ضياع نسبة لا بأس بها من الموارد المدفوع سعرها. (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٥١).

بإزاء هذا الوضع فإن ترك الإنتاج هذا دون حماية معناه إن الصناعات الكبيرة والكفوءة والعريقة في الدول الأخرى ستكتسح الإنتاج المحلي لتفوقها من ناحية التكاليف والجودة. ومن هنا باتت أهمية استعمال الضرائب الكمركية لرفع أسعار المستوردات من السلع المشابهة لغرض إحتواء الإنتاج المحلي لان بغير ذلك فإن هذا الإنتاج سيخرج من ساحة المنافسة قبل أن يتاح له الوقت ليصبح كفوءاً. (*Saderston B, 1977: 361*)

● أثر الضرائب الكمركية على العمل

من المعلوم أن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على الإنتاج، فلا يُطلَب عنصر العمل لذاته وإنما بقصد القيام بإنتاج يرغب به جمهور المستهلكين، ومن هنا نلاحظ أن أثر الضرائب الكمركية على العمل في الدولة يكون عن طريق غير مباشر، وأن فرض ضرائب كمركية سيترتب عليه ارتفاع في أسعار السلعة المستوردة الأمر الذي يؤدي الى إحجام المستهلكين كلهم أو بعضهم عن استهلاك هذه السلعة وتحول الطلب من الاستيرادات الى الإنتاج المحلي البديل، وبذلك فإن الإنتاج المحلي قد تهيأت له الفرصة للوفاء بهذه الزيادة في الطلب، ويتم ذلك اما عن طريق التوسع في الإنتاج الحالي أو إقامة صناعات جديدة لتحل محل الاستيرادات، وفي كلتا الحالتين فإن الأمر يتطلب إستخدام المزيد من عوامل الإنتاج وبالأخص المتغيرة منها الذي يؤلف عنصر العمل نسبة كبيرة فيها، وهذا ما يترجم بخلق فرص عمل جديدة وتحفيز التوظف، ولا يقتصر الأمر على تلك الصناعات التي تحل محل الاستيرادات فقط وإنما يمتد أيضاً الى الصناعات التي

يعد إنتاجها مكملاً للصناعات الأساس التي زاد الطلب على إنتاجها ذلك أنها تتأثر وتتوسع وبذلك فإنها تمثل قوة ثانية لزيادة التوظف، وبذلك يمكن ضمان حدوث موجات متتابعة من التوسع، بمعنى آخر إن ما يعرف بأثر المضاعف قد يحدث مفعوله، أي أن انخفاض الطلب على الاستيرادات سينجم عنه توسع في الدخل والتوظف بمعدل أكبر، وكما هو معروف فإن الاستيرادات تمثل أحد التسربات من دورة الدخل وينجم عنها عدم سريان مفعول المضاعف بأكمله في الداخل بل أن جزءاً من آثاره تظهر في الخارج (في البلد المصدر) ولكن بانخفاض هذه الاستيرادات فإن ذلك الجزء من أثر المضاعف سوف ينتج في الداخل. ويمكن تصوير هذا الأثر المضاعف من خلال الشكل (٣٤).

● أثر انخفاض الاستيرادات على الدخل القومي والتوظف

يتضح من الشكل ٣٤ أن الصادرات (ممثلة بالمنحنى *E*) قد أخذت شكل خط أفقي مستقيم مما يدل على أنها متغير مستقل لا علاقة له بالدخل القومي في حين أن الاستيرادات (ممثلة بالمنحنى *M*) قد مثلت بعلاقة خطية مع الدخل مما يدل على إنها دالة موجبة في الدخل القومي، ويلاحظ في حالة حرية التجارة أن مستوى الدخل التوازني (*Y*) قد لا يكون ذلك المستوى الذي يحقق التوظف الكامل ولكن فرض ضرائب كمركية على الاستيرادات أدى الى انتقال منحنى الاستيرادات الأصلي (*M*) الى الأسفل (*M1*) نتيجة لانخفاض الطلب عند مستويات الدخل المختلفة وأن المستوى التوازني الجديد قد إنتقل الى (*Y1*) الذي هو كفيل في الأقل بتنشيط التوظف الحالي إن لم يكن قد ضَمنَ التوظف الكامل في الاقتصاد، ويمكن ملاحظة أثر المضاعف من خلال مقارنة التغيير في الاستيرادات (ΔM) مع التغيير في الدخل (ΔY) الذي يظهر فيه الأخير بمعدل أكبر من الأول بمرات عدة، ويظهر تأثير هذا الأثر في الدول التي تعاني من ضغوط سكانية كبيرة وتشكِّل البطالة فيها ظاهرة خطيرة. (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٥٤).

الشكل (٣٤) أثر انخفاض الاستيرادات على الدخل القومي والتوظف

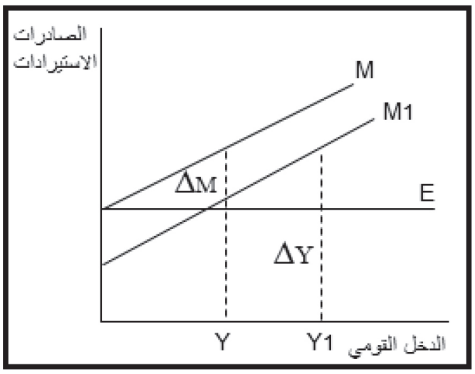

وقد يثار تساؤل حول جدوى هذا الأثر بالنسبة للدول النامية والتي تتسم البطالة فيها بأنها مقنعة أكثر مما هي إجمالية؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل هي أن البطالة المقنعة الموجودة في هذه الدول يمكن أن تكون بطالة ظاهرية إذا ما تم تثبيت الإحتياجات الفعلية لكل قطاع، وهو يتمثل بتحديد كمية العمل اللازمة والوقت اللازم لإنجازه والاستغناء عن الفائض، وحتى إذا ما استبعدنا هذا التحليل فإننا سنتوصل الى نتيجة مشابهة ومقاربة وهي انخفاض الطلب على متطلبات الإنتاج المحلي المتزايد مما يدفع بالدولة نحو البحث عن مناطق الاختلالات التي تتواجد فيها البطالة المقنعة وذلك لغرض إمتصاص هذه القوة غير المشغلة تشغيلاً كاملاً لسد احتياجات الصناعات القائمة. وبذلك يمكن التوصل الى نتيجة مفادها أن هذا الأثر يكون مرغوباً فيه لمعالجة كلا النوعين من البطالة واللذين لا تخلو أي دولة من الدول النامية من أحدهما أو كليهما. (*Saderston B, 1977: 362*).

● أثر الضرائب الكمركية في تحسين نسب التبادل التجاري

مما لا شكَّ فيه أن الضرائب الكمركية تؤثر في ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على الكميات الاقتصادية والمالية المكونة لهذا الميزان، وبما أن ميزان المدفوعات لأي

دولة من الدول يتكـون من ثلاثة حسـابات وهي الميـزان التجاري، وحسـاب رأس المال، وحسـاب الذهب، وأن أكثر الاختـلالات التي تحدث هي فـي الحسـاب الأول، فيظهر أثر الضرائب الكمركية بصفة مباشرة على هذا الحسـاب، وعادة يكون أثراً إيجابياً إذ إن فرضها يؤدي الى تخفيـض الاسـتيرادات مع بقاء الصـادرات على حالهـا مما يعمل على تحسـين وضع الميزان التجـاري ومن ثم يقلل من ديـن الدولة الخارجي، أي أن انسـياب النقود الى الخارج سـينخفض أو يتوقف في حالة نجاح الضرائب الكمركية في الحد من دخول السلع المستوردة. (*Samilson P, 1976: 650*)

ويظهر تأثيـر هذه الضرائب بصفة أكثر حين يتسـم الطلب على الاسـتيرادات بالمرونة العالية، إذ إنه في هذه الحالة سـيكون شـديد الحساسية لأي تغير في السـعر وبذلك تتمكن الدولة من اسـتعمال هذه الضرائب في معالجة الاختلالات التي تنتاب ميزان المدفوعات، ولا سيما في حالة وجود عجز في هذا الميزان. (*Saderston B, 1977: 362*)

وينسحب التحليل السابق على نسب التبادل التجاري التي يمثل مقدار ما تحصل عليه الدولة من الاستيرادات بوحدة من وحدات صادراتها، أي ذلك المعدل الذي بموجبه تبادل الصـادرات بالاسـتيرادات، ويمكن للضرائـب الكمركية لا سـيما ضريبة الاسـتيرادات من تحسين هذه النسـب لمصلحة الدولة عندما تنجح في إجبار الدولة المصدرة على تخفيض أسـعار صادراتها بمبلغ ذاته لغـرض الاحتفاظ بالسـوق الخارجيـة وعدم فقدانـه من جراء ارتفاع الأسـعار على أثر فرض الضريبة، لكن قدرة ضريبة الاسـتيرادات على تحسـين هذه النسب في مصلحة الدولة المسـتوردة يتوقف على درجة مرونة العرض للسلعة المستوردة وحجم اسـتيرادات الدولة من السـلعة. فكلما كان العرض غير مرن وحجم الاستيراد كبيراً ترتب على فـرض ضريبة الاسـتيرادات تحسـن نسـب التبادل التجـاري لمصلحـة الدولة. (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٥٨).

وبالإمـكان إيضـاح نسـب التبـادل التجـاري لأي دولـة بيانيـاً بأحـدى طريقتيـن، أما باسـتعمال منحنيات العـرض والطلـب الدولية وأمـا من خـلال الاعتماد على خط السـعر

التجـاري الدولـي الـذي يُسـتخرَج عن طريـق مد خط مـن نقطـة الأصل الـى نقطـة إلتقاء منحنيات العرض والطلب الدولية. وباسـتعمال الطريقة الثانية يمكن تأشـير الشكل (٣٥)، إذ يلاحظ أنـه على أثر فرض ضريبة اسـتيرادات أو صـادرات يترتب عليهـا إنتقال المنحنى الى الأعلى مما يشـير الى إن رغبـة الدولة في الحصـول على الاسـتيرادات بنفس وحدات الصادرات التي إنخفضت، مما أدى الى تحسـن معدل التبادل، فبعـد أن كانت الدولة تبادل (٣) وحدات من الصادرات مقابل (٢) وحدة من الاستيرادات أصبحت بعد فرض الضريبة تحصل على نفس الوحدات من الاستيرادات مقابل (٢) وحدة من الصادرات.

الشكل (٣٥) منحنى نسب التبادل التجاري الدولي

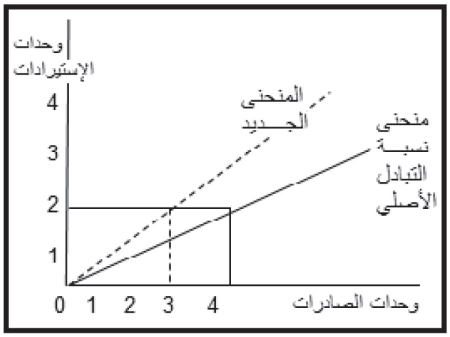

● الضرائب الكمركية والآثار على العدالة الاجتماعية

تمارس الضرائب الكمركية دوراً بارزاً في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال زوايا متعددة وكالآتي:- (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٦٠).

١) بما تحدثه من تغيرات في نسب التبادل التجاري.

٢) من خلال المكافآت التي تمنحها لعوامل الإنتاج.

٣) من خلال التمييز في أسعار الضرائب المفروضة على السلع بحسب أهميتها.

٤) من خلال التمييز في أسعار الضرائب المفروضة على السلع بحسب إتجاهها محلياً.

وبذلك فإنه يمكن النظر الى إعادة توزيع الدخل القومي من خلال الصور الآتية:-

١) إعادة التوزيع فيما بين الداخل والخارج.

٢) إعادة التوزيع حسب القطاعات الاقتصادية.

٣) إعادة التوزيع حسب الأقاليم.

٤) إعادة التوزيع حسب عناصر الإنتاج.

٥) إعادة التوزيع حسب الفئات الاجتماعية.

وتجدر الإشارة الى أن ممارسة الضرائب الكمركية دوراً في إعادة توزيع الدخل القومي لا يعني بالضرورة إمكانية هذه الضرائب في تحقيق العدالة في التوزيع ولكن القصد من بحث هذا الدور هو تبيان المجالات التي يمكن أن تستأثر بها هذه الضرائب في هذا النطاق الذي آثار اهتمام رجال الاقتصاد، والسياسة، والاجتماع منذ قرون عديدة بحيث أصبحت مسألة إعادة توزيع الدخل القومي وتقليل الفوارق في الدخول والثروات مطلباً أو هدفاً تسعى إليه أغلب الدول، لا سيما النامية منها.

ومن خلال ما تطرقنا إليه عند بحث أثر الضرائب الكمركية في تحسين نسب التبادل التجاري فإن نجاح الضرائب الكمركية في جعل هذه النسب في مصلحة الدولة معناه إعادة لتوزيع الدخل في مصلحة الدولة وفي غير مصلحة الخارج نظراً لما سيترتب عليه من تخفيض دين الدولة تجاه الخارج وحصولها على عدد أكبر من وحدات الاستيرادات مقابل وحدة الصادرات.

وقد تتطلب المرحلة التنموية التي يمر بها البلد من الضرائب الكمركية محاباة القطاع الذي يعد القائد أو الأكثر فائدة للاقتصاد القومي عن طريق تمييزه في أسعار الضرائب

الكمركيـة على مسـتلزماته وتفضيله علـى القطاعات الأخـرى بالمدى الذي يـؤدي لإعادة توزيع الدخـل القومي لمصلحـة القطاع المرغـوب فيه وفي غيـر مصلحـة القطاعات ذات الأهمية الأقل في الاقتصاد القومي، لأن مثل هذا الإجراء معناه التأشير للمستثمرين للتوجه نحو القطاعـات المرغوب فيهـا وبذلك تصبـح الضرائب الكمركيـة أداةً للتوجيـه القطاعي لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية.

وبمقدور الضرائـب الكمركية إعادة توزيـع الدخل القومي في مصلحـة بعض عوامل الإنتاج وفي غير مصلحة بعضها الآخر، ففي حالة فرضها بأسـعار مرتفعة على السـلع التي يؤلف عنصـر العمل فيها نسـبة مرتفعـة، فإن ذلـك يعني التقليل مـن الاسـتيرادات من هذه السلعة وإتاحة المجال أمام الإنتاج المحلي للتوسـع في إنتاج هذه السلعة، وفي ذلك إعادة للتوزيع فـي مصلحة العنصر المكثـف وهو العمل وفـي غير مصلحة العناصر المسـتخدمة بصفة خفيفة. وقد تطرق الـى هذا النوع من إعادة التوزيع كل من (سـتولبر) و(سامولسـن) وأكَّدا على أن انخفاض الاستيرادات من السلع كثيفة العمل سـيؤدي الى زيادة كثافة عنصر العمل في صناعات إحـلال الواردات؛ وذلـك لأن هذه الصناعات تكـون بحاجة الى رأس المال الذي يعد نادراً بالنسـبة لها وتحاول أن تعـوِّض ذلك عن طريق اسـتعمال المزيد من عنصـر العمل، وبذلك سـترتفع حصة عنصـر العمل من إجمالـي مكافآت عوامـل الإنتاج، وقد يحدث العكس ف أن تجري إعـادة التوزيع لمصلحة عنصـر رأس المال عندما تُفرَض الضريبة على السـلع التي تعد مكثفة بهـذا العنصر، إذ سـيترتب عليها اسـتعمال المزيد من رأس المال المحلي لإنتاج السلع البديلة وبذلك سترتفع مكافآته.

وأخيرا قد تستعمل الضرائب الكمركية في إعادة توزيع الدخل القومي بحسب الفئات الاجتماعية، ففي حالة فرض ضرائب كمركية مرتفعة على الاسـتيرادات من السلع الكمالية وشـبه الكمالية وإعفاء السـلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسـع الى ضرائب مخفضة فأن ذلك معناه إعادة توزيـع الدخل القومي لمصلحـة الفئات ذات الدخول المحـدودة والثابتة وفي غير مصلحة الفئات ذات الدخول المرتفعة.

ولا تقتصر مهمة إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق الضرائب باستعمال أسعارها فقط، وإنما تمتد لتشمل مجالات إنفاق حصيلة هذه الضرائب، فإذا ما كان هذا الانفاق صوب الخدمات العامة والاجتماعية التي تستفيد منها أكثر الفئات منخفضة الدخل فإن في ذلك إعادة لتوزيع الدخل لمصلحة هذه الفئات أكثر مما هو في صالح الفئات الأخرى.

يحدو الأمر ببعض الدول التي تتفاوت درجة التقدم الاقتصادي فيما بين أقاليمها الى إستخدام الضرائب الكمركية من بين عدة أدوات أخرى للتقريب من هذا التفاوت إذا كان ذلك يدخل ضمن الفلسفة السياسية للدولة بغية تحقيق التوزيع الجغرافي العادل للتنمية. ولعل ذلك يتحقق من خلال التشدد في أسعار الضرائب الكمركية المفروضة على استيرادات المشاريع المتوطنة في الأقاليم التي تعد متقدمة قياساً بالأقاليم الأخرى ومنح المشاريع التي تتوطن أو توطنت في الأقاليم الأقل تقدماً معاملة تفضيلية في أسعار الضرائب على استيراداتها، ويترتب على ذلك تحمل الأقاليم المتقدمة قسطاً أكبر مما تتحمله تلك الأقل تقدماً وفي ذلك إعادة للتوزيع في مصلحة الأقاليم المتأخرة .

● الآثار التوزيعية من خلال تغيرات الأسعار

لقد تمخَّضَ الفكر الاقتصادي عن آراء مختلفة بخصوص أثر الضرائب الكمركية على مستوى الأسعار، فقسم منهم يرى بأن هذه الضرائب يتحمل عبئها المجهز الأجنبي في حين يرى القسم الآخر بأنها ضرائب على المستهلك النهائي. (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٦٣).

وإتساقاً مع الرأي الأول فأن فرض ضريبة استيراد على السلعة لن يؤدي الى تأثر السعر الذي تباع به في السوق المحلية ولا الى إنحرافه عن سعر التوازن العالمي مضافاً إليه أجور النقل والتأمين، في حين يشير الرأي الثاني الى أن سعر السلعة المستوردة سينحرف عن السعر العالمي بمقدار مبلغ الضريبة. وبالتأكيد فأن فرض ضريبة استيراد على السلعة يؤدي الى إنحراف السعر المحلي للسلعة عن سعر التوازن العالمي، وهذا الإنحراف تحكمه اعتبارات متعددة، كما تحدد نوعه ودرجته ايضاً وليس بالضرورة أن يترتب عليها ارتفاع السعر المحلي للسلعة، فمن الممكن أن يتحقق واحد من الإحتمالات الآتية:

عدم تغير السعر

ويحصل ذلك في الحالات الآتية: (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٦٣).

١) عندما يكون الإنتاج المحلي من السلعة المستوردة الخاضعة للضريبة أكبر من الطلب عليها، أي أن هناك فائضاً في العرض يمكن أن يصار الى تصديره.

٢) إذا كان عرض السلعة في البلد المصدر عديم المرونة والطلب في الدولة المستوردة على درجة كبيرة من المرونة، ويؤلف عنصراً مهماً في الطلب العالمي فأن السعر لا يرتفع نتيجة للضريبة أساساً. (عبد المنعم فوزي، ١٩٧٣: ٢٠٥)، ويحاول المُنتِج أن يتحمل عبء الضريبة، وإبقاء السعر على حاله في الدولة المستوردة، فمن دون سينكمش الطلب بنسبة كبيرة مما يؤدي الى كساد السلعة وانخفاض السعر العالمي.

٣) في حالة كون المنتج للسلعة يتمتع بمركز احتكاري وأن الطلب في البلد المستورد يؤلِّف نسبة كبيرة من إجمالي الطلب على السلعة وأن خفض الإنتاج على أثر فرض الضرائب سيؤدي الى تناقص ربح المحتكر بمقدار أكبر مما لو خفض السعر بمقدار الضريبة، ففي هذه الحالة يعمل المحتكر على تحمل الضريبة وإبقاء السعر على حاله للمحافظة على حجم إنتاجه بالمستوى السابق ذاته الذي يحقق له أقصى الأرباح.

٤) في حالة وجود فائض كبير من السلعة لدى المنتج يحاول تصريفه للتخلص من تكاليف الخزن وبخاصة عندما تؤلف مبالغ كبيرة، وكون التكاليف الثابتة تؤلف مبالغ كبيرة فإنه يعمل على تحمل الضريبة لضمان استمرار مشروعه في الإنتاج.

ارتفاع السعر بأقل من مبلغ الضريبة

ويحدث ذلك في الحالات الآتية:

١) إذا كانت السلعة تُنتَج تحت ظروف النفقة المتزايدة (تناقص الغلة) وكان طلب البلد المستورد كبيراً ومرناً، فارتفاع السعر في البلد المستورد سيؤدي الى انخفاض كبير في الطلب على هذه السلعة المستوردة والى زيادة الإنتاج المحلي منها، وتحدث الزيادة في الإنتاج المحلي بكلفة مرتفعة للوحدة الواحدة، ومن الناحية الأخرى فإن انخفاض الصادرات في البلد المصدر يستلزم تخفيض الإنتاج، ويتبع ذلك انخفاض الكلفة للوحدة الواحدة مما يجعل السعر يقل عن السعر السابق مضافاً اليه الضريبة، والنتيجة النهائية أن السعر في البلد المستورد سيرتفع بمقدار أقل من مبلغ الضريبة. وبالإمكان تحديد مقدار الزيادة في السعر المحلي عن سعر التوازن العالمي إذا ما ضربنا الاخير في نسبة الانخفاض في الاستيراد على أثر فرض الضريبة التي يمكن قياسها عن طريق تقسيم مبلغ الضريبة المفروضة على فرق السعر بين السوقين: المحلي، والعالمي قبل قيام التجارة (السعر التوازني في كل سوق على إنفراد). (*Samuelson P, 1976: 677*)

٢) في حالة كون العرض يتم بمرونة ضئيلة والطلب ذا مرونة متوسطة، وأن البلد المستورد من الأسواق المهمة، ففرض الضريبة لن يؤدي الى ارتفاع السعر بكل مبلغها، لان ذلك سيترتب عليه انخفاض كبير في حجم الطلب. ونظراً لكون العرض ضئيل المرونة فإن المنتج لن يتمكن من تخفيض إنتاجه بمقدار الانخفاض في الطلب وإنما بجزء منه وبذلك سيتحمل جزءاً من الضريبة، ومن دون شك فأن معرفة معامل المرونة لكل من العرض والطلب سيساعد على معرفة مقدار الارتفاع في السعر إذا ما استعملت الصيغة الآتية: (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٦٥).

$$\frac{\text{عبء الضريبة على المستهلك}}{\text{عبء الضريبة على المنتج}} = \frac{\text{مرونة العرض}}{\text{مرونة الطلب}}$$

فالعبء على المستهلك يتمثَّل في ذلك القدر من الضريبة الذي سيضاف الى سعر السلعة المستوردة، وفي حالة كون الطلب على درجة مرتفعة من المرونة والعرض منخفض المرونة فإن عبء الضريبة على المستهلك سيكون قليلاً بمعنى أن السعر سيرتفع بمقدار يسير والعكس في حالة كون الطلب منخفض المرونة والعرض مرتفع المرونة.

ارتفاع السعر بمقدار مبلغ الضريبة

ويحصل ذلك في الحالات الآتية: (عبد المنعم فوزي، ١٩٧٣: ٢٠١)

١) عندما يكون الطلب المحلي على السلعة غير مرن ولا يشكِّل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الطلب وإن العرض يتسم بمرونة لا نهائية، فإن فرض ضريبة استيراد على السلعة لن يؤدي الى انخفاض الطلب وإن حصل وانخفض فإنما يكون ذلك محدوداً جداً، ونظراً لكون طلب الدولة صغيراً فإن أي تغير يطرأ عليه لن يدفع بالمنتج الى تخفيض إنتاجه ولا تثير إهتمامه مسألة تحمل الضريبة او جزء منها وإنما يترك السعر يتحدد بقوى السوق وهو الذي سيضاف إليه مبلغ الضريبة.

٢) عندما تنتج السلعة تحت ظروف النفقة الثابتة (ثبات الغلة) وأن السعر العالمي للسلعة مضافاً إليه مبلغ الضريبة أقل من نفقة الإنتاج السلعة ذاتها في الداخل.

ارتفاع السعر بأكثر من مبلغ الضريبة

يشير هذا الإحتمال الى أن السعر لا يرتفع بكامل مبلغ الضريبة فحسب وإنما بمقدار أكبر من مبلغ الضريبة، ويعني ذلك أن المستهلك سيتحمل مبلغ الضريبة كاملاً مضافاً إليه مبلغ اضافي يمثل أرباح تدفع للجهات المستفيدة ويحصل ذلك في الحالات الآتية: (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٦٦).

١) إذا كانت السلعة تُنتَج تحت ظل ظروف النفقة المتناقصة (تزايد الغلة)، بمعنى أن أي زيادة في الإنتاج سيترتب عليها نقص في تكلفة الوحدة وأن فرض ضريبة على السلعة سيرفع السعر بأكثر من مبلغ الضريبة لان تقلص الطلب الناتج عن ارتفاع السعر سيدفع بالمنتج الى الحد من الكمية التي يعرضها وسيعود بإنتاجه الى حيث نفقة الوحدة أعلى مما عليه عندما كان الإنتاج أكبر.

٢) عندما لا تصل السلعة الى المستهلك مباشرة وإنما تمر من خلال سلسلة من الوسطاء (تعدد منافذ التوزيع) وكل واحد من هؤلاء الوسطاء يضيف هامش ربح، وعادة ما يكون نسبة مئوية من سعر الاستيراد مضافاً اليه الضريبة، وكلما تعدد الوسطاء كبر المبلغ الاضافي الذي يتحمله المستهلك فوق السعر زائداً الضريبة. (عبد المنعم فوزي، ١٩٧٣: ٢٠٨).

ويستشف من العرض السابق، أن الأثر النهائي للضرائب الكمركية على الأسعار المحلية ومن ثم على العدالة التوزيعية يتوقف الى حد كبير على حجم الطلب المحلي ودرجة مرونة كل من العرض والطلب والعلاقة بينهما في كل من الدولة المستوردة والمصدِّرة بالإضافة الى الظروف الفنية للإنتاج.

****

المبحث الثالث

آثار الضريبة على الدخول الحقيقية الصافية الفردية

رأينا أن الضريبة تؤثر في نشاط الفرد عن طريق ما تقتطعه من دخله، وما يعكسه ذلك من تعديلات في نشاطه وإنتاجه وكيفية توزيع أمواله، وتندرج هذه الآثار تحت ما يسمى بالعبء الضريبي الفردي. ولأن ردود الفعل التي تترتب على اقتطاع جزء من دخل الفرد تؤثر في أوجه النشاط الاقتصادي كافة، فإن هذه الآثار تشكِّل في النهاية ما يعرف بالعبء الضريبي للجماعة، أي العبء الضريبي على مستوى النشاط الاقتصادي القومي، وهو ما يعني مدى ثقل الضريبة على الحياة الاقتصادية، وأن كان ما يعنينا الآن هو النوع الأول من العبء الضريبي.

ومن الجدير بالذكر إنه ليس من اللازم أن يتحمل العبء الضريبي الحقيقي الشخص الذي كُلِّف قانوناً بتحمله، أي الشخص الذي يدفع الضريبة من ماله الخاص بصفة نهائية، وإنما قد يتمكن هذا الشخص من أن ينقل عبء الضريبة الى غيره، ومن هنا فإن ظاهرة نقل العبء الضريبي، واستقرار هذا العبء في النهاية على شخص معين تفرض أهميتها بهذا الخصوص.

ومن ناحية أخرى فإن ظاهرة نقل العبء الضريبي قد ترتبط ببعض الظواهر التي قد تختلط بها، وهو ما يتعين الإشارة إليه في هذا الإطار، وعلى ذلك فإننا نستطيع أن نعالج الجوانب الاقتصادية للعبء الضريبي من خلال جانبين: الاول هو مشكلات نقل العبء الضريبي، والثاني يتعلق بتفسير استقرار العبء الضريبي. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤٠٢).

● مشكلات نقل العبء الضريبي

يمثل نقل العبء الضريبي عملية يتوصَّل بها دافع الضريبة أو المكلف القانوني بها الى نقل ما دفعه كله أو بعضه الى الغير، ومعنى ذلك إنه ليس من الضروري أن يكون المكلف القانوني بدفع الضريبة هو الذي يتحملها بصفة نهائية، وذلك إذا تمكَّن هذا المُكلَّف من نقل كلِّ أو بعض الضريبة الى آخر، فالتاجر المستورد لسلعة معينة مثلاً إذا دفع ضريبة كمركية

على هذه السلعة، فإنه يمكن أن يقوم بنقل عبء هذه الضريبة من خلال تضمين سعر هذه السلعة بقيمة الضريبة، أي عن طريق تحميل عبء الضريبة على سعر السلعة.

ولكن في حال تحمل المُكلَّف القانوني قيمة الضريبة، فإننا نكون أمام ظاهرة تسمى بالاستقرار المباشر للضريبة. ولا يثير الاستقرار المباشر للضريبة هنا أي صعوبة حيث تنتقص الضريبة من الدخل الحقيقي الصافي لمن يدفعها، أما الذي يثير صعوبات في هذا الشأن فهو الاستقرار غير المباشر للضريبة أو العبء الفعلي. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤٠٢).

من الأمثلة على الضرائب التي لا يمكن نقل عبئها الضرائب على التركات والضرائب على الاشخاص (الرؤوس) والضرائب على الدخل بالنسبة للمكلفين الذين لا يرتبطون بأي نشاط زراعي أو صناعي أو تجاري، ومن ذلك الضرائب على المرتبات والأجور وما في حكمها. اما الضرائب التي يمكن نقل عبئها جزئياً فهي الضرائب التي تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يدخلون في معاملات تجارية مع آخرين بمناسبة قيامهم بإنتاج السلع والخدمات. في حين ان الأمثلة على الضرائب التي يمكن نقل عبئها بالكامل هي الضرائب التي تفرض على التداول والانفاق والتصرفات.

ويتحقق الاستقرار غير المباشر للضريبة إذا تمكن المُكلَّف القانوني بالضريبة من نقل عبء الضريبة الى ثان تربطه به علاقة اقتصادية، ومع أنه قد يتمكن الشخص الأخير من نقل عبء الضريبة الى ثالث، والثالث الى رابع وهكذا، فإن عملية نقل عبء الضريبي تنتهي باستقرار فعلي بعد ذلك، محققةً ما يسمى بظاهرة انتشار الضريبة.

وقد يتخلص الممول من عبء الضريبة إذا لم يتمكن من نقله، وذلك عن طريق التهُّرب منها سواء بطريقة مشروعة أم غير مشروعة، ولهذا يتعين بعد الإشارة الى صور نقل العبء الضريبي وانتشار الضريبة التمييز بين الظواهر التي قد تختلط بعملية نقل العبء الضريبي والى أساليب التخلص من عبء الضريبة، وهذه جميعاً ظواهر مالية تندرج تحت مشكلات نقل العبء الضريبي.

● صور نقل العبء الضريبي:

يمكن أن نفرق في هذا الشأن بين ثلاثة أنواع من نقل العبء الضريبي نشير إليها تباعاً فيما يأتي:

النقل الى الأمام والنقل الى الخلف: قد يأخذ نقل العبء الضريبي صورة النقل الى الأمام، وذلك إذا تمكن المُنتِّج من نقل العبء الضريبي الى المستهلك مثلاً، وقد يكون هذا النقل الى الخلف وذلك حينما يقوم هذا المُنتِّج بتخفيض نفقات إنتاجه سواء من خلال تخفيض أجور عماله مثلاً أم بتخفيض المواد الأولية المستخدمة أو أسعارها أو تخفيض نفقات الإدارة والدعاية، وهنا يقال إن عبء الضريبية قد إنتقل الى الخلف، وقد يكون النقل الى الخلف داخلياً إذا تم في نطاق المشروع، أو خارجياً إذا تم بين المشروع والمتعاملين معه في هذه الحدود. وهناك صور أخرى من صور نقل العبء الضريبي، وهو النقل المنحرف، ويحدث إذا إنتقلت الضريبة من سلعة الى أخرى غير التي فُرِضَت عليها الضريبة.

النقل المقصود والنقل غير المقصود: قد يُكلِّف المشرع الضريبي بعض الأشخاص بدفع ضرائب معينة لانه يحسب أنهم سيتمكنون من نقل عبئها، فإذا نجح هؤلاء الأشخاص في ذلك، فإن النقل يكون مقصوداً، وعلى العكس إذا كلَّف المُشرِّع أشخاصاً بالضريبة وهو يرى عدم إمكان نقلها، فان نقل عبء الضريبة هنا يكون غير مقصود.

النقل الكلي والنقل الجزئي: يكون النقل كليَّاً إذا تمكن المكلف القانوني بالضريبة من نقلها بالكامل الى شخص آخر، أما إذا لم يتمكن هذا إلا من نقل جزء من الضريبة، فإننا نكون أمام نقل جزئي لعبء الضريبة.

ويمكن تصوير عملية نقل العبء الضريبي كما يتضح في الشكل (٣٦)، إذ يبيِّن الشكل أن عملية نقل العبء الضريبي تبدأ بعد صدور قانون فرض الضريبة الأمر الذي يُحدِث ردود فعل مختلفة لدى دافعي هذه الضريبة، وهو ما ينتج عنه إحداث مسارات مختلفة للعبء الضريبي الفعلي أو ما يسمى بالاستقرار غير المباشر للضريبة.

ويشير ذلك، من ناحية أخرى، الى أن الاستقرار المباشر للضريبة أقل تعقيداً من الاستقرار غير المباشر لها، نتيجة لما تحققه الضريبة من تغيرات في الأسعار والدخول تختلف باختلاف ردود الفعل المتباينة للمكلفين.

الشكل (٣٦) عملية نقل العبء الضريبي

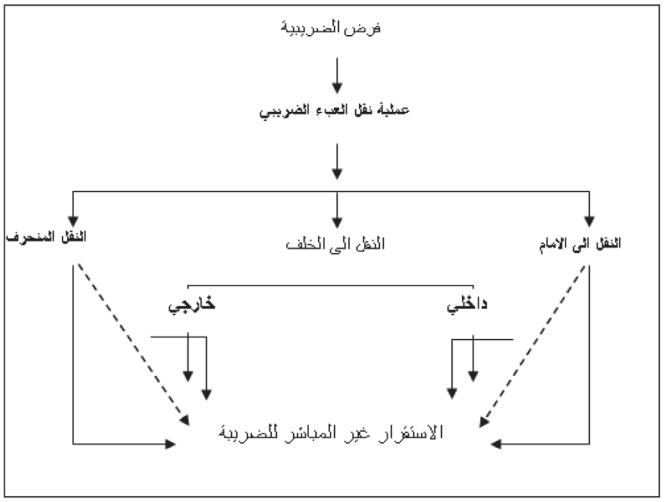

● إنتشار الضريبة

إذا ما تحمل الشخص العبء النهائي للضريبة، فإن دخله يقل بمقدار هذه الضريبة الأمر الذي يؤدي به – على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها– الى الحد من إنفاقة على الاستهلاك، وهذا يعني نقص دخول من يزودونه بالسلع الاستهلاكية، وهم بدورهم ينقصون من إنفاقهم على الاستهلاك، وهكذا حتى تنتشر الضريبة محدثة اضطرابات اقتصادية متعاقبة، وإن كانت تنتهي بحالة توازن تنشأ بعد فرض الضريبة تختلف عن حالة التوازن السابقة على فرضها. (طاهر الجنابي، ١٩٩٠: ١٩٧).

ويمكن تصوير الفرق بين عملية نقل عبء الضريبة وظاهرة إنتشار الضريبة كما يأتي:

١) بينما يفرض انتشار الضريبة على الفرد الذي تستقر عنده حداً على الاستهلاك يمتد الى أصحاب المشروعات التي تنتج السلع الاستهلاكية، فإن نقل العبء

الضريبي يجعل من غير الضروري أن ينقص المكلف القانوني من استهلاكه الخاص إذا نجح في نقل العبء الضريبي كلياً أو جزئياً الى آخر.

٢) وإذ يكون نقل العبء الضريبي ممكناً بالنسبة لبعض الضرائب فقط وفي ظل شروط معينة، فإن ظاهرة إنتشار الضريبة تتعلق بكل أنواع الضرائب، إذ يترتب على كل ضريبة بعض الإنكماش في الاستهلاك الخاص، ولكن ليس من الضروري أن يكون هذا الإنكماش عاماً بحيث يشمل ويصيب كل السلع الاستهلاكية بنفس الدرجة، وسنرى أثر مرونة الطلب والعرض في ذلك.

ومع ذلك فان ظاهرة إنتشار الضريبة – شأنها شأن ظاهرة نقل العبء الضريبي- لا تستمر الى ما لا نهاية، إذ تتدخل عوامل اقتصادية وتنظيمية تخفف من أثرها، وتقضي على فعاليتها.

● كيفية قياس العبء الضريبي

يمكن قياس العبء الضريبي عن طريق التعرف على التغيرات المختلفة التي يولدها فرض ضريبة معينة بالنسبة لدخل فرد أو مجموعة أفراد معينين، ففرض ضريبة معينة على شخص أو مشروع معين يؤثر في دخله من ناحية، وعلى كيفية استعمال هذا الدخل من ناحية أخرى، والتغيرات التي تحدث في دخل كل منها تمكن من قياس العبء الضريبي على المستوى الفردي أو الجزئي *Micro Incidence* أما بالنسبة لقياس العبء الضريبي على المستوى الكلي أو الجمعي *Macro Incidence* فإن التغيرات في توزيع الدخل قبل وبعد فرض الضريبة تؤدي دوراً رئيساً في ذلك سواء كانت هذه التغيرات شخصية أم قطاعية أم أقليمية أم نفسية.. الخ.

ولكن لقياس العبء الضريبي على المستوى الفردي أو الجزئي، فإن الأداة الرئيسة التي يمكن الاستعانة بها في هذا الخصوص هي منحنى (لورنز) *Lorenz curve* الذي استعمل من قبل في قياس تأثير الضريبة. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٣٩٩).

وفي الشكل (٣٧) يمثِّل المحور الأفقي (*OA*) النسبة المئوية لكاسبي الدخول ضمن مجموعة معينة، كما يمثِّل المستقيم (*OB*) التوزيع الأمثل للدخل. فعند النقطة *N* مثلاً نجد إن ٤٠٪ من كاسبي الدخول يتلقون ايضاً ٤٠٪ من إجمالي دخل المجموعة، وبافتراض أن منحنى *OLB* يمثِّل نمط توزيع دخل هذه المجموعة عن طريق قوى العرض والطلب كما يولده السوق، فإنه بعد فرض الضريبة ينتقل هذا المنحنى الى الوضع *OWB* معبراً بذلك عن التوزيع الجديد لدخل هذه المجموعة بعد تطبيق سياسة ضريبية أكثر عدالة.

الشكل (٣٧) منحنى لورنز والعبء الضريبي الجزئي

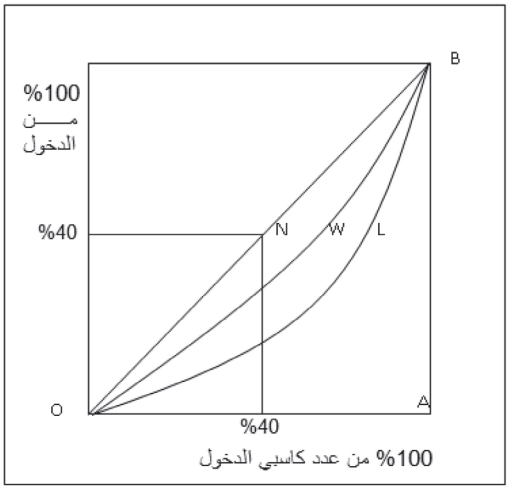

ويمكن قياس العبء الضريبي على هذا الأساس عن طريق مقارنة المساحات المختلفة بين الخطوط التي تمثِّل التغييرات في توزيع دخل هذه المجموعة، فإذا كان معدل التغيير بين المساحة *OWBA* وهي التي تمثل التوزيع الجديد للدخل بعد فرض الضريبة والمساحة *OLBA* أكبر من الواحد الصحيح، فإن العبء الضريبي يكون عموماً متصاعداً، وعليه يصبح توزيع الدخل نتيجة لفرض الضريبة أكثر عدالة مما تمثله قوى السوق، أما إذا كان معدل التغيير بين ذات المساحتين أقل من الواحد الصحيح فإن العبء الضريبي يكون تنازلياً، ويكون التوزيع الجديد لدخل المجموعة نتيجة لفرض الضريبة أقل عدالة من التوزيع السابق على تغيير السياسة الضريبية.

وبالإستعانة بمنحنى (لورنز)، فإنه يمكن كذلك إختبار مدى نجاح أو فشل القياس الضريبي أو الاقتصادي من خلال التوصل الى ذلك رقمياً، فإذا كانت المساحة *OLBA* تشير الى إتجاه السياسة الضريبية في إعادة توزيع دخل هذه المجموعة من خلال فرض ضريبة معينة، والمساحة *OWBA* تشير الى العبء الضريبي الفعلي (الاستقرار غير المباشر للضريبة)، فان الاختلاف بين المساحتين يوضِّح الى أي حد نجحت أو فشلت هذه السياسة الضريبية. وعلى الرغم مما يؤخذ على منحنى لورنز، فإنه يمكن أن يتخذ كأداة لقياس عبء ضريبي أو سياسة اقتصادية معينة، وإن كان ذلك يعتمد في النهاية على إمكانية التعرف على أبعاد التغييرات التي تتحدد على أساسها المساحات التي يمكن مقارنتها توصلاً الى إختبار سياسة ضريبية أو اقتصادية معينة، ومعنى ذلك أن محاولة قياس العبء الضريبي في الدولة النامية تكتنفها صعوبات كبيرة أبرزها إنتفاء الإحصاءات الدقيقة، وعدم الاهتمام بأساليب التحليل الاقتصادي. (عادل فليح، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٧٧).

ومع ذلك فإنه يمكن إجراء بعض القياسات القريبة من الصحة لمجموعة من الضرائب المفروضة على السلع، ومناقشة عبء بعض الضرائب بإزاء مستوى معين من الدخل أو فئة معينة من أفراد المجتمع أو طبقاته.

● تفسير استقرار عبء الضريبة

استعمل (آدم سميث) ومن بعده (دايفيد ريكاردو) أسلوب التحليل الكلي في تطوير وتفسير ظاهرة العبء الضريبي، ومع تطور النظرية الاقتصادية تطورت النظرة الى هذه الظاهرة وأصبح أسلوب التحليل الجزئي هو الأسلوب السائد في تفسير نظرية العبء الضريبي، ومع ذلك فقد عاد بعض الكتاب وعلى رأسهم (فيكسل) الى استعمال أسلوب التحليل الكلي في هذا الشأن.

والواقع أن أسلوب التحليل الجزئي يحدد نفسه في إطار وحدة واحدة من الاقتصاد القومي، كالمستهلك الفرد أو الأسرة أو المشروع أو سوق سلعة واحدة مفروضة عليها

ضريبة معينـة، ومع هذا الأسـلوب فإنه يمكن بحث نقـل عبء الضريبي على طلب السـلع والخدمات وعرضها.

أما أسـلوب التحليـل الكلي فإنـه يأخذ في الحسـبان الاقتصـاد القومي فـي مجموعه حيث ينشـغل بالتغيرات التي تحدث في توزيع الدخـل القومي نتيجة لفـرض ضريبة معينة الأمر الذي يختلـف عن ردود الفعـل التي تحدث نتيجـة لفرض هذه الضريبـة على مكلف معين أو مكلف آخر.

● التحليل الجزئي للعبء الضريبي

تحـدث الضريبة بعد فرضهـا تأثيرات معينة على عملية نقـل العبء الضريبي تختلف باختلاف شـكل السـوق، وللتعرف على هذه التأثيرات فانه يتعين دراسة عملية نقل العبء الضريبي في ظل كل من أسواق المنافسة الكاملة والاحتكار

عملية نقل العب الضريبي في ظل المنافسة الكاملة

لا يسـتطيع أي بائع أو مشـتري في سـوق المنافسـة الكاملة أن يؤثر منفرداً على سـعر السـلعة أو الخدمة، ولهذا فإن كثرة عدد البائعين والمشترين شـرط من شروط تكون السعر في هذا السـوق، وفضلاً عن ذلك فـإن المعرفة الكاملة بأحوال السـوق تمنع من الاسـتئثار بفـن إنتاجي متقدم يكتسـب بـه مُنتِـج معين ميـزة على غيره مـن خـلال إنتاجه بنفقـة إنتاج أقل، ومن هنا يتكون السعر في سـوق المنافسة الكاملة عند سـعر التوازن، وهو سعر واحد ويتكون في فترة زمنية معينة.

وأخيراً فإن السـعر في سـوق المنافسـة الكاملة يتنافى وتدخل الحكومـات بإجراءات تنظيمية أو تدخل بعض الأفراد كعناصر احتكارية، ويتم تَكوُّن السعر في سوق المنافسة في فترة زمنية قد تكون قصيرة أو طويلة. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤٠٦).

وفي الفترة القصيرة يستطيع المنتج أن يغير من حجم الكميات التي ينتجها ويعرضها من السلعة عن طريق تغيير عناصر الإنتاج المتغيرة، ويكون السوق متوازناً في هذه الفترة إذا كانت نفقة الإنتاج الحدية متساوية مع سعر السوق. أما في الفترة الطويلة؛ وهي تلك الفترة التي تسمح بتغيير الإنتاج عن طريق تغيير حجم المشروعات وعددها، فإن هذه السوق تكون متوازنة في هذه الفترة إذا تساوى سعر السوق مع أقل مستوى لنفقة الإنتاج المتوسطة، متضمناً الأرباح العادية بالنسبة لكل بائع في هذه السوق، أي نفقة الإنتاج الحدية.

نقل الضريبة للأمام في الفترات المختلفة

في ظل سوق المنافسة يثار سؤال مؤداه كيف يمكن للطلب والعرض إن يتلاقيا في الفترات المختلفة من خلال التغييرات التي تحدثها الضريبة في سعر التوازن إذا كان على البائعين أن يدفعوا الضريبة على الكميات المباعة؟ ومن الذي يتحمل الضريبة في النهاية؟

يجدر بنا أن نشير الى أن فرض الضريبة يؤدي الى زيادة النفقة الحدية والمتوسطة للمنتجين بما يعادل قيمة هذه الضريبة، ومع ذلك فإن البائع لا يستطيع بمفرده أن يرفع من سعر السلعة فور فرض الضريبة نظراً لأنه لا يستطيع التأثير بمفرده على السوق، لا سيما إذا كان الطلب على السلع والخدمات كبير المرونة، على إنه إذا قام المنتج أو البائع برفع السعر نتيجة لفرض الضريبة، فإنه سيخسر زبائنه لصالح البائعين الذين لم يقوموا بإتخاذ ذات الإجراء.

أما إذا ظلت أسعار السلع والخدمات كما هي دون تغيير على الرغم من فرض الضريبة، فإن ما يتم عرضه من جانب البائعين سينقص، الأمر الذي يرتفع معه السعر السائد في السوق – على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها – ومن ثم ينتقل عبء الضريبة الى المستهلك، ويتوقف مدى ارتفاع السعر أساساً في هذه الحالة على مدى كثافة الطلب الكلي وظروف المرونة بالنسبة لكل من الطلب والعرض.

عبء الضريبة في الفترة القصيرة جداً

نعلم أن الفترة القصيرة جداً هي تلك الفترة التي لا يستطيع المنتج معها أن يغيِّر من إنتاجه استجابة لتغيرات الأسعار، ويعني ذلك أن المُنتِج يتحمل كل أو معظم عبء الضريبة خاصة إذا واجهته مشاكل خاصة بالسيولة أو غير ذلك من الأسباب التي تدعوه الى سرعة التصرف فيما يقوم بإنتاجه من سلع وخدمات.

ومع ذلك فإنه إذا كانت السلعة قابلة للتخزين، فإنه يمكن للمُنتِج أن يزيد من الكمية المعروضة عن طريق إخراج جانب من المخزون وطرحه في السوق في حالة ارتفاع السعر عن السعر السوقي السائد، وفي هذه الحالة فإنه يستطيع أن ينقل عبء الضريبة الى الأمام في حدود المرونة النسبية التي يتمتع بها منحنى عرض السلعة.

أما إذا إنخفض السعر عن السعر السائد في السوق، فإن المنتج ينقص الكمية التي يعرضها انتظاراً للحصول على سعر أفضل، وهنا يتحمل عبء الضريبة، ولكل ذلك فإن أرباح المنتجين تتناقص عموماً في الفترة القصيرة جداً. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤٠٨).

عبء الضريبة في الفترة القصيرة

لا يستطيع المنتج في هذه الفترة أن يغيِّر من حجم الإنتاج إلا من خلال تغيير عناصر الإنتاج المتغيرة، ومجرد زيادة النفقة الحدية والمتوسطة بقيمة الضريبة، يعني تناقص أرباح هذا المنتج على فرض بقاء سعر السوق كما هو نسبياً قبل فرض الضريبة.

على إنه إذا لم يتوقع المنتج تغييراً في الطلب، فان الكمية تتناقص من *OQ* الى *OQ1* كما يتضح من الشكل (٣٨)، طالما أن المنتجين يقومون بالإنتاج في ظروف واحدة تقريباً، فإن أحداً منهم سوف لا يضطر الى الخروج من دائرة الإنتاج بسبب فرض الضريبة.

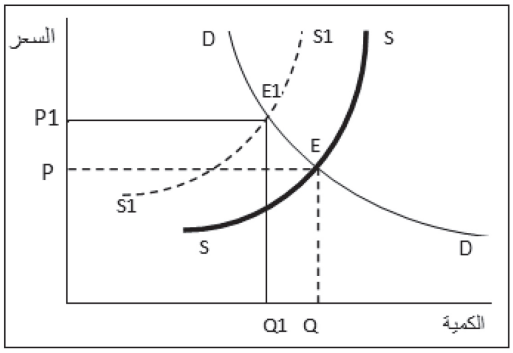

الشكل (٣٨)

عبء الضريبة في الفترة القصير

DD = منحنى الطلب (ثابت لا يتغير).

SS = منحنى العرض في الفترة القصيرة.

S1S1 = منحنى العرض بعد فرض الضريبة.

ونتيجة لنقص الكمية المعروضة، فإن سعر السوق يرتفع الى الدرجة التي تتساوى فيها النفقة الحدية، ويكون التوازن الجديد في ظل الفترة القصيرة أعلى منه في ظل سعر السوق التنافسي السابق. ويتضح من ذلك إن جانباً من الضريبة يمكن أن ينتقل الى المستهلكين إذ أن السعر ينتقل من *P* الى *P1* كما هو موضَّح بالشكل ذاته. (طارق العكيلي، ٢٠٠١: ٦٢).

● عبء الضريبة في الفترة الطويلة

إن الفترة الطويلة هي تلك التي تسمح بتغيير الإنتاج عن طريق تغيير الطاقة الإنتاجية ككل دون تفرقة في ذلك بين العناصر المتغيرة والثابته. وكما رأينا فإن السعر قد إزداد في الفترة القصيرة نتيجة لنقص عرض السلعة أو الخدمات، ومع ذلك فإن السعر الجديد أقل من أن يغطي كل نفقات الإنتاج في الفترة الطويلة حيث لا يستطيع أي مشروع منها إن يبيع منتجاته بسعر يقل عن تغطية جانب من نفقاته وعلى الأخص النفقات الثابته، ولهذا فإنه على المنتجين أن ينقصوا من طاقتهم الإنتاجية الى المرحلة التي تتساوى فيها النفقة الحدية مع سعر السوق. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤١٢).

ومع ذلك فان إنقاص الطاقة الإنتاجية ليس بالأمر اليسير في الصناعات الحديثة

التي تقبل التجزئة أو الإنتقال بسهولة من فرع إنتاجي الى آخر، ومع توافر شروط المنافسة الكاملة، فإن المشروعات التي فرضت الضريبة على منتجاتها فقط تستطيع أن تعيد النظر في الكميات المطلوبة من السلع أو الخدمات التي تنتجها حيث لا تستطيع تغيير السعر بمفردها، ويتوقف ذلك بالطبع على شرط التوازن بهذه السوق، وهو تساوي النفقة الحدية مع السعر، فإذا تعلق الأمر بضريبة تفرض على أساس سعر البيع أو على أساس حجم الإنتاج، فإنها تؤثر في نفقة الإنتاج إذ ينتقل منحنى النفقة الحدية نحو اليسار بما يساوي مقدار تلك الضريبة.

ويمكن تصوير ذلك بيانياً في الشكل (٣٩)، ذلك إن منحنى النفقة الحدية *MC* للمشروع يتقاطع مع منحنى الطلب عند النقطة *E* وذلك قبل فرض الضريبة، وتلك هي نقطة التوازن حيث تكون الكمية المنتجة هي *OQ* في ظل السعر *QE*. فإذا فرضت ضريبة معينة، فإن ذلك يؤدي الى وضع توازن جديد يمر بمراحل معينة، ففي مرحلة أولى ينتقل منحنى النفقة الحدية ليصبح *MC1* بدلاً من *MC* والكمية *OQ1* بدلاً من *OQ* من دون أن يرتفع السعر في هذه المرحلة، إذ يبقى عند *E1*.

وفي مرحلة تالية يرتفع السعر السائد في السوق من *Q1E1* الى *Q2E2* وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

الشكل (٣٩) عبء الضريبة في الفترة الطويلة على مستوى المشروع والصناعة

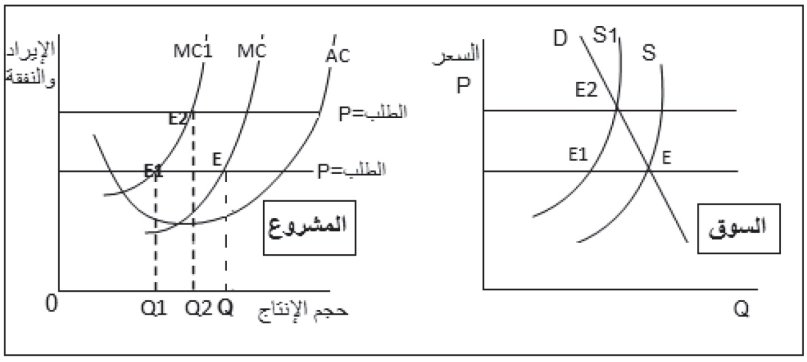

ونستطيع أن نستخلص من ذلك إن الكمية المنتجة تنقص، وأن السعر يرتفع مما يؤدي الى نقل العبء الضريبي الى المستهلك.

ويمكن تحديد المساحات التي يتحملها كل من المنتجين والمستهلكين جراء عملية نقل العبء الضريبي في سوق المنافسة الكاملة كما يوضحها الشكل (٤٠).

ونستنتج من هذا الشكل أن المنتجين يأخذون في حسبانهم أن عبء الضريبة يمثل جزءاً من النفقة، ولهذا فإنهم يضيفونه الى سعر السلعة أو الخدمة التي يعرضونها، الأمر الذي ينتقل معه منحنى العرض *SS* الى أعلى وإلى اليسار متخذاً الوضع *S1S1*، وذلك في ظل افتراض عدم تغير الطلب.

وعلى هذا الأساس يرتفع سعر التوازن الجديد من *E* الى *E1* ومن ثم تنقص الكمية التي يمكن بيعها في ظل السعر الجديد من *OQ* الى *OQ1*. وفي هذه الحالة يكون المنتجون قد نجحوا في نقل نصف الضريبة الى الأمام، فالمستطيل *LWE1L1* يشير الى قيمة الضريبة التي تم نقلها الى الأمام (*OQ1* × *NE1/2*= نصف الضريبة الناتجة عن الكمية المباعة)، أما المستطيل *HNWL* فيوضِّح قيمة الضريبة التي إما أن يتحملها المنتجون بأكملها أو ينقلونها جزئياً الى الخلف.

الشكل (٤٠) عبء الضريبة في سوق المنافسة بين المستهلك والمنتج

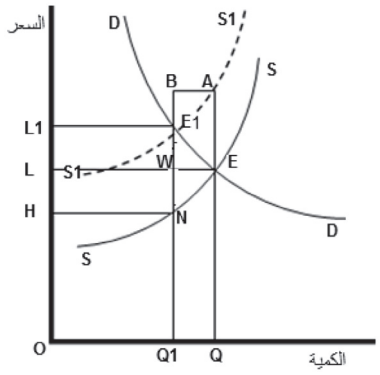

إذ إن :
DD = منحنى الطلب (ثابت لا يتغير).
SS = منحنى العرض.
S1S1 = منحنى العرض بعد فرض الضريبة.
QE = سعر التوازن قبل فرض الضريبة.
Q1E1 = سعر التوازن بعد فرض الضريبة.
OQ = الكمية المباعة قبل فرض الضريبة.
OQ1 = الكمية المباعة بعد فرض الضريبة.
QQ1 = النقص في الكمية المباعة.
LWE1L1=الضريبة التي نقلت الى المستهلكين.
HNWL = قيمة الضريبة التي تحملها المنتجون.
WEAB = الحصيلة الضريبية المفتقدة بسبب نقص المعروض من السلعة المنتجة

ونستنتج من هذا الشكل أن المنتجين يأخذون في حسبانهم أن عبء الضريبة يمثل جزءاً من النفقة، ولهذا فإنهم يضيفونه الى سعر السلعة أو الخدمة التي يعرضونها، الأمر الذي ينتقل معه منحنى العرض *SS* الى أعلى والى اليسار متخذاً الوضع *S1S1*، وذلك في ظل افتراض عدم تغيِّر الطلب.

وعلى هذا الأساس يرتفع سعر التوازن الجديد من *E* الى *E1* وبالتالي تنقص الكمية التي يمكن بيعها في ظل السعر الجديد من *OQ* الى *OQ1*. وفي هذه الحالة يكون المنتجون قد نجحوا في نقل نصف الضريبة الى الأمام، فالمستطيل *LWE1L1* يشير الى قيمة الضريبة التي تم نقلها الى الأمام (*OQ1* × *NE1/2* = نصف الضريبة الناتجة عن الكمية المباعة)، أما المستطيل *HNWL* فيوضح قيمة الضريبة التي إما أن يتحملها المنتجون بأكملها أو ينقلونها جزئياً الى الخلف.

وبسبب نقص الكمية المباعة من *OQ* الى *OQ1*، فإن الدولة تفقد الضريبة التي تتمثل في المساحة *WEAB* وهي تشمل ما فقدته الدولة من عدم تحصيل باقي الضريبة من ناحية، والخسارة الناتجة عن عدم بيع الكمية التي كان يمكن إنتاجها في غياب الضريبة من ناحية أخرى. وبافتراض أن الكمية المباعة إستمرت من دون تغيير، فإن الدولة كانت ستحصل على حصيلة ضريبية ممثلة بالقدر *L1E1NH* والقدر *WEAB*. وتشير المساحة *EE1* الى الخسارة الناتجة عن تناقص التعامل في السوق، فبسبب تناقص العرض يتعرض المنتجون لنقص في أرباحهم سواء كان مرجعه تناقص الإنتاج هذا أم تناقص الريع الفرقي، وتمثل كل منهما على التوالي المساحة *WNE*، *WEE1*.

● أهم العوامل التي تحدد عملية العبء الضريبي

إن عملية نقل العبء الضريبي تتوقف أساساً على مدى مرونة طلب وعرض السلعة من ناحية، ونوع نفقة الإنتاج السائدة من ناحية أخرى.

درجة مرونة طلب وعرض السلعة

يختلف القدر من الضريبة الذي يمكن أن يتحمله المستهلك باختلاف درجة مرونة طلب وعرض السلعة، وكقاعدة عامة فإنه إذا كان الطلب على السلعة أو الخدمة المفروض عليها الضريبة مرناً تعذَّر نقل العبء الضريبي على المستهلك، وكلما قلَّت مرونة الطلب على هذه السلعة أمكن نقل جانب كبير من الضريبة الى هذا المستهلك. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤٠٥).

أما إذا كان عرض السلعة أو الخدمة المفروض عليها الضريبة مرناً، فإن ذلك يعني أن الإنتاج يمكن أن يتكيف بسهولة للظروف التي فرضت معها الضريبة، ولهذا فانه يمكن نقل جزء أكبر من الضريبة الى المستهلك من خلال رفع السعر، وعلى العكس من ذلك إذا كان العرض غير مرن، فإن البائع يتحمل النصيب الأكبر من عبء الضريبة. ومن ثم فإنه يتم توزيع عبء الضريبة بين المنتج والمستهلك طبقاً للعلاقة الآتية: (طاهر الجنابي، ١٩٩٠: ١٩٥).

$$\frac{\text{عبء الضريبة على المستهلك}}{\text{عبء الضريبة على المنتج}} = \frac{\text{مرونة العرض}}{\text{مرونة الطلب}}$$

ويمكن إثبات هذه العلاقة بيانياً كما هو موضح بالشكل (٤١)، إذ نقيس الكمية المطلوبة والمعروضة على المحور الأفقي، والسعر على المحور العمودي، ويمثل *DD* منحنى طلب السلعة أو الخدمة، و*SS* منحنى عرضها، ويكون *EQ* سعر الوحدة من السلعة أو الخدمة و

OQ الكمية التي تباع بالسعر المذكور. فإذا فرضت ضريبة على السلعة أو الخدمة المذكورة، فإن حالة العرض تتغير ويتخذ منحنى العرض الجديد الوضع S1S1، ولكي يتحقق التعادل بين الطلب والعرض بعد فرض الضريبة يرتفع السعر ويصبح مساوياً E1Q1، بينما تقل الكمية المبيعة من OQ الى OQ1، وتكون الضريبة E1H (Dalton H, 1971: 35) .

الشكل (٤١) توزيع عبء الضريبة ومرونات العرض والطلب

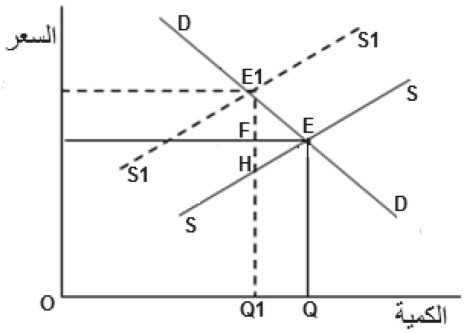

فالسعر يرتفع بمقدار E1F وتنقص الكمية المباعة بمقدار Q1Q، وينقسم عبء الضريبة E1H بين المشترين والبائعين، ويتحمل المشترون الجزء E1F لإنه عبارة عن الزيادة في السعر نتيجة فرض الضريبة، ويتحمل البائعون الجزء FH. (عادل العلي، طلال كداوي، ١٩٨٩: ١٨١).

مرونة الطلب

يقصد بمرونة الطلب مدى حساسية هذا الطلب بالنسبة لتغيرات الأسعار، فإذا كان التغير المحدود في السعر يؤدي الى تغيير كبير في الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة قيل إن الطلب مرن، أما إذا كان التغير في السعر لا يؤدي إلا الى تغيير يسير في هذه الكمية قيل بأن الطلب غير مرن. وتطبيقاً لهذا وكما يشير الشكل (٤٢) فإن مرونة منحنى الطلب DD قليلة، في حين إن مرونة العرض كبيرة، ولهذا فان المستطيل المظلل يشير الى مقدار الضريبة التي تم نقل عبئها الى الأمام ليتحمله المستهلك في حين إن المستطيل غير المظلل يشير الى القدر من الضريبة الذي تحمله المنتج. (طاهر الجنابي، ١٩٩٠: ١٩٦).

الشكل (٤٢) عبء الضريبة ومرونة الطلب المنخفضة
عندما تكون مرونة الطلب منخفضة، ومرونة العرض كبيرة، فإن المستهلك هو الذي يتحمل العبء الاكبر من الضريبة (الجزء المظلل)، في حين يتحمل المنتج الجزء الأقل منها.

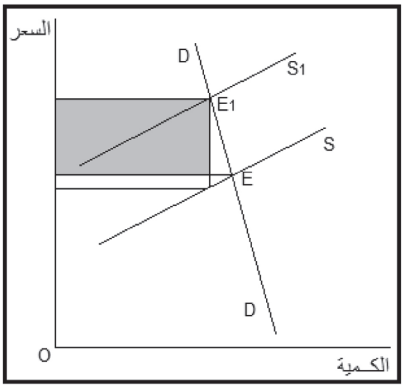

أما حالة الطلب المرن والعرض قليل المرونة التي يوضحها الشكل (٤٣) فهي تمثل الحالة العكسية للحالة الأولى تماماً، إذ تزداد مع الطلب المرن درجة إستجابة تغيرات الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة نتيجة لتغيرات أسعارها، ومن هنا فإن المنتج أو البائع يتحمل أكبر قدر من الضريبة في حين يتحمل المستهلك أقل قدر منها. (*Musgrave R, 1959: 260*)

أما إذا كان الطلب عديم المرونة، فإن السعر يرتفع بمقدار الضريبة ذاتها، من دون أن يكون لذلك أي تأثير في الكمية المنتجة أو المباعة، لكن إذا كان الطلب لا نهائي المرونة، فإن السعر لا يرتفع بالمرة كنتيجة للضريبة، والأصل أن هاتين الحالتين استثنائيتان، إذ الغالب أنْ يكون الطلب مرناً أو غير مرن على التفصيل السابق. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤١٥).

الشكل (٤٣) عبء الضريبة مع طلب مرن وعرض قليل المرونة
عندما تكون مرونة الطلب عالية ومرونة الطلب منخفضة، فإن المنتج هو الذي يتحمل العبء الاكبر من الضريبة (الجزء المظلل)، في حين لا يتحمل المستهلك الا الجزء الأقل منها.

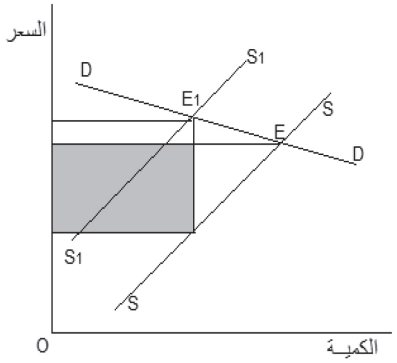

مرونة العرض

يقصد بمرونة العرض مدى الإستجابة في الكمية المعروضة من سلعة معينة على أثر تغير معين في سعرها، وتتوقف مرونة العرض الى حد كبير على بعض العوامل ومنها:

عنصر الزمن: إن المرونة تزيد بإستمرار مع زيادة المدة الزمنية ويعني ذلك أن مرونة العرض تتوقف على مدى السهولة التي يستطيع بها كل مشروع أن يزيد من عرضه للسلع التي تتمكن بها عناصر الإنتاج من الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة، ويختلف ذلك بالطبع فيما إذا كانت الفترة قصيرة جداً وقصيرة وطويلة. هذا ويتوقف تحديد من يتحمل عبء الضريبة على درجة مرونة عرض السلعة أو الخدمة، فإذا فرضت الضريبة على سلعة عرضها مرن مرونة لا نهائية، فإن البائعين يستطيعون أن ينقلوا الضريبة كلها الى المشتري، إذ يلجؤون الى تخفيض العرض ومن ثم رفع السعر بما يتضمن عبء الضريبة كلها. (طاهر الجنابي، ١٩٩٠: ١٩٦).

نوع تكلفة الإنتاج السائد: رأينا أن زيادة سعر السلعة أو الخدمة نتيجة لفرض الضريبة يترتب عليه نقل العبء الضريبي بما يؤدي الى انكماش الطلب في الفترة القصيرة، أما في الفترة الطويلة فإن ذلك يؤدي الى نقص إنتاج السلعة المفروضة عليها الضريبة. فإذا كان المنتج يتوازن في سوق المنافسة الكاملة عندما تتساوى التكلفة الحدية مع سعر السوق، فإن السعر يتجه بعد فرض الضريبة الى التساوي مع تكلفة الإنتاج الحدية الجديدة، أي تكلفة الإنتاج مضافاً اليها الضريبة، وتختلف تكلفة الإنتاج باختلاف الظروف الفنية والاقتصادية والاجتماعية للعملية الإنتاجية بين تكلفة متناقصة وتكلفة متزايدة وتكلفة ثابته. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤١٦).

عملية نقل العبء الضريبي في ظل الاحتكار:

يكون الاحتكار كاملاً إذا إنفرد مشروع واحد بإنتاج أو بيع سلعة معينة ليس لها بديل، ومن هنا فإن المنافسة تكون منعدمة في هذه السوق، ويتوازن المحتكر في حالة تساوي نفقة الإنتاج الحدية مع الإيراد الحدي، ولهذا فإن المحتكر يحدد سعر البيع وكمية الإنتاج عند نقطة تتساوى معها تكلفة الإنتاج الحدية مع الإيراد الحدي. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤٢٢).

ففي حالة فرض ضريبة مباشرة على السلعة، فإن ذلك يؤدي الى زيادة تكلفة الإنتاج، ويرتفع معها منحنى التكلفة الحدية ليقطع منحنى الإيراد الحدي ويتحقق التوازن وارتفاع سعر البيع الذي يحقق هذا التوازن، ومفاد ذلك إنه سيحدث انتقال لجزء من الضريبة في هذه الحالة.

ومع هذا، فإن المحتكر قد يتردد في رفع السعر بمقدار الضريبة كلها خشية انخفاض الطلب، لا سيما إذا كانت درجة مرونته مرتفعة مما يؤثر في صافي ربحه، فالمحتكر وهو يستهدف تحقيق أقصى ربح ممكن يقدر مدى ما يصيب هذا الربح في حالة استبقاء الضريبة على عاتقه، أو في حالة نقل عبء الضريبة، ثم يختار بعد ذلك الحل الذي يحقق له أكبر قدر من الربح.

ونظراً لأن الطلب على منتجات المحتكر يميل عموماً لان يكون قليل المرونة، فإن جزءاً كبيراً من الضريبة ينتقل الى المستهلك، ومن ثم لا يتأثر كثيراً بفرض الضريبة. ويمكن تصوير أبرز إتجاهات عملية نقل العبء الضريبي في سوق الاحتكار، كما يتضح من الشكل (٤٤)، إذ يتوازن المحتكر عند النقطة التي يتلاقي فيها منحنى التكلفة الحدية *MC* مع منحنى الإيراد الحدي *MR*، وفي هذه الحالة يتحدد حجم الإنتاج بالمحور الأفقي كما يتحدد السعر بالمحور العمودي، ويعبر المستطيل *MLNH* عن حجم الأرباح الاحتكارية المتحققة.

الشكل (٤٤) نقل عبء الضريبة في سوق الاحتكار

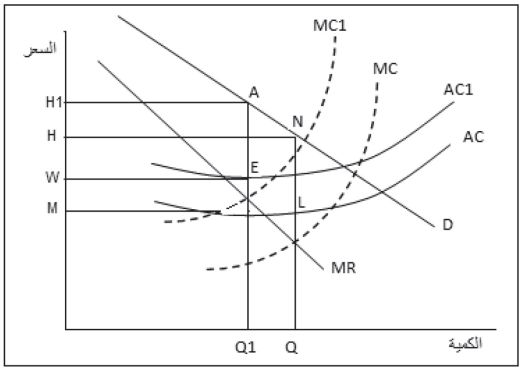

على أنه إذا فرضت ضريبة معينة على السلعة التي ينتجها هذا المحتكر وعلى فرض أنه يخضع في إنتاجه لقانون النفقة المتزايدة، فإننا سنجد أن منحنى التكلفة الحدية ومنحنى التكلفة المتوسطة ينتقلان الى أعلى إذ يصبحان *MC1*، *AC1* ونكون أمام نقطة توازن جديدة على أثر فرض الضريبة، ويتحدد مستوى الإنتاج عند هذه النقطة بالبعد *OQ1*، كما يتحدد مستوى السعر بالبعد *OH1*، ويقابل ذلك ربح احتكاري يعبِّر عنه بالمستطيل *WEAH1*.

ويتضح من مقارنة المستطيلين *WEAH1*، *HMLN* إن الأخير أقل مساحة من الأول، ويعني ذلك أن ربح المحتكر بعد فرض الضريبة أقل منه قبل فرضها، ومن هنا فإن المحتكر لا يستطيع أن ينقل الى المستهلك كل العبء الضريبي، إذ إن الأمر يرتبط أساساً بهيكل

النفقـة التـي يتحملها هـذا المحتكر، ويتحـدد على أساسـها الربـح الذي يحققـه. (عاطف أندراوس، ٢٠١٤: ٤٢٣).

وفي حالة فرض ضريبة كنسـبة مـن أرباح المحتكـر، فإن فرضهـا لا يغيِّر مـن الكمية أو السـعر كما تحدد عند وضع التوازن السـابق، ولذلك فإن المحتكر يتحمـل الضريبة لأنه يكون قد حدد قبل الضريبة حجم الإنتاج والسعر بما يضمن له أكبر قدر من الأرباح، وليس من صالحه مع ثبات التكلفة الحدية والإيراد الحدي أن يغيِّر من حجم إنتاجه ومن ثم سـعر البيع، ولهذا فهو يتحمل في هذه الحالة عبء الضريبة.

● الجوانب السلبية لأسلوب التحليل الجزئي للعبء الضريبي

على الرغم من المزايا التي أتاحها التحليل الجزئي في تطوير نظرية العبء الضريبي وتأشـير آثـار الضريبة علـى الدخول الحقيقيـة الصافية الفردية الا ان هذا الأسـلوب وجهت له العديد من الانتقادات.

ومن الانتقادات التي وجهـت لهذا الأسـلوب، التركيز على نقل العـبء الضريبي في المـدة الطويلة أكثـر منه فـي المدة القصيـرة، كما أغفلـت هـذه النظرية تحليل نقـل العبء الضريبي في مراحـل الدورة الاقتصاديـة، ولا يخفـى أن الاقتصاد الرأسـمالي يتطور تطوراً غير متوازن مـن الناحية الزمنيـة والمكانية، ويمر مـن الناحية الزمنية بمراحـل أربعة للدورة الاقتصادية هي: الأزمـة، والانكماش، والانتعاش، والتوسـع ولم تعـرض النظرية التقليدية في تحليل العبء الضريبي لدراسـة نقل هذا العبء فـي مرحلة الأزمة مثـلاً، إذ إنه يصعب نقل هذا العبء في هذه الفترة عنها في فترة أخرى مثل الانتعاش أو التوسع.

ونستطيع أن نضيف الى ذلك أن تفسير اسـتقرار العبء الضريبي على أساس أسلوب التحليل الجزئي يجرده من باقي العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسـية، والنفسـية، وتأثيرها في تحديد إمكانية نقل العبء الضريبـي. فمثلاً لم تتعرض هذه النظرية الى صعوبة

إمكانية نقل العبء الضريبي الى الخلف في حالة وجود إتحادات عمال قوية بعكس ما إذا كان هؤلاء العمال غير منتظمين في إتحادات، كذلك تغالي النظرية التقليدية في تفسير استقرار العبء الضريبي في حالة الأسعار التي إعتاد المستهلكون دفعها منذ زمن طويل إذ يفضِّل المُنتِج تغيير الكمية أو النوع على رفع السعر، وأخيراً فان دراسة موضوع نقل العبء الضريبي هي دراسة سلوكية وتطبيقية، وتجريدها من هذا الجانب يفقدها الهدف منها.

ولعل هذه الانتقادات، التي وجِّهت الى أسلوب التحليل الجزئي للعبء الضريبي نابعة أصلاً من قصور هذا الأسلوب في فهم الواقع الاقتصادي الرأسمالي ذاته، فضلاً عن عجزه في توصيف السياسة الاقتصادية التي تخرج المجتمعات النامية من حالة التخلف التي تعيشها، أما على مستوى الاقتصاد الرأسمالي المتقدم، فقد عجز هذا الأسلوب كذلك عن حل مشاكله مثل ظاهرة التضخم في ثنايا الركود التي تعانيها، ولهذا نادى عدد من الاقتصاديين الأمريكيين مثل (ستيفان مارجلين) بضرورة العودة الى أسلوب التخطيط الشامل لإمكان السيطرة على القرارات الخاصة بالاستهلاك والاستثمار، وأن يُأخَذ بهذا التخطيط في ظل الملكية الخاصة.

● التحليل الكلي للعبء الضريبي

إن العبء الضريبي من خلال التأثيرات التي يخلقها في قطاع معين، يحدث تأثيرات تخلق إعادة توازنات في أسواق قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى

إن التحليل الجزئي للعبء الضريبي يفترض أن فرض ضريبة على سلعة معينة يسبب تأثيرات مختلفة على عملية نقل العبء الضريبي في قطاع معين يختلف باختلاف شكل سوق هذه السلعة أو الخدمة. ونظراً لان أسواق السلع والخدمات في اقتصاد معين يرتبط كل منها بالأخرى، وتسبب فيما بينها تأثيرات متبادلة، فإن ذلك يعني إن أثر الضريبة على توازن سوق سلعة معينة لا يقتصر على شكل هذا التوازن بالنسبة لهذه السوق، وإنما يتعداه

محدثـاً اضطرابات معينة فـي توازن أسـواق باقي قطاعـات الاقتصاد القومي. فـإذا فُرِضَت ضريبـة معينة علـى اسـتهلاك الكهرباء فـإن ذلك لن يقتصـر أثره على سـعر اسـتهلاك هذه السلعة فحسـب، وإنما سـيتعداه الى الطلب على اسـتعمالات الكهرباء الأخرى كلِّها مثلاً، وكذلك الطلب على الغاز الذي يُعدُّ بديلاً عن الكهرباء سـواء في عمليـات إعداد الطعام أم التدفئة في البلاد التي تسـتعمله في هذا الشأن، وليس من شـك في أن انتقال منحنى الطلب بالنسـبة للسـلع والخدمات التي يمكن أن تعـد تكميلية للاسـتعمال الأسـاس للكهرباء، له تأثيره على نشاطات إنتاج واستهلاك هذه السلع والخدمات.

فـإذا أضفنا الـى ذلـك أن جانباً كبيـراً مـن الصناعـات تسـتعمل الكهربـاء مُدخلاً في إنتاجها، فإنه يمكن أن يتبيَّـن لنا الى أي حد يؤثر فـرض الضريبة في اسـتهلاك الكهرباء في أسـعار السـلع والخدمـات الأخرى علـى مسـتوى الاقتصـاد القومـي، ولهذا السـبب رأى بعض الكُتاب ومنهـم (دي فيتي دي ماركو) أن أسـلوب التحليل الجزئي لا يصلح لتفسـير نقل عبء الضريبة التـي تفرض على القطاعات جميعها كضريبة عامة، وعلى هذا الأسـاس حققت نظريـة العـبء الضريبي تطـوراً في مـا يطلق عليـه العـبء الفرقي، الـذي يقصد به التغيُّـرات التوزيعيـة الناتجـة عن إحـلال ضريبـة محل أخـرى تـدر الحصيلة ذاتهـا، فعلى الرغم من ثبات الحصيلة بالنسـبة للضريبة الأخرى، فإن هذه الضريبة تؤثر في أسعار السلع والخدمـات، ومن ثم فـي التوظف من خـلال التأثيـر على الطلـب الكلي على هذه السـلع والخدمـات. والواقـع أن فكرة العـبء الفرقي يمكـن أن تفيد عمليـاً في الدراسـة المقارنه للأنظمة الضريبـة المختلفة، وفي تحديد الطبقـات المختلفة التي يمكـن أن تُعامَل كل منها ضريبيـاً معاملة تختلـف باختلاف مسـتويات دخولها. وتعـد الضريبة على القيمـة المضافة نموذجاً للعـبء الفرقـي، وقد أشـار الكاتب (شـوب) فـي ذلك الـى أن هـذه الضريبة بعد فرضها على الدخل تتساوى مع الضريبة النسـبية، مع الأخذ بعين الاهتمام أقساط استهلاك رأس المـال للمحافظة عليـه إذ يتم إسـتبعادها من وعاء الضريبة، كما أشـار (شـوب) ايضاً الى أن الضريبة على القيمة المضافة التي تُفرَض على اسـتهلاك كميَّـة إجمالية منقوصاً منها

مستلزمات الإنتاج، والاستثمارات الاجمالية تتساوى مع الضريبة النسبية على الاستهلاك أو الضريبة على المبيعات على السلع الاستهلاكية. وفي دراسة لاحقة للكاتب نفسه أوضح أن الضريبة على الأجور تتساوى عموماً مع الضريبة على الاستهلاك، ويصح ذلك على افتراض أن المجتمع يتكون فقط من طبقتين هما: العمال، والرأسماليين. وما يعنينا في هذا الشأن هو أنه مع تساوي الحصيلة من كل ضريبتين مختلفتين إلا أن الآثار التي تنجم عن أحدهما تختلف عن الأخرى على مستوى الاقتصاد القومي.

****

مصادر الباب الثالث

أولاً: الكتب العربية

١) أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة وتقديم شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٠.

٢) باولو زكيا بوحبيب، مدخل الى مراجعة الانفاق العام، البنك الدولي، واشنطن، أصدارات البنك الدولي، بدون تاريخ.

٣) بومدين بوزيد (إعداد وتنسيق)، فلسفة العدالة في عصر العولمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الإختلاف، بيروت، ط١، ٢٠٠٩.

٤) د. جمال مولود ذيبان، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة، دراسة قانونية مقارنة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١.

٥) جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، ترجمة د.كامل سلمان العاني، دار المريخ للنشر، السعودية، ١٩٨٧.

٦) د. حامد عبد المجيد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٧٦.

٧) د. حسين سلوم، موجز المبادئ الاقتصادية، دار النهضة العربية، ١٩٩٠.

٨) دومنيك سالفاتور، يوجين ديليو، مبادئ الاقتصاد، سلسلة شوم، ترجمة فؤاد صالح، أكاديميا، بيروت لبنان، ١٩٩٩.

٩) ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصف، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٨٧، ٢٠١٢.

١٠) د. رفعت المحجوب، إعادة توزيع الدخل القومي من خلال السياسة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.

١١) د. رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة بالنمو، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠.

١٢) ساموبلسون، نوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتب لبنان، ناشرون، لبنان، ٢٠٠٦.

١٣) د. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٠.

١٤) د. عادل احمد حشيش، أصول الفن المالي في الاقتصاد العام، دار النهضة العربية، لبنان، ١٩٧٤.

١٥) د. عادل احمد حشيش، د. مصطفى رشدي شيحه، مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة، دار النهضة العربية، ١٩٩٤.

١٦) د. عادل فليح العلي، د. طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الثاني، الايرادات العامة والموازنة العامة للدولة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٩.

١٧) عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة "تطور الدور الاقتصادي الحكومي": الضرائب، الانفاق العام، الموازنة العامة، دار الفكر الجامعي، ط١، ٢٠١٤.

١٨) د. عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، مطابع جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٤.

١٩) د. عبد الستار عبد الجبار موسى، التحليل الاقتصادي الجزئي، النظرية والتطبيق، ٢٠١٤

٢٠) د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣.

٢١) د. عصام بشور، المالية العامة والتشريع، منشورات جامعة دمشق، ١٩٧٨.

٢٢) فواز جار الله نايف، قيدار حسن احمد، التحليل الاقتصادي الجزئي، دار الكتب للطباعة والنشرفي جامعة الموصل، الموصل،١٩٨٧.

٢٣) د. كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، ١٩٧٨.

٢٤) كيث هارتلي، كلم تيسدل، السياسة الاقتصادية الجزئية، ترجمة د. عبد المنعم السيد علي، مطابع التعليم العالي، ١٩٨١.

٢٥) مالكوم جبلز، مايكل رومر، دوايت بيركنز، دونالد سودجراس، إقتصاديات التنمية، ترجمة د.طه عبد الله منصور و د. عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، السعودية، ١٩٩٥.

٢٦) د. محمد فؤاد إبراهيم، مبادئ المالية العامة، الجزء الأول النفقات العامة والموارد العامة، مكتبة النهضة المصرية.

٢٧) د. محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.

٢٨) محمد عمر حماد ابو دوح، التناسق والتناقض بين التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخول في إطار الفكر الاسلامي والوضعي.

٢٩) د. محمد دوايدر، دراسات في الاقتصاد المالي، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية.

٣٠) د. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط١، ٢٠١١.

٣١) هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسات المالية، الجزء الأول، مطابع التعليم العالي، الطبعة ٢، بغداد.

٣٢) د. يونس البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، ١٩٨٩.

ثانياً: الكتب الانكليزية

1) *Arye L. Hillman, Public finance and public policy, responsibilities and limitations, 2nd edition, Cambridge University Press, 2009.*
2) *Dalton H. Principles of public finance, Routledge and Kegan Paul Ltd, London, 1971.*
3) *Hansen, B. the economic theory of fiscal policy. London. G. Allen, 1958.*
4) *Pigou A.C. Pigou A study in Public Finance, London-MacMillan co, Ltd. 1977.*
5) *Richard A. Musgrave, Peggy Musgrave, Public finance in theory and practice, 2nd edition, McGraw-Hill, 1976.*
6) *Soderston Bo. International economics, the MacMillan press ltd, London, 1977.*
7) *Samuelson P. Economics, 10th edition, McGraw-Hill Book Company, 1976.*
8) *Shutaro Matsushita, The economics of public debt. Adams press, New York, 1983.*
9) *Taylor P. Economics of public finance, MacMillan, New York, 1961.*

✱✱✱✱

فهرس الكتاب

الفهرس

تقديم ٥
تـــوطئة..... ٨

البــاب الأول: جوانــب تأصيليــة فــي اقتصاديات المالية العامة ١١

الفصل الاول: لماذا تتدخل الدولة في النشــاطين الاقتصادي والاجتماعي ١٣

المبحث الأول: كيفية الوصول الى السلعة العامة ١٥
خاصيتا عدم الاستبعاد والاستهلاك غير التنافسي ١٥
الاستهلاك غير التنافسي "عدم الانتقاص" ١٥
عدم إمكانية الاستبعاد..... ١٦
التعليم بوصفه خدمة شبه عامة "مستحقة" ١٨
درجة عمومية السلع والخدمات..... ٢٠
١- درجة عدم قابلية السلعة للتجزئة ٢١
٢- حجـم المجموعـات المسـتفيدة أو المسـتهلكة للسـلعة (عـدد مسـتهلكي السلعة)..... ٢٢
الطلب على السلع والخدمات العامة البحتة ٢٤
المبحث الثاني: تدخلات الدولة في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي ٣٠
الآثار الاقتصادية الخارجية..... ٣٠

نقص المعلومات وجمود عناصر الإنتاج..... ٣٥
تناقص التكاليف والاحتكار (المنافسة غير الكاملة) ٣٧
التكاليف الحدية الصفرية ٤١

الفصل الثاني: أهداف الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتنسيق الأهداف ٤٣

المبحث الأول: الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد..... ٤٥
الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية ٤٥
تخصيص الموارد..... ٤٦
تقنيات الإنتاج ٤٨
الافتراضات السلوكية وميزان الأفضليات ٤٩
تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص ٥٢
المنهج الحدي (نموذج بيجو) ٥٣
منهج تحليل السواء (نموذج سامولسون)..... ٥٤
تحقيق الكفاءة الإنتاجية..... ٥٧
الكفاءة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي ٥٨
آلية عمل السوق..... ٥٨
نموذج السوق التنافسية الكاملة..... ٥٩
الكفاءة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي ٦٥
قانون القيمة وتخصيص الموارد..... ٦٥
الأسعار المثلى *Optimum Prices* وتطور نظرية الأسعار الاشتراكية..... ٦٧

التخطيط العقلاني وتخصيص الموارد في ظل الاشتراكية ٧٠
التخطيط العقلاني في ظل الاشتراكية..... ٧١
الكفاءة الاقتصادية في النظام الاشتراكي ٧٤
المبحث الثاني: العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخول والثراوت..... ٧٨
فكرة العدالة وتطورها..... ٧٨
المساواة وتكافؤ الفرص ٨٠
مفاهيم العدالة في الفكر المعاصر ٨١
المبحث الثالث: التنسيق بين هدفي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية..... ٨٥
الكفاءة والرفاه في ظل المنافسة الكاملة ٨٥
أثر الأسواق غير التنافسية ٨٨
آثار إعادة توزيع الدخل على الكفاءة ٨٩
مصادر الباب الاول..... ٩٣
أولاً: الكتب العربية..... ٩٣
ثانياً: الكتب الانكليزية..... ٩٥

الباب الثاني: النفقات العامة ومقايضات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.....٩٧

الفصــل الثالث: النفقات العامة في ظل الكفاءة الاقتصادية.....٩٩

المبحث الأول: كفاءة الإنفاق العام وتحليلات التكلفة- العائد ١٠١
تحليل التكلفة-العائد..... ١٠١

الإنفاق الاستثماري الحكومي عند معدلات خصم اجتماعية مختلفة ١٠٨
قواعد إتخاذ قرارات الإنفاق العام ١٠٩
قواعد اختيار برامج الإنفاق العام في حالة المشروعات القابلة للانقسام.. ١٠٩
الميزانية المحددة الحجم..... ١٠٩
الميزانية غير المحددة الحجم..... ١١١
قواعد اختيار برامج الإنفاق العام في حالة المشروعات غير القابلة للإنقسام..... ١١١
الميزانية المحددة الحجم..... ١١٢
الميزانية غير المحددة الحجم..... ١١٣
المبحث الثاني: كفاءة الإنفاق العام ١١٥
الإنفاق العام وأمثلية باريتو ١١٥
الكفاءة المطلوبة والآثار الاحلالية والدخلية ١١٦
أثر الدخل..... ١١٧
أثر الاحلال..... ١١٩

الفصل الرابع: النفقات العامة في ظل العدالة الاجتماعية ١٢١

المبحث الأول: عدالة الإنفاق العام التوزيعية ١٢٣
آثار الانفاق العام في توزيع الدخل ١٢٣
الآثار التوزيعية وتقويمها..... ١٢٥
تقويم الآثار التوزيعية ١٢٩

المبحث الثاني: الموائمة بين العدالة والكفاءة في برامج الإنفاق الحكومي..... ١٣١
المقايضة في برامج الانفاق الحكومي..... ١٣١
أثر المزاحمة على القطاع الخاص ١٣٤
مصادر الباب الثاني..... ١٣٦
أولاً: الكتب العربية..... ١٣٦
ثانياً: الكتب الانكليزية..... ١٣٨

الباب الثالث: الايرادات العامة ومقايضات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.. ١٣٩

الفصل الخامس: الايرادات العامة في ظل الكفاءة الاقتصادية..... ١٤١

المبحث الأول: آثار الضرائب على العمل والإدخار والاستهلاك ١٤٣
آثار الضرائب على العمل ١٤٣
ضريبة الدخل والحافز على العمل ١٤٧
ضريبة الدخل والاستثمار ١٥١
ضريبة الدخل والإدخار ١٥٣
ضريبة الدخل وهيكل الاستهلاك..... ١٥٤
الآثار الدخلية والإحلالية على الاستهلاك والإدخار..... ١٥٥
آثار الدخل ١٥٥
آثار الإحلال..... ١٥٦
المبحث الثاني: الكفاءة الاقتصادية في الايرادات العامة ١٥٧

أثر الضرائب على الكفاءة الاقتصادية..... ١٥٩
الضريبة المشوهة للأسعار ١٦١
الضريبة بمبلغ ثابت على المستهلك..... ١٦٢

الفصل السادس: الايرادات العامة في ظل العدالة الاجتماعية ١٦٥

المبحث الأول: العدالة الضريبية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية ١٦٧
العدالة الضريبية..... ١٦٧
مبادئ تحقيق العدالة الضريبية..... ١٧٠
مبدأ المساواة المطلقة ١٧٠
مبدأ القدرة على الدفع..... ١٧١
مبدأ المنفعة ١٧٤
أثر الضرائب على العدالة الاجتماعية..... ١٧٧
قياس تأثير الضريبة على توزيع الدخل ١٧٩
المبحث الثاني: الضرائب الكمركية بين الكفاءة والعدالة ١٨٣
هل تؤدي حماية الإنتاج المحلي للكفاءة؟..... ١٨٣
أثر الضرائب الكمركية على العمل ١٨٥
أثر انخفاض الاستيرادات على الدخل القومي والتوظف ١٨٦
أثر الضرائب الكمركية في تحسين نسب التبادل التجاري ١٨٧
الضرائب الكمركية والآثار على العدالة الاجتماعية..... ١٨٩
الآثار التوزيعية من خلال تغيرات الأسعار..... ١٩٢

عدم تغير السعر ١٩٣
ارتفاع السعر بأقل من مبلغ الضريبة ١٩٤
ارتفاع السعر بمقدار مبلغ الضريبة ١٩٥
ارتفاع السعر بأكثر من مبلغ الضريبة..... ١٩٥
المبحث الثالث: آثار الضريبة على الدخول الحقيقية الصافية الفردية ١٩٧
مشكلات نقل العبء الضريبي ١٩٧
صور نقل العبء الضريبي:..... ١٩٩
إنتشار الضريبة ٢٠٠
كيفية قياس العبء الضريبي ٢٠١
تفسير استقرار عبء الضريبة ٢٠٣
التحليل الجزئي للعبء الضريبي ٢٠٤
عملية نقل العب الضريبي في ظل المنافسة الكاملة..... ٢٠٤
نقل الضريبة للأمام في الفترات المختلفة ٢٠٥
عبء الضريبة في الفترة القصيرة جداً ٢٠٦
عبء الضريبة في الفترة القصيرة..... ٢٠٦
عبء الضريبة في الفترة الطويلة ٢٠٧
أهم العوامل التي تحدد عملية العبء الضريبي ٢١١
درجة مرونة طلب وعرض السلعة ٢١١
مرونة الطلب ٢١٢
مرونة العرض ٢١٤
عملية نقل العبء الضريبي في ظل الاحتكار:..... ٢١٥

الجوانب السلبية لأسلوب التحليل الجزئي للعبء الضريبي ٢١٧
التحليل الكلي للعبء الضريبي ٢١٨
مصادر الباب الثالث **٢٢١**
أولاً: الكتب العربية..... ٢٢١
ثانياً: الكتب الانكليزية..... ٢٢٤

فهرس الكتاب..... ٢٢٥

****